الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضـــــوع:

انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المـالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية
دراسة حالة: عينة من المؤسسات الجزائرية

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم
تخصص: علوم التسيير

إعداد الطـالب:
عريف عبد الرزاق

الأستاذة المشرفة:
أ.د/ يحياوي مفيدة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
- الأستاذ الدكتور: داودي الطيب	رئيسا	بسكرة
- الأستاذة الدكتورة: يحياوي مفيدة	مقررا	بسكرة
- الأستاذ الدكتور: رحماني موسى	ممتحنا	بسكرة
- الدكتور: عياش زوبير	ممتحنا	أم البواقي
- الدكتور: بوكثير جبار	ممتحنا	أم البواقي
- الدكتور: مهاوات لعبيدي	ممتحنا	الوادي

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وعرفان

أولا أحمد الله سبحانه وتعالى الذي هداني إلى نعمة الإسلام ، وأحمده وأشكره على نعمه وحسن عونه لان وفقني لإتمام هذا العمل ، وأصلي وأسلم على نبيه صلوات ربي وسلامه عليه.

ثم أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرفة يحياوي مفيدة على ثقتها و على توجيهاتها ونصائحها.

كما لا يفوتني شكر الأستاذ الكريم الدكتور الطيب داودي على مساعدته وعونه

وأتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة وجامعة أم البواقي وجامعة باتنة والمركز الجامعي لبريكة.

وأخيرا أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل .

والحمد لله من قبل ومن بعد.

الملخص:

دراستنا هي محاولة للإجابة عن إشكالية ما هي انعكاسات النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الجزائرية؟ باعتباره مصدرا رئيسيا للمعلومات التي يبني عليها المحلل المالي عمله سواء كان المحلل المالي من داخل أو خارج المؤسسة.

وخلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية) كانت ملبية لحاجيات المحلل المالي بشكل يختلف تماما عن مخرجات المخطط المحاسبي، لان القوائم المالية تتضمن معلومات سهلة القراءة وذات مصداقية وقابلة للمقارنة أكثر مما كانت عليه، وبالتالي أصبحت تلبي حاجيات الأطراف المستعملة لها.

الكلمات المفتاحية: التوافق– التوحيد المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي.

Résumé:

Notre étude est une tentative de répondre à la problématique : quelles sont les répercussions du système de comptabilité et financière sur l'analyse financière sur les institutions algériennes ?

Cela à travers l'étude du nouveau système de comptabilité financière appliquée aux entreprises économiques algériennes,comme une source majeure d'informations auxquel les analystes financiers, interne ou externe de l'entreprise fondent leurs analyses.

L'étude a conclu que les états financiers, (les outputs du système de comptabilité financière compatibles avec les normes comptables internationales) répondent bien aux besoins de l'analyste financier d'une façon tout à fait différente que des résultats du Système de comptabilité, parce que les états financiers comportent des informations plus faciles à lire, plus crédible qu'elle ne l'était et plus comparable de sorte qu'elle facilite le processus d'analyse financière. Ce qui répond aux besoins de toutes les les parties utilisatrices.

Mots-clés: Compatibilité, normalisation de la comptabilité, les normes comptables internationales IAS / IFRS, système de comptabilité financière, les états financiers, analyse financière.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان	
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	IX
فهرس الملاحق	X
قائمة رموز المصطلحات	XI
المقدمة العامة	أ- ذ
الفصل الأول: مدخل للمعايير المحاسبية الدولية	1- 34
تمهيد	2
المبحث الأول: تحديد مضامين التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي	3
1.التوافق المحاسبي الدولي	3
2.الفرق بين التوافق والتوحيد	7
3. معوقات التوافق المحاسبي الدولي	8
4.أهداف التوافق المحاسبي	12
المبحث الثاني: الجهود المبذولة نحو توحيد المعايير المحاسبية الدولية	14
1. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	14
2. الجمعية الأمريكية للمحاسبة	14
3. هيئة تداول الأوراق المالية	15
4. مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية	15
5. اتحاد المحاسبين الأوربيين	16
6. اتحاد محاسبي أسيا والمحيط الهادي	16
7. منظمة الأمم المتحدة	17
8. المؤسسة العالمية لهيئات الأوراق المالية	17
9. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين	18
المبحث الثالث: أهم المنظمات الدولية الفاعلة للتوحيد على المستوى الدولي	19
1. الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين	19

2. لجنة معايير المحاسبة الدولية	20
3. مجلس معايير المحاسبة الدولية	23
4. مسار إعداد المعايير المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية	27
5. مراحل إصدار التفسيرات من قبل لجنة تفسيرات المعايير	30
6. المعايير الدولية للتقارير المالية والإبلاغ المالي	30
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني:النظام المحاسبي المالي	35- 82
تمهيد	36
المبحث الأول: التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي	37
1. نشأة المخطط المحاسبي الوطني الجزائري	37
2. التعديلات التي مست المخطط الوطني المحاسبي	39
3. دوافع الاتجاه نحو التوحيد المحاسبي من خلال إصلاح المخطط المحاسبي الجزائري	42
المبحث الثاني: مساهمة النظام المحاسبي المالي من خلال الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية والقوائم المالية	49
1. الإطار التصوري ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	49
2. المبادئ المحاسبية الأساسية	50
3. الفرضيات و الخصائص النوعية للقوائم المالية و مستعملي القوائم	52
المبحث الثالث: انعكاسات النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي من خلال القوائم المالية	54
1.الميزانية	54
2.جدول حسابات النتائج	62
3.جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).	67
4. جدول خاص بتغيرات رأس المال	74
5. ملحق الكشوف المالية	75
6 مدونة الحسابات و قواعد التقييم و الإدراج	76
خلاصة الفصل الثاني	82
الفصل الثالث: مدخل للتحليل المالي	83-125
تمهيد	84
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي	85

1. تعريف التحليل المالي	85
2. عوامل زادت في أهمية التحليل المالي	86
3. مقومات التحليل المالي و أنواعه وأهدافه	87
4. المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي	91
المبحث الثاني: التحليل المالي بالنسب المالية	93
1. النسب المالية وشروط الاستخدام	93
2. نسب السيولة و نسب التشغيل	94
3. نسبة المديونية و نسب الربحية	99
المبحث الثالث: التحليل المالي الساكن والديناميكي باستخدام جداول التمويل و التدفقات النقدية	106
1. التحليل المالي الساكن	106
2. التحليل باستخدام جداول التمويل PCG-82 (جدول الموارد والاستخدامات)	109
3. التحليل باستخدام جدول التدفقات النقدية	115
المبحث الرابع: بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب حديث لتقييم الأداء	119
1. تعريف بطاقة الأداء المتوازن	119
2. الخصائص المميزة لبطاقة الأداء المتوازن	120
3. أهداف بطاقة الأداء المتوازن	121
4. محاور بطاقة الأداء المتوازن	122
خلاصة الفصل الثالث	125
الفصل الرابع: انعكاسات النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي	126- 169
تمهيد	127
المبحث الأول: انعكاس النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية لشركة الإخوة عموري	128
1. التعريف بشركة الإخوة عموري	128
2. عرض ميزانيات شركة الإخوة عموري وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	128
3. مقارنة عرض الميزانيات وفق النظام و المخطط المحاسبيين لشركة الإخوة عموري	132
المبحث الثاني: انعكاس النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في شركة الإخوة عموري	138
1. مقارنة النسب المالية المشتقة من الميزانية المعدة وفق النظام والمخطط المحاسبيين لشركة	138

الإخوة عموري	
2. مقارنة جدول حسابات النتائج المعد وفق النظام والمخطط المحاسبيين لشركة الإخوة عموري	142
3. مقارنة النسب المالية المشتقة من جدول حساب النتائج والميزانية وفق النظام والمخطط المحاسبيين لشركة الإخوة عموري	145
المبحث الثالث: انعكاس النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية للمؤسسة الأم لمجمع صيدال	147
1. التعريف بمجمع صيدال	147
2. عرض ميزانيات المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	148
3. مقارنة عرض الميزانيات وفق النظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال	152
المبحث الرابع: انعكاس النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في المؤسسة الأم لمجمع صيدال	158
1. مقارنة النسب المالية المشتقة من الميزانية المعدة وفق النظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال	158
2. مقارنة جدول حسابات النتائج المعد وفق النظام و المخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال	163
3. مقارنة النسب المالية المشتقة من جدول حساب النتائج والميزانية وفق النظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال	167
خلاصة الفصل الرابع	169
الخاتمة العامة	171
قائمة المراجع	175
الملاحق	182

فهرس الجداول

الرقم	البيـــــان	الصفحة
1	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	31
2	المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	32
3	نموذج لميزانية مقفلة يبين عرض عناصر الأصول	59
4	نموذج لميزانية مقفلة يبين عرض عناصر الخصوم	61
5	حسابات النتائج حسب الطبيعة	65
6	حسابات النتائج حسب الوظيفة	66
7	كيفية حساب التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة	72
8	كيفية حساب التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة	74
9	الجزء الأول من جدول التمويل الطويل والمتوسط الأجل.	110
10	مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل (القصير الأجل)	112
11	التدفقات النقدية للوظائف الأساسية للمؤسسة	116
12	أصول شركة الإخوة عموري للأجر وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011	129
13	خصوم شركة الإخوة عموري للأجر وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011	130
14	أصول شركة الإخوة عموري للأجر وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011	131
15	خصوم شركة الإخوة عموري للأجر وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011	132
16	الأصول غير الجارية لشركة الإخوة عموري وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011	133
17	الأصول الجارية لشركة الإخوة عموري وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011	134
18	خصوم شركة الإخوة عموري للأجر وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011	136
19	النسب المالية المحسوبة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي لشركة الإخوة عموري	138
20	جدول حساب النتائج لشركة عموري وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011	143
21	جدول حساب النتائج لشركة عموري وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011	144

22	بعض النسب المالية المشتقة من جدول حسابات النتائج و الميزانية وفقا للنظام والمخطط المحاسبي لشركة الإخوة عموري	146
23	أصول المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010	148
24	خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010	149
25	أصول المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009	150
26	خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009	151
27	الأصول غير الجارية للمؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني	153
28	الأصول الجارية للمؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني	154
29	خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني	156
30	النسب المالية المحسوبة وفق للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي للمؤسسة الأم لجمع صيدال	158
31	جدول حساب النتائج للمؤسسة الأم لجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010	164
32	جدول حساب النتائج للمؤسسة الأم لجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009	166
33	بعض النسب المالية المشتقة من جدول حسابات النتائج و الميزانية وفقا للنظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال	167

فهرس الأشكال

الرقم	البيـــــان	الصفحة
1	العلاقة بين التوافق ، المعايرة ، التوحيد	8
2	خطوات إعداد المعايير و فقا لمجلس معايير المحاسبة الدولي	29
3	الميزانية المالية.	106

فهرس الملاحق

الرقم	البيـــان	الصفحة
01	أصول مؤسسة عموري وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011	182
02	خصوم مؤسسة عموري وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011	183
03	ميزان المراجعة لسنة 2011	184
4	التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 عن وزارة المالية	192
05	جدول حساب النتائج لمؤسسة عموري وفق النظام المحاسبي المالي	201
06	أصول المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010	202
07	خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010	203
08	أصول المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009	204
09	خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني	205
10	جدول حساب النتائج للمؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010	206
11	جدول حساب النتائج للمؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009	207

قائمة رموز المصطلحات

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AAA	American accounting association	الجمعية الأمريكية للمحاسبين
APB	Accounting Principles Board	مجلس المبادئ المحاسبية
AFNOR	Association française de normalisation	الجمعية الفرنسية للتوحيد المحاسبي
AICPA	American Institute For Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
IASC	International Accounting Standards Commutée	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASCF	International Accounting Standard Committee Foundation	مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
IFAC	International fédération of accounting	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRS	International Financial Reporting Standards.	معايير التقارير المالية الدولية
IFRIC	International financial reporting interpretations committee	اللجنة الدولية للتفسيرات و الإبلاغ المالي
IOSCO	International Organisation of Securities Commission	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية
SIC	Standing Interprétation Commutée	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية.

المقدمة العامة

المقدمـــة العامة

شهدت الجزائر تحولات متسارعة وعميقة لمست في عدة نقاط أبرزها تحول اقتصادها من الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق القائم على تحرير التجارة وحرية المنافسة، وكذلك فتح رأس المال الاجتماعي لمؤسساتها العمومية للخواص و إنشاء بورصة الجزائر والعمل على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والشراكة مع الاتحاد الأوربي، كل هذا ما هو إلا إفرازات النظام العالمي الجديد الذي يحمل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات الأثر الواضح على قرارات الدول وبالأخص النامية منها.

للنجاح في هذا التوجه لابد أن يرافقه مجموعة من الإصلاحات على جميع الأصعدة السياسية منها و الاجتماعية وخصوصا ما يتعلق بالشق الاقتصادي، فقد عكفت الحكومة الجزائرية على القيام بعدة إصلاحات مست عدة جوانب اقتصادية منها الجانب المحاسبي وتمثل ذلك في إصلاح النظام المحاسبي باعتباره مصدرا للمعلومة المحاسبية والمالية، لان كل الأطراف المتعاملة في السوق سواء كانت مؤسسات أم أفراد هي إما مستقبلة أو مصدرة للمعلومة، وينبغي أن تكون هذه المعلومة مفهومة من قبل الكل لان السوق أصبح يتسم بالعالمية حيث لا يربط بين المتعاملين فيه لا لغة مشتركة ولا أصل ولا ثقافة مشتركة وهو ما كان سببا رئيسيا في إيجاد لغة للتعامل والتواصل تكتسي الصبغة العالمية.

تقوم العديد من المؤسسات بإعداد وعرض البيانات المالية وفقا لأنظمة محاسبية متباينة في مختلف أرجاء العالم لمستعملي تلك البيانات، لكن المتفحص لتلك البيانات سيجدها مختلفة رغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وأخر، هذه الاختلافات مردها قد يكون نتاج اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للبلدان، كما قد يرجع إلى إن كل دولة تأخذ في اعتبارها تلبية احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية محليا عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية .

بما أن أهم لغة يمكن استخدامها هي لغة المعلومة، وحتى توفر الجزائر المناخ المناسب لكل هؤلاء المتعاملين لا بد أن يتسم نظامها المحاسبي بقدر من المرونة حتى يستجيب ويوفر معلومات مالية ومحاسبية ذات نوعية تساعد وتلبي احتياجات الأطراف الطالبة لها على اتخاذ القرارات الرشيدة نحو تسيير مؤسساتهم وكله يرمي الى دفع عجلة تطور ونمو الاقتصاد الجزائري.

و ينبغي الإشارة إلى أن مصدر المعلومات والمتمثل في المخطط الوطني المحاسبي في نسخته 75/35 المؤرخة في 1975/04/27 وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط فهو لا يساير التوجه الجديد ولا يلبي حاجيات كل الأطراف المستعملة للمعلومة، فنجد على سبيل المثال جملة من النقائص نذكر منها أن القوائم المالية التي تعتبر أهم مخرجاته وهي لغة التواصل لا تعبر عن القيمة الحقيقية

للمؤسسة سواء من ناحية قيم بنود الأصول أو الخصوم كما أنها غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين بقدر ماهي مفيدة وموجهة لصالح مصالح الضرائب بمعنى الدولة.

بالإضافة إلى عدم وجود بعض الجداول كجدول تدفق الخزينة لما له من أهمية في تحديد مسؤوليات مختلف الوظائف داخل المؤسسة وتسهيل اتخاذ القرارات السليمة، هذه النقائص على مستوى المخطط المحاسبي الوطني جعلت المتعاملين مع المؤسسات المحلية وحتى مسيري المؤسسات أنفسهم لا يستطيعون القيام بالأعمال التسييرية المنوطة بهم من تخطيط وتشخيص وتقييم علمي مبني على معلومات دقيقة ذات موثوقية عالية.

كما أن الشركات المستثمرة وخاصة الأجنبية والتي تعمل في قطاع المحروقات لا تستعمل المخطط المحاسبي بل تستعمل المحاسبة الخاصة بها وفي نهاية كل دورة تقوم باعداد مقاربة بين حساباتها وحسابات المخطط، وهذا ما هو إلا تأكيد على أن المخطط المحاسبي لا يخدم المصالح التسييرية للمتعاملين الأجانب.

هذه النقائص السابق ذكرها لاشك أنها تعيق عملية التسيير داخل المؤسسات الجزائرية وغيرها العاملة في حقل الاستثمار الجزائري وذلك لمختلف الصعوبات التي يواجهها مسيروا المؤسسات في مختلف وظائفهم التسييرية من رقابة وتخطيط وتنظيم وكلها متعلقة بعملية اتخاذ القرارات المبنية على معلومات غير دقيقة وغير معبرة عن الصورة الحقيقية للمؤسسة لأن مصدر المعلومة لا يساير التطور الاقتصادي.

وكتلبية لمتطلبات تجاوز نقائص المخطط المحاسبي الوطني من جهة والأخذ بالمعايير الدولية المحاسبية التي تحدث نقلة نوعية لمختلف المعلومات المحاسبية المالية وتجعلها ذات صبغة عالمية أقدمت الجزائر على تعديل النظام المحاسبي تماشيا ومختلف التطورات الحاصلة على النطاق العالمي دون إهمال الاقتصاد الوطني.

فبداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط الوطني وجعله نظام محاسبي جديد يتوافق و المعطيات الاقتصادية الجديدة من معايير محاسبية دولية (IAS/IFRS) ومتعاملون اقتصاديون أصبحوا يركزون على حقل الجزائر للاستثمار، وتهدف عملية الإصلاح إلى وجود مجموعة متجانسة من القواعد المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المحاسبية والمالية ليتسنى من خلالها التوصل إلى تحليل ملائم ومفهوم ودقيق، وهذا من أهم العوائق التي تقف في وجه المسيرين والمحللين الماليين لمختلف المؤسسات.

وعلى اعتبار أن النظام المحاسبي المالي هو القاعدة المعلوماتية التي يستند عليها المسير أو المدير المالي أو المتعامل مع المؤسسة بشكل عام أثناء قيامه بعملية التحليل المالي سواء كان داخل أو خارج إطار المؤسسة فإن مختلف التعديلات التي مسته ربما يكون لها أثر كبير على دقة المعلومة وشفافيتها و قد يكون التغير واضح وجلي على مختلف القوائم المالية على اعتبار أنها مخرجات النظام المحاسبي المالي، والتعديلات قد مستها هي الأخرى سواء من ناحية المضمون أو الشكل وهذا سيؤثر على مضمون قرارات المحلل المالي، لأن عملية التحليل تعتمد بشكل رئيسي على القوائم المالية وفق عملية معالجة منظمة وممنهجة للبيانات المالية المتاحة بهدف الوصول إلى معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات ومنه لابد أن هناك انعكاسات هامة على مختلف عمليات التحليل والتقييم التي يقوم بها المسيرون أو المحللون الماليون.

لأنه إذا كان هناك تأثيرا أو انعكاسا حتميا جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي فبالضرورة هناك انعكاس على عملية التحليل المالي.

انطلاقا من كل ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟**

على ضوء هذا الاشكال يمكن طرح مجموعة من الاستفهامات الفرعية التي تقودنا بالتسلسل إلى الإجابة على اشكاليتنا:

- ما هي مبررات تعديل المخطط المحاسبي الوطني ؟

- ماهي أوجه قصور المخطط المحاسبي الوطني؟

- هل يخدم النظام المحاسبي المالي مختلف الأطراف المستخدمة للتحليل المالي؟

- هل الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي جاء كاستجابة لضعف القرارات المبنية على مخرجات المخطط الوطني المحاسبي ؟ أم استجابة للتوجه الاقتصادي الجديد الذي انتهجته الدولة الجزائرية.

- هل هناك اثر على القوائم المالية التي تعدها مؤسسة الإخوة عموري والمؤسسة الأم لمجمع صيدال بعد تطبيقهما للنظام المحاسبي المالي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على جملة التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كانت كالأتي:

الفرضية الرئيسية:

- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومة تستجيب لعملية التحليل المالي أفضل مما كانت عليه وفق المخطط المحاسبي الوطني.

الفرضيات الفرعية:

- تزداد المعلومات المحاسبية والمالية وضوحا و دقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- تطبيق النظام المحاسبي المالي يجعل الميزانية أكثر دقة ووضوح مما يجعلها تستجيب لعملية التحليل المالي أفضل من قبل؛

- تطبيق النظام المحاسبي المالي يجعل جدول حساب النتائج يتضمن معلومات أكثر تفصيلا لم تكن تظهر سابقا.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع نابع من علمنا بأن عملية التحليل المالي في المؤسسة الجزائرية لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب وان المخطط المحاسبي في صبغته القديمة لا يوفر معلومات دقيقة تمكن مستعمليه من القيام بعمليات التسيير كالتخطيط والرقابة المبنية على عملية التشخيص الذي يحقق توجهات وأهداف المؤسسة.

وقد كان اختيارنا لهذا الموضوع مبني على المبررات الآتية:

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع المالية والمحاسبية؛
- أهمية الموضوع خاصة في ظل التدهور الذي آلت إليه جل المؤسسات الاقتصادية؛
- إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي من خلال الجديد في القوائم المالية؛
- وضع بين أيدي الطلاب مادة علمية حول الموضوع.

أهمية دراسة الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي من خلال انعكاساته على المؤسسات الجزائرية، كما تهدف إلى دراسة مختلف انعكاسات التعديلات التي مست المخطط الوطني المحاسبي وذلك على مخرجاته.

إعادة النظر في موضوع التحليل المالي خاصة وأن هذا النوع من البحوث المتجدد في الظهور يكتسي أهمية خاصة داخل المؤسسة من حيث واقع تقييم الأداء الذي لم يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث نجد أن معظم المؤسسات تتخبط في مشاكل تسييرية مردها عدم الكفاءة في عملية التشخيص من ناحية العاملين ومن ناحية المعلومة التي يبنى عليها التشخيص ، كما أن الوقوف على وضعية المؤسسة من المواضيع التي يهتم بها جميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة والتي لها مصلحة مرتبطة بها.

حدود الدراسة:

موضوع الدراسة اقتصر على النظام المحاسبي المالي الذي طبقته المؤسسات الجزائرية ولقد اخترنا مؤسستين اقتصاديتين وهما المؤسسة الأم لمجمع صيدال، كذلك شركة الإخوة عموري لصناعة الأجر حيث كانت فترة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي هي فترة الدراسة فكانت سنة 2010 بالنسبة للمؤسسة الأم لمجمع صيدال و سنة 2011 بالنسبة لشركة الإخوة عموري.

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات الفرعية وكذلك التأكد من صحة الفرضيات من عدمها وبالتالي الإجابة على الإشكالية وبغية الإلمام الجيد بالموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعد جمع البيانات والمعلومات ثم القيام بعملية التحليل التي تفي بغرض الإجابة وتمكننا من الوصول إلى أهم الاختلافات نتيجة لتطبيق التحليل المالي على القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي والمخطط المحاسبي الوطني، كما اعتمدنا على منهج دراسة الحالة وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على المؤسسات المدروسة وذلك لتأكيد ما ورد في الجانب النظري من حكم على الإشكالية المدروسة.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب الموضوع نوردها في الأتي:

1- دراسة مداني بن بلغيث: وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر (2004) وكانت معنونة بأهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – حالة الجزائر – حيث عالجت إشكالية مدى أهمية هذا الإصلاح والسبل الكفيلة بتفعيله ليتلائم مع الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر وكانت نتائج الدراسة كالأتي:

- المخطط المحاسبي الوطني لم يعد يلائم ويساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر.
- ما ميز عملية التوحيد في الجزائر صبغتها السياسية، ذلك أن وظيفة إعداد المعايير كانت ولا تزال من اختصاص الإدارة الوصية (وزارة المالية) التي أخذت على عاتقها هذه المهمة.
- إن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية، لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، والتي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

وخلصت دراسته إلى توصيات منها: رغم أن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) أسس لفكرة إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر، إلا أنه في الواقع، لم يعدوا إلا أن يكون أداة جديدة لبسط الدولة سيطرتها على مسار التوحيد المحاسبي.

أن يتم موازاة مع إصلاح النظام المحاسبي، التفكير و الانطلاق في البحث في كيفية تحديد و إرساء إطار تصوري للمحاسبة، يكون مرجعا لأعمال التوحيد المحاسبي وقاعدة للتحكيم بين وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في مسار التوحيد المحاسبي.

2- دراسة عقاري مصطفي: الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف (2004) ولقد تم إظهار من خلال الدراسة المبررات التي تستوجب تطوير الممارسة المحاسبية، وكذلك التحديات والضغوط التي تفرضها الأطراف المستخدمة للقوائم المالية على مهنة المحاسبة.

3- دراسة شعيب شنوف: عبارة عن أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر (2007) وكانت تحت عنوان الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي وفيها تطرق الباحث إلى أهمية وضرورة التوافق المحاسبي الدولي.

ومن النتائج التي خلص إليها الباحث أن الممارسة المحاسبية من خلال المخطط المحاسبي الوطني (PCN) أصبحت لا تتماشى مع الظروف والتحولات التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

4- دراسة حواس صلاح: عبارة على أطروحة دكتوراه موسومة بالتوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولي وأثره على مهنة المدقق مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر سنة (2007) وتوصل الباحث إلى ترحيب المستثمرين و المحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بالمعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وتمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة.

ومن التوصيات المقترحة: أن يتم التعامل مع ما يجري من أعمال انسجام وتوافق للأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بجدية، لأن رفع الحدود عن حركة الاستثمار وتوسع نشاط المؤسسات على المستوى الدولي وحرية لجوء المؤسسات إلى السوق المالية الدولية، يفرض وجود لغة محاسبية موحدة.

5- دراسة جودي محمد رمزي: هي أطروحة دكتوراه معنونة بأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية وتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة سنة 2014- 2015) ولقد عالجت الإشكالية تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمعايير التقارير المالية الدولية هل له تأثير على تقييم الأداء المالي أم لا وفيها خلص الباحث إلى أن:

- معايير التقارير المالية تؤثر في عملية التقييم المالي من خلال التأثير في العناصر التي تتكون منها القوائم المالية ، وكذلك طرق تقييم وترتيب هذه العناصر؛
- النظام المحاسبي المالي يتقارب مع المعايير التقارير المالية الدولية ؛
- النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز الممارسة المحاسبية.

6- دراسة شناي عبد الكريم: عبارة عن أطروحة دكتوراه موسومة بعنوان اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016) وقد خلص الباحث إلى أن آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي لا تظهر على المدى القريب لاعتبارات أهمها:

- عدم تأقلم الإطار المحاسبي في المؤسسة مع فلسفة وجوهر هذا النظام خاصة الجوهر المتعلق بالإطار المفاهيمي؛
- غياب الأسواق النشطة التي تمكن المؤسسات من إجراء المقارنات المكانية والزمانية.

7- دراسة مفيدة يحياوي و عريف عبد الرزاق: هي عبارة عن مداخلة بعنوان اثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية بجامعة واد سوف في جانفي 2010 ، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية تحمل تأثيرا بالنسبة للتحليل المالي

من خلال المعلومات التي تنطوي عليها القوائم المالية الجديدة المعدة وفقا للنظام المحاسبي المتقارب مع المعايير الدولية.

8- نمر محمد الخطيب- صديقي فؤاد: الدراسة عبارة ن مداخلة تحت عنوان مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المالية تجربة الجزائر (الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر،29-30 نوفمبر 2011) ولقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المالية والتي تساعد على قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية.

هيكل البحث:

ليتسنى لنا استيفاء كل جوانب الموضوع اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى أربعة فصول، ثلاثة منها نظرية والرابع كان تطبيقي تمثل في دراسة الحالة ولقد كانت الفصول النظرية كالأتي:

الفصل الأول: تطرقنا من خلاله إلى مرجعية إعداد النظام المحاسبي المالي وهي عملية التوافق المحاسبي الدولي مبرزين في ذات الوقت مصطلحات المعايرة والتوحيد المحاسبيين، كذلك تطرقنا لأهداف ودوافع و وأهمية التوافق المحاسبي، وأهم المنظمات التي تدافع عن عملية التوافق المحاسبي ولقد ركزنا على مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية والتطور التاريخي الذي مرت به قبل أن تأخذ هذه التسمية.

الفصل الثاني: تناولنا فيه المراحل التي مر بها المخطط المحاسبي الجزائري من خلال التطور التاريخي الذي مر بها إصلاح المخطط المحاسبي إلى أن أصبح على صيغته الجديدة الممثلة في النظام المحاسبي المالي وفيها تناولنا لأهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى ضرورة الإصلاح والتعديل ثم تطرقنا إلى النظام

المحاسبي المالي من خلال تعريفه، وأهميته من خلال الجديد الذي جاء به من إطار تصوري ومختلف المفاهيم التي حملها التي تتعرض إلى تحديد المفاهيم لكل عناصر الأصول والخصوم وكذلك طرق التقييم

والاعتراف والإدراج ،كذلك مختلف المبادئ والفروض التي على أساسها تعد القوائم المالية و مختلف القوائم المالية.

الفصل الثالث: تناولنا في هذا الفصل مدخل للتحليل المالي انطلاقا من تعريفه إلى منهجيته وأهدافه والمعلومات اللازمة التي يستعملها المحلل المالي في عملية التحليل وكذلك تطرقنا إلى أنواعه ثم تناولنا الأدوات التي تستعمل في عملية التحليل مركزين على أهم الأدوات وهي النسب المالية على اعتبار أنها تستخدم من قبل جمهور عريض من المستعملين

الفصل الرابع: حاولنا في هذا الفصل التطبيقي إسقاط الجانب النظري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي والذي يتجسد في القوائم المالية بحيث قمنا بدراسة قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج وفقا للمخطط والنظام المحاسبيين وذلك بإجراء مقارنات من خلال الشكل و المضمون لكليهما وكذلك مختلف النسب المشقة منهما وذلك لإبراز التباين بينهما.

الفصل الأول:
مدخل للمعايير المحاسبية الدولية

تمهيـد:

إن تباين الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم نتج عنه عدة مشاكل من أهمها اختلاف التقارير المالية، لذلك سعت عدة منظمات وهيئات دولية لحل المشاكل المحاسبية الموجودة على المستوى الدولي أو على الأقل التقليل من هذه الاختلافات الناتجة عن اختلاف الممارسات المحاسبية، والذي يؤدي بدوره إلى تباين في مخرجات الأنظمة المحاسبية الدولية ممثلة في القوائم المالية المنشورة، ومنه تباين في التقارير المالية المبنية على هذه القوائم وذلك من اجل الوصول إلى قواعد محاسبية متفق عليها تلقى قبولا عاما تخدم الأطراف المستعملة لها سعيا إلى توافق أو توحيد محاسبي دولي.

و في هذا الفصل يتم التطرق إلى مختلف المفاهيم التي صاحبت تطور الفكر المحاسبي الرامي إلى كوننة النظام المحاسبي أو ما يسمى بتوحيد النظام المحاسبي من خلال التقارب إلى غاية توحيد الممارسة المحاسبية وهذا اعتمادا على ما يسمى بالمعايير المحاسبية الدولية.

كما يتم إبراز أهم المنظمات الدولية الداعية والداعمة لمسار التوافق المحاسبي الدولي.

لذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحديد مضامين التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي

المبحث الثاني: الجهود المبذولة نحو توحيد معايير المحاسبية الدولية

المبحث الثالث: أهم المنظمات الدولية الفاعلة للتوحيد على المستوى الدولي

المبحث الأول: تحديد مضامين التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي

في إطار تطوير المحاسبة ظهرت مجموعة من المفاهيم الناتجة عن تيارات فكرية لعل أبرزها مصطلحي التوافق والتوحيد المحاسبي، إذ نجد أن هذين المصطلحين يتداولان كلما تكلمنا عن المعايير المحاسبية الدولية أو مخرجات النظام المحاسبي الموحد، لذا من الضروري التمييز بين هذين المفردتين حتى يكون بين يدي القارئ مفهوما واضحا لكليهما يمكنه من التمييز بينهما.

1. **التوافق المحاسبي الدولي**

ينحصر مفهوم التوافق المحاسبي في ثلاثة مفاهيم أساسية: هي التماثل والمعايرة والتوافق، والتي تستخدم في العادة للإشارة لعملية التوافق الدولي للمحاسبة لان عملية التوحيد المحاسبي تحدها مجموعة من المعوقات تحول دون الوصول إليها على الأقل في الأمد القريب.

1.1 **تعريف التوافق المحاسبي**

يعرف التوافق بأنه "محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها البعض"، و هو أيضاً " عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يؤدي إلي نتائج متسقة"، كما أنه "يشتمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق و نقاط الاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض".[1]

وفي تعريف أخر التوافق المحاسبي ما هو إلا "مصطلح يستخدم للحد من الاختلافات بين القواعد المحاسبية المحلية".[2]

ويقصد به أيضا "الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية التي تحظى بصفة القبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل:[3]

- المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول؛
- الممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر 2005م، ص ص 267-268.

[2] Bernard Raffournier et al, **Comptabilité International**, Vuibert, France, 1997,p 10

[3] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم والمبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، الجزا ئر، ص117.

والتوافق أيضا هو" عملية زيادة الانسجام بين النظم المحاسبية الموجودة بين البلدان وذلك عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينهما وهذه تعتبر خطوة جوهرية في طريق المحاسبة الدولية".[1]

وهو أيضا كما عرفه (Nobes et Parker) هو "عملية رفع درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية وذلك من خلال وضع حدود لدرجة التباين لتلك التطبيقات".[2]

كما يمكن القول أن التوافق هو " عملية تقليل الفرو قات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة مكانية مقارنة القوائم المالية".[3]

ووفقا لـ (B. Colasse) فان التوافق المحاسبي يمكن تعريفه بأنه "مسار مؤسساتي يهدف إلى التقريب بين المعايير والأنظمة المحاسبية الوطنية وبالتالي تسهيل مقارنة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات في الدول المختلفة".[4]

من خلال التعاريف السابقة المتناولة للتوافق المحاسبي نجدها كلها تتناول التوافق على أساس انه منهاج للحد من الفروق والاختلافات، وهو محاولة لجمع وانسجام ورفع من درجة الانسجام بين التطبيقات والممارسات المحاسبية لتقريب وجهات النظر المختلفة، بمعنى اشمل تضييق الفجوة بين مختلف الأنظمة المحاسبية إلى حد التوحيد حتى يكون للأنظمة مخرجات يستطيع كل من يستخدمها فهمها ومقارنتها.

وهو بذلك يشتمل على دراسة الأنظمة المحاسبية المحلية و المقارنة بينها لغرض معرفة نقاط الاتفاق و نقاط الاختلاف ثم العمل على تقريب أو جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها وتوصيل المَعلومات في شكل مناسب يمكن من فهمها و تفسيرها على نمط واحد و ذلك على المستوى الدولي.

2.1 المعايرة:

إن مصطلح المعايرة مشتق من المعيار، الذي يعني بشكل عام" المقياس أو الاتجاه أو الطريق المتفق عليه بين كافة الناس ودليلهم إلى الأداء أو الوصول إلى معرفة شئ ما وتحديده بدقة".[5]

---

[1] شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006-2007، ص77.

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص، 268،269.

[3] ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر ،2003،ص170.

[4] Bernard Colasse, **Harmonisation comptable internationale**, Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'Audit, Economica, Paris, 2000, P 757.

[5] صلاح الدين إبراهيم فهمي، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية شرح تحليل و نقد**، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، 2000 ،ص102.

و يعني في المجال المحاسبي " المقياس أو القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب عند أداء عمله في تحضير التقارير المالية للمؤسسة"[1]، وهو بذلك" أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأساس للمقارنة"[2].

وتمثل المعايير أيضا" نماذج أو أنماط أو مستويات للأداء المحاسبي ، فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية". [3]

في حين المعايرة هي نموذج معترف به من السلطة للقياس، و المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم في القياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة.

وبالتالي فإن المعايرة تشير إلى محاولات لتوحيد كامل للطرق المحاسبية المستخدمة في الاعتراف و القياس و الإفصاح، وهي بذلك أكثر طموحا من التوافق لأنها تهدف لتبني مجموعة واحدة من القواعد على المستوى الدولي، بحيث لا تتوفر حسب (Tay & Parker) على أي خيارات محاسبية.[4]

3.1 تعريف التوحيد المحاسبي

إن عملية التوحيد تعتبر الخطوة الهامة في إرساء توافق الأنظمة المحاسبية بغية إيجاد لغة موحدة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتجهة نحو الانفتاح، وتحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمار.

إذ أن التوحيد المحاسبي وظيفة ليس من السهل فصلها عن طبيعة النظام الاقتصادي من حيث أنها تقوم أساسا بإضفاء الصبغة النظامية للمعلومات التي يكون هذا النظام بحاجة إليها.[5]

وعليه فالتوحيد المحاسبي هو:

حسب الجمعية الفرنسية للتوحيد (AFNOR) يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها.

---

[1] تيقاوي العربي، النظام **المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية ،جامعة سعد دحلب،البليدة 13-14ديسمبر 2011، ص9.

[2] أبو الفتوح فضالة، **المحاسبة الدولية**، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1996، ص13.

[3] عباس الشيرازي ، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل ، الكويت ، 1990، ص122.

[4] BARU Elena, **40 ans de recherche en harmoniation comptable international**, 25 éme congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Orléans, le 12-14 mai 2004, p4.

[5] مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول ،جامعة ورقلة، 2002، ص52.

وعرفه (ROUSSE)على انه عبارة "عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموعة محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة أو مجموعة منها مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه".

ويقصد به ايضا "تقليل أو خفض مستويات الاختلافات بين المعايير والممارسات المحاسبية بين الدول المختلفة، فهو يعني التقريب بين وجهات النظر المختلفة، كما يعني توصيل المعلومات في شكل مناسب يمكن فهمه وتفسيره دوليا".[1]

كما يشير التماثل أو التوحيد(Accounting & Uniformity) إلي الحالة التي يكون فيها كل شئ متسق ومتجانس أو غير متباين، فالتماثل يعني" أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة" و هذا التعريف يتفق إلي حد كبير مع تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية للتوحيد، و التي عرفت التماثل بأنه الثبات في التبويب وكذلك الثبات في القياس. [2]

أما المخطط المحاسبي الفرنسي المراجع (PCR) لسنة 1982 فانه عرفه من خلال أهدافه إذ جاء فيه، يهدف التوحيد المحاسبي إلى: [3]

- تحسين المحاسبة؛
- فهم المحاسبات والرقابة عليها؛
- مقارنة المعلومات المحاسبية في الوقت والمكان؛
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات قطاع النشاط والأمة ؛
- إصدار الإحصائيات.

ويعتبر توحيد الطرق المحاسبية للوصول إلى توافق في القوائم المالية الوظيفة الأساسية للتوحيد، والتي ترتكز حول:[4]

- توحيد السياق المحاسبي الذي يمثل سلسلة الإنتاج، تبدأ من الوثائق الإثبات وتنتهي إلى القوائم المالية الختامية ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية من خلال إتباع معايير تتحرى الدقة؛

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 268.

[2] المرجع السابق، ص267.

[3] مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، مرجع سابق، ص53.

[4] المرجع السابق، ص 54.

- توحيد المنتج المحاسبي الذي يتمثل أساسا في القوائم المالية الختامية التي تحمل الإجابة عن احتياجات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية وعدم تجانس هذه الأطراف وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم حتى تتم الإجابة على اكبر قدر من احتياجاتهم.

2. الفرق بين التوافق والتوحيد

- ينطوي التوحيد على فرض مجموعة من القواعد الموحدة، أما التوافق فيعني تطبيق معايير محاسبية مختلفة في بيئات معينة بدلا من معيار واحد للجميع؛[1]
- التوحيد يعني إن الإجراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الآخرين ،أما التوافق فيعني التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ؛
- التوحيد يعني التماثل والتكامل بينما التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختلفة تماما.[2]

بالنظر للتعاريف التي أعطيت لهذه المصطلحات يتضح أن الفرق بينها هو درجة التجانس في الأنظمة و الممارسات الذي تسعى لتحقيقه، فالمعايرة تعبر عن عملية صارمة يتم من خلالها الاتجاه نحو التوحيد التام للمعايير و الممارسات المحاسبية و القضاء على الاختلافات القائمة بين الدول وذلك بتطبيق معيار أو قاعدة محاسبية واحدة في كافة الممارسات المحاسبية الدولية بشكل عام في كافة المواقف.

أما التوحيد فهو يعبر عن حالة من حالات المعايرة حيث تقوم دولة ما أو مجموعة من الدول بتطبيق معايير دولة أو مجموعة من الدول الأخرى.

في حين ينظر للتوافق على أنه عملية ذات تسلسل تعمل على تضييق حدود الاختلافات بين السياسات والممارسات المحاسبية و زيادة درجة الاتساق بينها.

ولتجنب الخلط بين المصطلحات السابقة صنف (Samules&Picpe) المراحل التي تعكسها هذه المفاهيم إلى ثلاثة مراحل تبدأ الأولى بعملية المقارنة بين الأنظمة المحاسبية للدول ثم تنتقل باتجاه التوافق وبعد ذلك يتم توليد وإنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التوحيد.

كما يؤكد (Caims) على هذا التصنيف بافتراضه أن التوافق يتم تحقيقه أولا ثم يتم وضع المعايير الدولية للمبادئ المحاسبية للوصول إلى حالة التماثل ، وبالتالي فالتوافق المحاسبي لا يعني التماثل التام للمبادئ

[1] Marc Gerretsen et Françoise Gintrac, **Normes IAS/IFRS, application aux états financiers**, bordeaux, édition Dunod, p45 .

[2] OBERT Robert, **Pratique des normes IAS/IFRS**, Dunod, Paris, 2003, p42.

والممارسات المحاسبية ويختلف اختلافا كبيرا عن المعايرة التامة خاصة إذا كان المقصود بالمعايرة استخدام معايير دولة معينة وتطبيقها في جميع الدول الأخرى.[1]

وفيما يلي نعرض شكلا يختصر العلاقة بين المفاهيم السابقة الذكر:

الشكل رقم(1): العلاقة بين التوافق ، المعايرة ، التوحيد

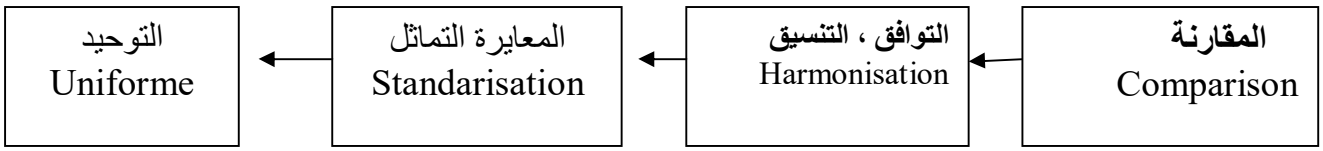

المصدر: احمد السيد أمين لطفي، **نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة– مصر، 2005، ص 365.

من خلال الشكل السابق الاتجاه نحو التوحيد وهو الهدف المنشود يمر عبر المقارنة بين الأنظمة المحاسبية للدول ثم السعي وراء تقريب وجهات النظر التوفيق أو التنسيق ثم يتم توليد أو استنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها وبعد ذلك تأتي المرحلة الأخيرة وهي التوحيد وهو يعتبر كنتيجة للأعمال السابقة وان كان مستحيلا لأنه قبل الوصول إلى النتيجة النهائية تصادف عملية التوافق مجموعة من المعوقات والصعوبات تجعل من البلوغ إليه أمرا صعبا.

3. معوقات التوافق المحاسبي الدولي

إن المعارضين لوضع معايير محاسبية دولية موحدة تطبقها المؤسسات في الدول المختلفة يقولون أن مشكلة إيجاد تلك المعايير اعقد بكثير من ما يتصور البعض ، وقد اقترح أن يتم تعاون دولي بين المنشآت بدلاً من وضع معايير في هذا الصدد.[2]

ومن الطبيعي أن المدرك للعلاقة الوطيدة بين المحاسبة والعوامل البيئية المحيطة بها يدرك صعوبة أية محاولة لوضع توافق محاسبي دولي، و يمكن تلخيص الانتقادات و المعوقات حول التوافق الدولي للمحاسبة فيما يلي:

- **اختلاف الأهداف**

المحاسبة كأي نظام اجتماعي تعكس إلى حد كبير حاجات البيئة التي تعمل فيها، وأن أهداف أي نظام محاسبي مرتبط بتلبية احتياجات تلك البيئة، طالما أن الأهداف المرجوة من المحاسبة مختلفة فالاختلاف في

[1] جودي محمد رمزي، **اثر تطبيق معايير التقارير المالية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص14.

[2] صلاح الدين إبراهيم فهمي، مرجع سابق، ص 196.

أنظمة المحاسبة أمر متوقع يقول(Balkaoui) أنه من المعروف أن السياسات المحاسبية تصاغ في بعض الأحيان للحصول إما على أهداف اقتصادية أو سياسية متوافقة مع النظم الاقتصادية أو السياسية المطبقة بالدولة، و طالما أن هنالك أملا ضعيفا في الحصول علي نظام اقتصادي وسياسي دولي واحد، فانه من الممكن التوقع أن الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية ستستمر وتعمل كعائق أمام التوافق الدولي للمحاسبة، كما أن مشكلة الاختلافات في البيئة تؤدي إلى اختلافات في المواقف والأهداف.

- **النزعة القومية**

غالباً ما تحول القومية وتمنع بلدا ما من النظر بموضوعية للمزايا والأفكار والممارسات التي تنشأ وتتطور في بلد آخر بالرغم من ملاءمتها الواضحة لذلك البلد[1]، وقد تبرز القومية من خلال نقص المعرفة أو الاهتمام بالممارسات المحاسبية السائدة في البلدان الأخرى[2]، فالدول النامية تعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية متحيزة لممارسات الموجودة في الدول المتقدمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبالتالي تنظر إلى تلك المعايير أنها غير متلائمة مع احتياجاتها، وعلى العكس نجد أن الدول المتقدمة تنظر إلى معاييرها المحلية أكثر جودة من غيرها الدولية وبالتالي فإنها تمتنع عن تطبيقها.

- **اختلاف درجة التطور المهني بين دول العالم**

يتأثر التطور المهني بعوامل اقتصادية كاتساع السوق وتوفر أسواق للأوراق المالية وتعدد شركات الأموال، ومدى توسع القطاع العام وحجمه في التنمية الاقتصادية، و عوامل قانونية كوجود تشريعات منظمة لبعض المبادئ المحاسبية أو التدقيق كقانون الشركات الإنجليزي أو الياباني، و عوامل إدارية وسياسية تختلف بين دولة وأخرى من دول العالم، وبالتالي فان مرحلة معينة من التطور المهني تواكب بالضرورة مرحلة معينة من التطور الاقتصادي والسياسي، لذا فان من المعايير المهنية تحاول حل المشكلات العملية التي تواجه المهنة في مجتمع من المجتمعات، أما المعايير المهنية الدولية فإنها اقرب إلى منشآت التدقيق الكبرى وتحتاج إلى اقتصاد متطور.[3]

[1] نبيه بن عبد الرحمن و محمد علاء الدين عبد المنعم، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، جامعة الملك سعود ، الإصدار الخامس عشر ،1998م ، ص 44.

[2] بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 غير منشورة، 2013-2014، ص 24.

[3] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة، عمان- الأردن، 2000، ص 44.

- **اختلاف المستخدمين للقوائم المالية**

تعتبر المحاسبة وسيلة لحساب الوعاء الضريبي للمؤسسات في العديد من الدول عبر العالم وبخاصة منها الدول الفرانكوفونية، حيث يتدخل قانون الضرائب في مجال المحاسبة من اجل تحديد القواعد الواجب إتباعها لمسك المحاسبة وطرق التقييم هذا ما جعل التطبيقات الجبائية ترتبط بالمعالجة المحاسبية في هذه الدول، على عكس ذلك نجد الدول الانكلو ساكسونية التي تتميز باستقلالية المحاسبة عن الجباية حيث يتم احتساب الضريبة بعيدا عن الحسابات المحاسبية.

لذلك نجد المستثمر مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة–بريطانيا– المستخدم الرئيسي لمخرجات المحاسبة الممثلة في القوائم المالية لان بيئة الأعمال تعتمد على الأسواق المالية ، في حين نجد أن في ألمانيا تعتبر السلطات الضريبية هي المستخدم و صاحب النصيب الأكبر لمخرجات النظام المحاسبي، وفي بعض البلدان تكون الحكومة هي الأساس، علي سبيل المثال فرنسا لا يوجد اتفاق علي احتياجات مجموعة المستخدمين أو وجود ترتيب لها، و من ثم فقد تكون هنالك صعوبات في تحقيق تقدم ملحوظ تجاه إنجاز التوافق الدولي.[1]

- **النظم القانونية**

في كثير من الحالات يتم اعتماد معايير المحاسبة علي نظم قانونية رسمية وهذا بتدخل مباشر للحكومات و ذلك عن طريق إصدار تشريعات وسن قوانين تحكم مهنة المحاسبة وفي هذه الحالة يكون تحقيق التوافق الدولي يستلزم تغيرات في التشريعات، وهذا ما لا تريد فعله اغلب الحكومات.

أو أن تقوم الوحدات الاقتصادية بإصدار مجموعتين منفصلتين من التقارير المالية تكون واحدة منها لتلبية الاحتياجات والمتطلبات القانونية المحلية، والأخرى معدة علي أساس المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها، لذلك فقد تصدر الشركات في بعض الدول تقارير ثنائية إلا أنه من المستبعد أن تقوم الشركات في اغلب الدول المتقدمة بمثل ذلك العمل المزدوج.

أما في البلاد النامية نجد أن بعض الشركات البترولية الدولية تستعمل المحاسبة الخاصة بها وفي نهاية كل دورة محاسبية تقوم بإعداد مقاربة بين حساباتها وحسابات المخطط المحاسبي أو النظام المحاسبي للبلد المستضيف وإرسالها إلى الجهات الطالبة للقوائم المالية.[2]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة– مصر، 2004، ص381–382.

[2] شعيب شنوف ،**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS الجزء الأول**،مكتبة الشركة الجزائرية بودواو ،2009، ص16.

- **اختلاف وتعارض الأهداف بين المؤسسات**

توجد هذه الاختلافات بين المنظمات العامة والخاصة و التي لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، و هي اختلافات في الأهداف و الطموحات، فمن الضروري معرفة أنه ليس لهذه المنظمات نفس الاتجاه أو القوة تجاه تحقيق التوافق الدولي، فكل منها لها فكرتها الخاصة بها يستفاد منها في تحقيق التوافق الدولي و تحقيق منافعها، وهذا يعني أن لديهم توقعات مختلفة للممارسات المحاسبية المناسبة وكذلك بالنسبة للإفصاح المالي.[1]

- **الهيئات المحاسبية المهنية**

ليست هنالك فائدة كبيرة من تطوير ممارسات محاسبية متوافقة إلا إذا كانت هنالك هيئة محاسبية مهنية فعالة ومؤثرة سواء في القطاع الخاص أو العام، فبعض الدول النامية والتي تفتقد لوجود مثل تلك الهيئة، أو عدم تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية، يكون من الصعوبة أن تتم فيها عملية التوافق الدولي بصورة كاملة ، وهذا يعتبر من العوائق.[2]

- **القوانين المحلية المتعارضة**

يعوق التعارض بين قوانين الضرائب وقوانين الشركات المحلية من تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، ففي دول قارة أوربا يعتبر قانون المحاسبة أكثر تطوراً منه في المملكة المتحدة، و بالتالي يكون من الصعوبة بمكان إدخال تعديلات جذرية عليه، و أن تأثير هذا العائق قد يكون مضاعفاً عندما تكون تلك القوانين متعارضة في نفس البلد، و توجد هذه الحالات عندما ينعدم إصدار القوانين المحلية، حيث تنتج اتجاهات متعارضة لقضايا التقارير المالية.[3]

- **القصور في الالتزام بالتنفيذ**

لا شك أنه بدون وجود قانون دولي قوي يدعم تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، فإن أية هيئة دولية مصدرة للأنظمة سوف تواجه صعوبات ضخمة، و يعاب على المحاسبة الدولية، وعملية التوافق المحاسبي الدولي عد. وجود قوانين تدعم تحقيقه فمجلس المحاسبة الدولي والذي يعتبر أهم هيئة في هذا المجال ليس له سلطة أو قوة تلزم باستخدام ما يصدر عنه من معايير ، لذلك عليه أن ينشئ علاقات اتصال وتنسيق مع الحكومات والهيئات المهنية المحلية من اجل تعميم تطبيق هذه المعايير.[4]

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة– مصر، 2005، ص 383.

[2] المرجع السابق، ص384.

[3] نبيه بن عبد الرحمن و محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سابق، ص 75.

[4] شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، مرجع سابق، ص100.

فلجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تعتبر المساهم الأقوى في عملية التوافق المحاسبي الدولي تفتقد لمثل هذه القوة القانونية، فتلك اللجنة سوف تفشل ما لم تضمن الهيئات والمؤسسات المشاركة فيها التنفيذ والالتزام بتلك المعايير الصادرة في دولها التي تقوم بتمثليها الحكومات والهيئات المهنية.

- **الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول**

تمثل الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول عائقا أمام تطوير معايير محاسبية دولية ، فجهود تحقيق التوافق المحاسبي الدولي لن يحالفها النجاح بدون الأخذ في الاعتبار المعايير المحاسبية الوطنية التي أصدرت استجابة لظروف واحتياجات معينة، ولهذا ينبغي لعملية تطوير المعايير المحاسبية الدولية أن تأخذ في اعتبارها تلك الاختلافات، و أن تعطي الاهتمام الكافي لتأثير البيئة الثقافية على الافصاحات المالية. ويعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة فتحريم الربا مثلا له تأثير واضح علي تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في الإجراءات المحاسبية.

و يعتبر تحريم الربا عنصرا يزيد من تعقيد تحقيق التوافق المحاسبي ولهذا فالتأثير المحتمل للإسلام على السياسات والتطبيقات المحاسبية سوف يزيد من دراسة وتحليل الاختلافات في المحاسبة المحلية.[1]

4. أهداف التوافق المحاسبي

من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي هو إيجاد لغة للتواصل مع كل الأنظمة المحاسبية أو تقارب هذه الأنظمة حتى بلوغ النظام الواحد بغية الوصول وتحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية وهذا جوهر مسعى المؤسسات العابرة للقارات ، وهناك أهداف أخرى مختلفة باختلاف الأطراف المهتمة بعملية التوافق المحاسبي.

لقد أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة عام 2001 أن 25 دولة عضو في الاتحاد الأوربي لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية، وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وإدراكا منها للمزايا الكثيرة لدى التوافق والتي نذكر منها: [2]

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
- تسهيل عملية الاتصال المالي وذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، مرجع سابق، ص385.

[2] نور الدين مزياني، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحديات البيئة الجزائرية**، المؤتمر العلمي الثالث، إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية المعاصرة ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن،2009، ص8.

- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات المتعددة الجنسيات؛

بالإضافة إلى:[1]

- زيادة المعلومات القابلة للمقارنة لنتائج عمليات الشركات في مختلف البلدان؛
- إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية، وبالتالي القضاء على عملية سوء الفهم السائدة حاليا حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية؛
- بالنسبة للمقرضين والمستثمرين ستكون لهم الثقة العالية في المحاسبة والتقارير المالية؛
- بالنسبة للتحليل المالي الدولي يكون أكثر سهولة فالتوافق الدولي سوف يزيد من عدد المطلعين على القوائم المالية والمؤهلين لفحص القوائم المالية لبلد أجنبي وهذا يؤدي إلى زيادة درجة ثقة الأفراد في الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي زيادة حجم الاستثمار.
- كما يرجع المدافعين عن التوجه التوافقي للأنظمة المحاسبية إلى انه يحقق الفوائد و الأهداف التي يمكن أن يستفيد منها كل من يصنع و يستفيد من المعلومة المحاسبية.
- يوفر خاصة للشركات المتعددة الجنسيات الوقت والمال والجهد الذي يبذل لتوحيد القوائم المالية المتباينة وذلك لقلة عدد التسويات التي سيتم إجراؤها لحسابات الشركات التابعة والتي تعتمد كلا منها في إعدادها على مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى[2]؛
- إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، وتستبعد مثل هذه المقارنة سوء الفهم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وتزيل أهم معوقات الاستثمار؛
- ارتفاع درجة الثقة لرجال المصارف والمقرضين في القوائم المالية وكذلك المحللين الماليين سوف يتمكنون من الحصول على تقارير مالية مفهومة يمكن أن تعتمد كمدخل للتحليل المالي؛
- تسهيل الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية ومن ثم إعطاء فرصة للشركات للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة بها سواء كان في صورة رؤوس أموال أو قروض؛
- رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان حتى تتماشى مع الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.[3]
- رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم وخاصة في الدول التي تتميز بمستويات ضعيفة من ناحية أنظمتها المحاسبية.

---

[1] شعيب شنوف، **الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، مرجع سابق، ص 95.

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص271.

[3] فرديريك تشوي وآخرون ، **المحاسبة الدولية**، دار المريخ ، الرياض 2004، ص350.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة نحو توحيد المعايير المحاسبية الدولية

إن جهود التوحيد على المستوى الدولي أو على الأقل في الدول المتقدمة ترمي إلى موائمة النظم المحاسبية مع المستجدات التي تحدث في عالم الاقتصاد و بمعنى أخر مسايرة التغيرات الاقتصادية وترجمة هذه التغيرات محاسبيا، إجابة على تساؤلات أصحاب المهنة حيال هذه التغيرات التي قد تقضي بتطبيقات جديدة بغية ضمان احتواء القوائم المالية لكل العمليات التي من الممكن أن تحدث في مجال ملاحظة المحاسبة دون أن ننسى كل الأطراف التي تهتم هي بدورها بالمعلومات التي تفرزها الأنظمة المحاسبية بخصوص المؤسسات.

تقوم المنظمات المهنية على مستوى الإقليمي أو الدول بمسايرة الاتجاه الدولي من خلال الجهود الرامية إلى عولمة المحاسبة باتجاه التوحيد المحاسبي وذلك من خلال المساهمة في إصدار وتبني المعايير المحاسبية الدولية وتطويرها وتفسيرها ، ومن بين أهم المنظمات نجد:

1. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

هو منظمة مهنية تضم المحاسبين الذين يحصلون على إجازة لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية تأسست عام 1887، ساهم بشكل كبير في تطوير معايير المحاسبة الأمريكية ، ولقد قام بدور القيادة في تطوير المبادئ المحاسبية والقواعد حيث يقوم بتنظيم مهنة المحاسبة أكثر من أي منظمة أخرى ، ويقتصر دوره في التوصية على بعض النقاط المحاسبية غير المعالجة من طرف FASB من خلال ما يسمى ببيانات الموقف عن طريق اللجنة المنبثقة منه وتسمى باللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة باعتبارها اللجنة المصرح لها بالتحدث نيابة عنه في مجال المحاسبة والتقرير المالي، في حين يقوم بتطوير معايير التدقيق من خلال مجلس معايير التدقيق.

2. الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)

تأسست هذه الجمعية سنة 1916 م و تتشكل أساسا من أساتذة المحاسبة في الجامعات الأمريكية وبعض الأساتذة من جامعات أخرى تهتم الجمعية بتقديم الدراسات والأبحاث المختلفة المعتمدة على الدراسة الفلسفية والتحليل المنطقي من اجل الوصول إلى المبادئ المحاسبية التي تمثل نتائج نظرية المحاسبة، وتبلورت جهود الجمعية في الدراسات التالية: [1]

– قائمة المبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية؛

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 45.

- مدخل إلى معايير محاسبة المؤسسات ؛
- بحث في طبيعة المحاسبة؛
- بيان حول نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية.

ولقد أصدرت اللجنة أكثر من 20 دراسة في بحوث المحاسبة عالجت مشكلات محاسبية مختلفة مثل مشكلة القياس المحاسبي والعلاقة بين المحاسبة ونظرية المعلومات.[1]

3. هيئة تداول الأوراق المالية (SEC)

اصدر الكونغرس الأمريكي قرارا بإنشاء لجنة الاستثمارات والبورصة، اثر الأزمة المالية لسنة 1929 وهي نقطة يتفق فيها جل مؤرخي المحاسبة على أن قانون تأسيس هيئة الأوراق المالية في أمريكا يعد النقلة التاريخية النوعية لمهنة المحاسبة، ليس على أمريكا فحسب بل في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك إلى أن القانون حدد بشكل واضح مسؤولية المراجع القانوني، كما أرسى قاعدة أن تقرير المراجع يعني أن القوائم المالية تم مراجعتها بنطاق محدود وان شهادته تعني مدى عدالة القوائم المالية عدالة مشروطة بتطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها، ولقد نظم القانون أسلوب التسجيل والإدراج والإسقاط من البورصة، ولعل أهم نقطة وردت في هذا القانون تتمثل في إعطاء الهيئة الحق في تحديد مصدر معايير المحاسبة التي يعتمد عليها في إعداد القوائم المالية للشركات المدرجة.[2]

ويعتبر قرار هيئة التداول عام 1938 بإسناد أمر إصدار معايير المحاسبة لممتهنيها نواة معايير المحاسبة وتحديا لهم في ذلك الوقت.

4. مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB)

تم تكوين هذا المجلس عام 1973 ، وهو مؤسسة مسؤولة عن إنشاء وإصدار معايير المحاسبة الأمريكية ويضم هذا المجلس ممثلين عن الجمعية الأمريكية للمحاسبين واتحاد المحللين الماليين ومعهد المديرين الماليين والجمعية الوطنية للمحاسبين.[3]

هذا المجلس حل محل هيئة المبادئ المحاسبية(APB) الذي تأسس سنة 1959(هيئة تركز على المبادئ المحاسبية وليس معاييرها)[4]، ودامت هذه الهيئة 14 عاما إلى غاية 1973 وخلال عمر المجلس اصدر 31 رأيا محاسبيا و15 دراسة محاسبية و4 نشرات رسمية، وهي تابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين

---

[1] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998 ،ص63

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض– السعودية، 2009، ص 204.

[3] وليد عبد القادر ، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر، 201، ص41.

[4] عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، مرجع سابق، ص 212.

القانونيين(AICPA)، أما عن أسباب إنشاء المجلس فنجد أن من بين أهم الأسباب تلك الانتقادات التي وجهت لهيئة المبادئ المحاسبية والتي نذكر أهمها:[1]

- إغفال دور المستفيدين من القوائم المالية وعدم اخذ أرائهم في إصداراته؛
- إغفال آراء الأكاديميين والباحثين بشكل واضح ؛
- زيادة خيارات المعالجات المحاسبية إرضاءا لأصحاب المصالح المتعارضة.

خلال السنوات الثلاثة من عمر الهيئة و نتيجة للأسباب السابقة الذكر و انتقاد المهنيين والأكاديميين وعلى الأخص جمعية المحاسبة الأمريكية(AAA) تم إنشاء مجلس معايير المحاسبية (FAF) في 01-07-1973 الذي انبثق عليه مجلسين مستقلين احدهما يسمى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يهتم أساسا بجانب إصدار معايير المحاسبة ومجلس ثاني استشاري لأبحاث المحاسبة المالية و لقد اصدر المجلس حتى نهاية 2008، 163 معيارا و 7 نشرات لمفاهيم المحاسبة المالية.

5. اتحاد المحاسبين الأوربيين (UEC)

تم إنشاء هذا الاتحاد سنة 1951 من 23 جمعية محاسبية من 20 دولة وكان الهدف من هذا الاتحاد الاهتمام بمهنة المحاسبة والاهتمام بحركة مدققي الحسابات بين تلك الدول، وتطوير المعايير التي تحكم المهنة ومشاكلها، ومن بين الأهداف أيضا تسهيل تبادل الآراء.

وقد عقد أول مؤتمر في عام 1953 م تحت عنوان التوحيد المحاسبي والتكامل الاقتصادي وقد شكل المؤتمر لجنة للتحقيق في إمكانية وضع دليل محاسبي أوربي حيث كان في ذلك الوقت ينظر إلى الخطة والدليل المحاسبي بأنه الوسيلة لتوافق الممارسات المحاسبية.

وفي عام 1963 تم توسيع دائرة الدول الأعضاء ، وفي 1966 م اصدر الاتحاد مجلة الاتحاد الأوربي وتعتبر الإصدارات أساسا للدول الأوروبية ، ومن خلال ذلك ساعدت في تقليص الاختلافات المحاسبية بين دول الأعضاء[2].

6. اتحاد محاسبي أسيا والمحيط الهادي

تم إنشاء هذا الاتحاد عام 1957 من 29 هيئة محاسبية من 21 دولة[3]، ويهدف الاتحاد إلى تطوير مهنة المحاسبة ويعمل الاتحاد مع لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين في تسهيل

[1] المرجع السابق، ص 214.

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 285.

[3] وليد عبد القادر ، حسام الدين خداش، مرجع سابق ،ص41.

مهمة وضع معايير محاسبية دولية مقبولة قبولا عاما، وكذلك اخذ ظروف البلدان النامية بعين الاعتبار عند صياغة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.[1]

7. منظمة الأمم المتحدة

يرجع اهتمام منظمة الأمم المتحدة في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي إلى توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة في عام 1972 بتعيين مجموعة من أشخاص بارزين لدراسة وضع الشركات متعددة الجنسيات وإمكانية وجود نظام محاسبي موحد، حيث تم إنشاء معايير دولية متعلقة بإصدار التقارير المالية مع الإفصاح عن عمليات هذه الشركات.[2]

وأوصت اللجنة أيضا بتشكيل مجموعة الخبراء لمعايير المحاسبة والإبلاغ الدولية، وتم بالفعل تشكيل المجموعة في عام 1976، حيث أصدرت المجموعة تقريرا تضمن 34 صفحة يحتوي على بنودا مقترحة يجب الإفصاح عنها من قبل الشركة ككل، أي بيانات موحدة وبعد نشر هذا التقرير تم تشكيل مجموعة العمل الحكومية من الخبراء في معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية بهدف المساهمة في تحقيق توافق المعايير المحاسبية.[3]

8. المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

تأسست هذه المنظمة في أفريل من سنة 1983 م وهي تهتم بتنظيم الاستثمار خارج حدود الدولة وفي سنة 1987 م انضمت إلى لجنة المعايير المحاسبية الدولية كعضو في المجموعة الاستشارية، وفي سنة 1993م طلبت المنظمة رسميا من لجنة المعايير المحاسبية الدولية بضرورة العمل على تطوير مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية الدولية تشكل في مجموعها هيكلا متكاملا لأغراض التقارير المالية حتى يمكن مطالبة الشركات المقيدة في أسواق المال الدولية بالالتزام بها.[4]

في سنة 1995 تم الاتفاق بين لجنة المعايير الدولية للمحاسبة مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لتطوير مجموعة "جوهر صلب المعايير" وهذا كما تم تعريفها، وتأخذ في الاعتبار المصادقة على معايير المحاسبة الدولية بهدف الحصول على أموال عبر الحدود.

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق ، ص 287.

[2] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص29.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

[4] بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة– حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010–2011، ص81.

وفي سنة 1999م تم إتمام العمل المشترك بين المنظمتين، وذلك في إطار خطة العمل المتفق عليها حيث يتم العمل على توفير معايير محاسبية شاملة تؤدي إلى الشفافية، والقابلية للمقارنة والإفصاح التام للمعلومات المالية، وهذا بغرض تحقيق اكبر قدر ممكن من التوافق المحاسبي الدولي.[1]

وفي هذا الإطار قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتعديل البعض من معاييرها المحاسبية من اجل إرضاء المنظمة العالمية لبورصات الأوراق المالية، كما انه يمكن للشركات التي تعمل في البلدان الأعضاء بتلك المنظمة أن يكونوا قادرين على عرض أوراقهم المالية في أسواق رأس المال العالمية.[2]

9. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

تأسس كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية بتاريخ 12 جانفي 1984 في مدينة لندن- المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ 24 فبراير 1994 تحت اسم "المجمع العربي للمحاسبين القانونيين"، حيث جاءت فكرة تأسيس المجمع من قبل عدد من قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق.

كما هدف أيضا إلى تطوير وتسهيل نشر المعلومات العلمية والفنية وتبادلها المستمر بين المحاسبين والمهنيين وذلك بعقد المؤتمرات والاجتماعات والندوات والدورات التدريبية واللقاءات العلمية بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والمهني.[3]

[1] Lefebvre Francis, **Banques-Normes et réglementation comptables**, Paris, 1993, p 163.

[2] أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، مرجع سابق، ص407.

[3] http://www.tagorg.com consilté : le 18-04-2016

المبحث الثالث: أهم المنظمات الدولية الفاعلة للتوحيد على المستوى الدولي

نظرا للاهتمام المتزايد بعملية تطوير الأنظمة المحاسبية والفكر المحاسبي على الصعيدين المحلي والإقليمي الذي فرضه التغير المستمر والمتسارع للاقتصاد الدولي وما يتطلبه من مواكبة هذه الأنظمة المختلفة المنتمية لدول متباينة العادات والتقاليد واللغات و حتى التطور السياسي والاقتصادي، قربتها الشركات العابرة للقارات محاولة أن تجعلها دولة واحدة يتباين فيها كل شيء إلا اللغة وهي لغة المحاسبة، نشأت وتطورت منظمات دولية مهمتها التوحيد المحاسبي ومن بين أهمها نجد:

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC)

تم إنشاء ما يعرف بالاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين(IFAC) وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977م، يضم في عضويته هيئات المحاسبة والهيئات المهنية الراغبة في الانضمام للعضوية ولقد سارعت جل دول العالم للانضمام في هذا الاتحاد حيث يضم قرابة 175 عضو ومنظمة في 130 دولة يمثلون أكثر من 3 مليون محاسب.[1]

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس.

يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية الجودة والتشجيع على اعتمادها وتنفيذها، وبناء قدرات منظمات المحاسبة المهنية[2].

ولتحقيق مهامه، فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم كما انه الناطق الرسمي باسم المهنة والمهنيين حول العالم.

لقد كان للاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين الدور البارز في قرارات لجنة معايير المحاسبة الدولية كما كان الأداة الدافعة لإعادة هيكلة اللجنة في شكلها الحالي من خلال تشكيل فرق عمل بالتعاون مع اللجنة لعمل إستراتيجية جديدة لها وإشراك اكبر عدد من الدول في بناء إعادة الهيكلة.[3]

وينفذ برنامج عمل الاتحاد اللجان الآتية:

لجنة التعليم المحاسبي: من مهام هذه اللجنة تطوير المعايير الخاصة بالتعليم المهني للمحاسبة والتركيز على:

[1] WWW.IFAC.ORG.consulté le : 14-04-2016
[2] https://www.ifac.org ,consilté: le 16-04-2016

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، مرجع سابق، ص 235.

- الاهتمام بوجود العناصر الأساسية للمهارة والكفاءة والتعليم والخبرة؛
- الاهتمام بالتعليم المحاسبي المستمر المطلوب بالنسبة للمحاسبين المهنيين.[1]

لجنة السلوك المهني: وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل منظمات الأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

لجنة المحاسبة المالية: وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد من مستوى كفاءة المحاسبين الإداريين في المجتمع بصورة عامة.

لجنة القطاع العام : وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الإدارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية.

وقد أصدرت لجان الاتحاد المعايير التالية:

- معايير دولية لرقابة الجودة؛
- المعايير الدولية للمراجعة وخدنات التأكيد؛
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة؛
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

2. لجنة المعايير المحاسبية الدولية(IASC)

نشأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية لضرورة التوافق المحاسبي وترجع فكرة التوفيق إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 م في مدينة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، وتناول مقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية للدول الكبرى حيث دار النقاش حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول .

وتتالت بعدها المؤتمرات الدولية للمحاسبة ولعل أبرزها المؤتمر العاشر الذي عقد في سبتمبر من سنة 1972م في سيدني باستراليا وقد حضره 4347 مندوبا من 59 دولة وبعد عقد عدة اجتماعات بين رؤساء المعاهد الثلاثة (AICPA) المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ومعهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW) و المعهد الدولي للمحاسبين القانونيين (CICA)، إضافة إلى معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا (ICAS)، تم الاتفاق على توسيع نطاق مشاركة الدول بشكل يتجاوز الدول الثلاثة وتشكيل هيئة محاسبية دولية وعليه فقد وجهت الدعوة لهيئات المحاسبة في: استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا و المكسيك لحضور اجتماع لندن في مارس، 1973 وفيه تم إنشاء **لجنة المعايير المحاسبة الدولية.**

[1] وليد عبد القادر،حسام الدين خداش، مرجع سابق، ص44.

1.2 أهداف لجنة المعايير المحاسبة الدولية

نشير إلى أن **لجنة المعايير المحاسبة الدولية** (IASC): هي هيئة مستقلة بشكل كامل في عملها وكيانها وسلطتها[1]، وأهدافها تبلورت في:[2]

– صياغة ونشر المعايير المحاسبية ذات النفع العام الواجب مراعاتها لدى إعداد وعرض القوائم المالية ،وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع الدول؛

– العمل بشكل علم على تحسين وتوافق المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

كما بدأت اللجنة إيمانا منها بأهمية القبول للمعايير الدولية حول العالم في عام 1981 م تتشاور مع الدول الأعضاء لمناقشة المعايير قبل اعتمادها ، وعقدت المؤتمرات المتعددة خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين من قبل هيئات مالية ومهنية كبرى بغرض توحيد وتوفيق معايير المحاسبة الدولية.

و بدأت تلك المعايير تلقى قبولا من قبل هيئات الأوراق المالية العالمية وعلى الأخص في عام 1996م، حيث اتفقت اللجنة مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) للاعتراف بالمعايير الدولية.

كما أن وزراء التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) يشجعون على تطبيق المعايير الدولية ، واعترفت لجنة بازل المنظمة للبنوك حول العالم قبولها للمعايير الدولية، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوربي اعتمد المعايير الدولية وطالب أعضاءه بتطبيقها ابتداءا من عام 2005 م[3].

2-2. إصدارات لجنة المعايير المحاسبية الدولية

أصدرت اللجنة 41 معيارا دوليا قبل وبعد مراجعة عديدة لتلك المعايير بقي منها 34 معيارا كما أصدرت العديد من التفسيرات والتي بلغت 33 تفسيرا حتى عام 2001 م.[4]

وكان أول معيار محاسبي IAS1 تحت عنوان السياسات المحاسبية والإفصاح عنها سنة 1975 ، ثم نشرت معايير أخرى أكثر تقنية كالمعيار المحاسبي الدولي IAS2 سنة 1976 الخاص بعملية جرد

[1] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر،2006، ص 22.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2011، ص 107.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، مرجع سابق، ص235.

[4] حسين القاضي، مأمون حمدان ، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق،2011-2012، ص130.

المخزون ، و المعيار الدولي المحاسبي الثالث IAS3 تجميع القوائم المالية (القوائم المالية الموحدة) سنة 1977م الذي الغي سنة 1989 م والذي عوض فيما بعد بالمعيار IAS27 و المعيار IAS28.[1]

2-3. إعادة هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية

1.3.2 أسباب إعادة الهيكلة

اتبعت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC في تحقيق أهدافها خلال فترة ما قبل الهيكلة منهجية تمثلت بممارسة دور التنسيق والتوحيد لأراء أعضائها من الهيئات الوطنية للمحاسبة أو ما يسمى بالتناغم الدولي وذلك عن طريق اختيار معالجة محاسبية معينة مطبقة في دولة ما ثم تتبنى هذه المعالجة وتدخل بعض التعديلات عليها إذا لزم الأمر وتسعى للحصول على قبول دولي لها.

انطلاقا مما سبق لم تمارس لجنة المعايير دور البحث والتطوير و ابتكار معالجات محاسبية تلبي الحاجة لمعيار محاسبي معين أو تعالج قضية محاسبية لا يوجد إجماع عليها وإنما كانت تسعى لـ:[2]

- إقناع الحكومات والجهات المختصة بالمعايير وهيئات البورصات والأوراق المالية في مختلف دول العالم بضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية؛
- محاولات الحصول على الدعم الدولي للقبول بمعايير المحاسبة الدولية والتقيد بها؛

ومن بين الأسباب المؤدية إلى الشروع في إعادة هيكلة اللجنة بعد عدة سنوات من تأسيسها نجد:[3]

- عدم التزام الدول الأعضاء بتطبيق المعايير الصادرة عنها؛
- لإعتقاد أغلبية الدول أن المعايير المعدة من طرف اللجنة هي معايير سياسية يتم إعدادها بالتوافق بين دول محددة دون أخذها في الاعتبار المعالجة المحاسبية المهنية؛
- وكذلك تعدد الخيارات المتاحة في إعداد القوائم المالية ؛

ومن بين الأسباب أيضا:

- إعطاء أكثر استقلالية للجنة المعايير المحاسبية الدولية انطلاقا من الاعتقاد أن المعايير الجيدة هي التي توضع من طرف مجموعة من أشخاص يتمتعون بالكفاءة التقنية ويعملون بدوام كامل لان الذين يعملون بدوام جزئي لا يتمتعون بالاستقلالية الكافية نظرا لتأثير المؤسسات التي يعملون بها عليهم؛

---

[1] Robert OBERT, **Pratique des normes IFRS**, 5 éme edition, Dunod, Paris , 2013، p p. 9.10.

[2] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، معايير إعداد التقارير المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر،عمان – الأردن، 2012، ص 21.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، مرجع السابق، ص 236.

– النقص في تمثيل البلدان والمنظمات المهنية داخل المجلس وتعزيز التعاون والشراكة مع الهيئات المحلية لوضع المعايير من اجل تقريب الممارسات المحلية من المعايير الدولية.

ونجد أيضا:[1]

– عدم استقلالية لجنة المعايير المحاسبية الدولية وتبعيتها للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ويتضح ذلك من خلال :

– أعضاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية هم من الهيئات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، ويدير أمور اللجنة مجلس إدارة يتم اختياره من هؤلاء الأعضاء؛

– أي تعديل في اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المحاسبية الدولية لابد أن يناقش مع مجلس الإدارة للاتحاد؛

– يعد مجلس إدارة لجنة المعايير موازنة تقديرية وميزانية مالية سنوية يعرض نسخة منها على الأعضاء وتبعث أخرى لإدارة الاتحاد(IFAC).

2.3.2 بداية إعادة الهيكلة

بداية من سنة1997 تم وضع خطة لدراسة ما يجب أن تكون عليه إستراتيجية وهيكل لجنة المعايير المحاسبية الدولية وتم الانتهاء من مشروع إعادة الهيكلة في 01-04-2001 حينها تم استبدال اللجنة بالمجلس لتأخذ تسمية **مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)** و هو "منظمة في إطار مؤسسة مستقلة تسمى مؤسسة المعاييرالمحاسبية الدولية، و هي مؤسسة غير هادفة للربح أنشئت بموجب قوانين ولاية ديلاوير (Delaware) في الولايات المتحدة الأمريكية، في 8 مارس عام 2001.[2]

3. مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)

1.3 إدارة مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولي

تمت الموافقة على النظام الأساسي لمؤسسة(IASCF) بواسطة مجلس الإدارة للجنة المعايير المحاسبية الدولية السابق(IASC) في فيفري من سنة 2001 كهيئة لا تهدف للربح مستقلة وذات اهتمام دولي ، أما عن الإدارة فتقع على عاتق أعضاء– أمناء **مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية** (الأمناء– 22 عضوا) يتوزعون كالأتي:

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص ص 23-24.

[2] http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf

06 أعضاء من أمريكا الشمالية، 06 من أوربا، 06 من أسيا ، 04 من باقي الدول مع احترام قواعد التوازن الجغرافي الكلي.

ويعين الأمناء لمد 3 سنوات قابلة للتجديد ، ولا يشارك الأمناء في وضع المعايير الخاصة بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وعوضا عن ذلك يتحمل الأمناء مسؤولية القضايا الإستراتيجية والإجراءات التشغيلية إضافة إلى تعيين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية[1]،

وتتمثل المهام الأساسية للأمناء فيما يلي[2]:

- تعيين أعضاء لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك أعضاء المجلس الاستشاري؛
- المراجعة السنوية لإستراتيجية مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية والمجلس، ودراسة مدى فعاليتها؛
- البحث عن التمويل اللازم لسير أنشطة المؤسسة؛
- مراجعة المسائل الإستراتيجية التي تؤثر على معايير المحاسبة ،وتعزيز التطبيق الدقيق لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2.3 أهداف مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية

تتمثل أهداف مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام في النقاط الآتية:

- تحقيق استقلالية بالنسبة للمنظمات المهنية للمحاسبة وبالنسبة لمنظمي الأسواق المالية ؛
- وضع إجراءات صارمة وديمقراطية لتطوير وتفسير ومراجعة المعايير .

ولعل أهم الأهداف تلك الأهداف المنوطة بالمجلس المكون لها وهو **مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).**

و تتمثل الأهداف الرئيسية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية في النقاط الآتية:

- يقوم هذا المجلس بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية (IAS)التي أصدرتها اللجنة السابقة ابتداء من 01-04-2001 والتي أخذت التسمية الجديدة تحت اسم معايير التقارير المالية الدولية(IFRS)[3]، وقد ظهر مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية والتي بدأ المجلس بإصدارها بهذا الاسم لكي يتم التمييز عن المعايير المعدة من طرف لجنة المعايير الدولية السابقة.

[1] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص24.

[2] صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح في الجزائر وافق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص27.

[3] http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/iasb consulté le :15-04-2016

– إعداد من اجل المصلحة العامة مجموعة واحدة من معايير الإبلاغ المالي عالية الجودة ومفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالميا على أساس مبادئ واضحة المعالم؛ كما تتضمن هذه المعايير معلومات عالية الجودة وشفافة وقابلة للمقارنة حتى تساعد المستثمرين وغيرهم من المشاركين في أسواق المال العالمية ومستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية[1]؛

– تشجيع استخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير؛

–لتحقيق الأهداف السابقة نأخذ بعين الاعتبار عند الحاجة احتياجات مجموعة من الكيانات ذات التمثيل الأكبر في البيئة الاقتصادية؛

– تشجيع وتسهيل اعتماد معايير التقارير المالية(IFRS) والتفسيرات الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية من خلال تقارب معايير المحاسبة الوطنية مع معايير التقارير المالية الدولية.

3.3 هيكل مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية

تتكون مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية من عدة مجالس لكل مهامه المنوطة به تربطهم علاقة تكاملية تسلسلية تهدف إلى إصدار معايير تلقى القبول عند كل الأطراف وهي كالأتي:

1.3.3 إدارة مجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB)

يتكون المجلس من 16 عضوا من أصل 9 دول تحت رئاسة البروفسور David Tweedie الذي عين إلى غاية 30-06-2011، أما الرئيس الحالي السيد Hans Hoogervorst وقد عين في 01 جويلية 2011، خلفا للسيد ديفيد تويدي بمناسبة تقاعده كرئيس لمجلس معايير المحاسبة الدولية في نهاية جوان 2011، ولقد تقلد السيد Hoogervorst سابقا منصب رئيس الهيئة الهولندية للأسواق المالية (AFM)، و الهولندية الأوراق المالية وهيئة السوق المالية، أيضا رئيس اللجنة الفنية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والرئيس المشارك لمجموعة الأزمة المالية الاستشارية، وهو حاصل على درجة الماجستير في التاريخ الحديث جامعة أمستردام سنة 1981، وعلى درجة الماجستير في الآداب في العلاقات الدولية مدرسة جامعة جونز هوبكنز للعلاقات الدولية المتقدمة، وتخصص في الاقتصاد الدولي و تنتهي فترة السيد Hoogervorst الأولى في ماي 2016. [2]

[1] Robert Obert, op cit, p 9.

[2] http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/iasb-ifrs-ic/iasb-history consulté le :15-04-2016

اعتبارا من جويلية 2016 فان عدد الأعضاء سيرتفع إلى 16 عضوا يعينون لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ، ولضمان تمثيل دولي واسع النطاق، ينبغي تحديد التمثيل الجغرافي لأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية على النحو التالي:

- أربعة ممثلين عن آسيا؛
- أربعة ممثلين من أوروبا؛
- أربعة ممثلين من أمريكا الشمالية؛
- ممثل عن أفريقيا؛
- ممثل عن أمريكا الجنوبية؛
- ممثلين من أي منطقة بهدف الحفاظ على التوازن الجغرافي الشامل.

كما يقوم الأمناء بانتخاب عضو من بينهم ليتولى رئاسة المجلس والذي يكون في نفس الوقت الرئيس التنفيذي لـ مؤسسة لجنة المعايير الدولية(IASC-Fondation)

3-3-2 المجلس الاستشاري للمعايير (SAC)

في عام 2001 أعلنت هيئة الأمناء تعيين اللجنة الاستشارية للمعايير، مع العلم أن المجلس الاستشاري هو هيئة استشارية رسمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية وأمناء مؤسسة المعايير الدولية، وهو يتألف من مجموعة واسعة من ممثلين عن المجموعات المهتمة بعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتشمل المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، فضلا عن معدي المعايير والأكاديميين ومدققي الحسابات،وهيئات المحاسبة المهنية واضعي المعايير.

يتم تمثيل 43 منظمة من مختلف أنحاء العالم في مجلس الشورى من طرف ثمانية وأربعون فرد وثلاثة أعضاء إضافيين كمراقبين ليس لديهم حق التصويت يمثلون المفوضية الأوربية و هيئة الأوراق المالية للولايات المتحدة الأمريكية ، والوكالة اليابانية للخدمات المالية.

ويتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري من قبل الأمناء ويجتمع المجلس الاستشاري عادة ثلاث مرات في السنة لمدة يومين في لندن بطلب من رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومدير الأنشطة الفنية، ومدير البحوث، و أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية والموظفين الذين يتحملون المسؤولية عن البنود المدرجة على جدول أعمال اجتماع المجلس الاستشاري عادة لحضور الاجتماعات[1].

[1] http://www.ifrs.org/About-us/IFRS-Advisory consulté le 18-04-2016

ومن بين مهامهم تقديم المشورة للمجلس لأنهم يعتبرون أداة اتصال بين المجلس وبيم المجموعات والأفراد ذات الخلفيات العملية للبيئات المختلفة، ويتمثل دور المجلس في:

- تحديد المواضيع التي تحتاج إلى معايير،
- تقديم المشورة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بأولويات عمله؛
- إعلام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حول مضامين و آثار المعايير المقترحة بالنسبة لمستخدمي ومعدي القوائم المالية[1].

3-3-3.لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC):

تم تعيين لجنة تفسيرات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في سنة 2002 م والتي كانت تسمى من قبل **بلجنة تفسير المعايير المحاسبية الدولية(SIC)** والتي تأسست عام 1997م، تتألف لجنة التفسيرات من 14 عضوا يحق لهم التصويت، بالإضافة إلى الرئيس الذي ليس لديه أية حق في التصويت واثنين من المراقبين ، ويعين أعضاء التصويت من قبل الأمناء (أعضاء) من مؤسسة المعايير الدولية لفترة محددة لمدة تصل إلى 3 سنوات قابلة للتجديد يتم اختيارهم لقدرتهم على مواكبة القضايا الراهنة وقدراتهم الفنية لحلها، وفي العادة يكونون من المحاسبين المهنيين في مجال الأعمال التجارية والخدمات المهنية ومستخدمي البيانات المالية.[2]

وتعد لجنة التفسيرات الهيئة التابعة للمجلس والمسؤولة عن وضع الإرشادات التفسيرية حول قضايا المحاسبة التي لم يتطرق إليها على وجه التحديد في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو تلك القضايا التي يمكن أن تتلقى تفسيرات مختلفة أو غير مقبولة في ظل غياب الإرشادات الرسمية.

4. مسار إعداد المعايير المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

تتم عملية إعداد المعيار المحاسبي في العادة بغية حل المشاكل التي تطرح من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولي أو الهيئة أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، ولقد أجريت تطويرات جوهرية على آليات وإجراءات إصدار معايير التقارير المالية (IFRS) وتفسيراتها (IFRIC) إضافة إلى الاستقلالية في اتخاذ

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص43.

[2] http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/ifrs_interpretations_committee, consulté le 18-04-2016

القرارات بما يخدم المصلحة العامة لمختلف الأطراف المهتمة ،ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبيةIFRS المسار التالي: [1]

1. تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار؛
2. تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي لثلاثة هيئات توحيد على الأقل؛
3. بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري (IASC) ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها؛
4. بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح ،
5. بعد موافقة المجلس على الإعلان المعياري يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال ستة أشهر عادة؛
6. بعد تلقي الردود يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ ويعرضها على المجلس للمصادقة ؛
7. بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها خلال فترة شهر بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية (3/2) ثلثي الأعضاء؛
8. بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات ، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حضي بموافقة ثلاثة أرباع (4/3) المجلس على الأقل.

وفيما يلي مخططا يلخص كل المراحل السابقة:

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 134.

المخطط رقم (2): خطوات إعداد المعايير و فقا لمجلس معايير المحاسبة الدولي.

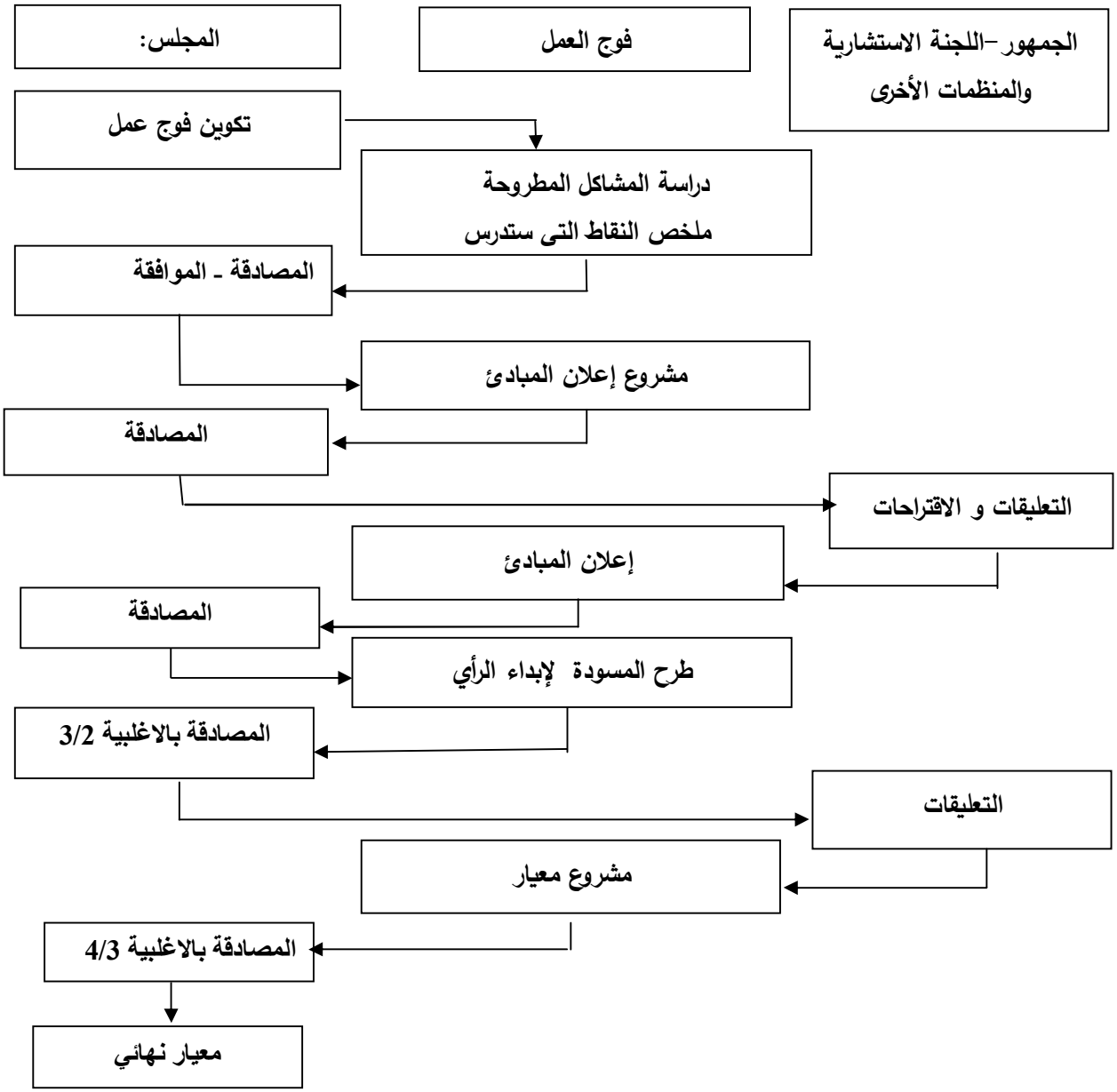

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مداني بن بلغيث، مرجع سابق ، ص 135

5. مراحل إصدار التفسيرات من قبل لجنة تفسيرات المعايير (IFRIC)

تمر عملية إصدار التفسيرات على المراحل التالية: [1]

1. تقيم لجنة برنامج التفسيرات للقضايا المطروحة وتوصي بتضمين القضية في برنامج العمل وتنشر التوصيات وأسبابها للعموم للمناقشة؛

2. تدرس لجنة (IFRIC) الردود والتوصيات وتتخذ قرارا إما بوضع الموضوع في برنامج العمل أو لا مع التبرير ؛

3. يعد موظفو المجلس (IASB) خلاصة للقضايا المطروحة وما يجب التركيز عليه؛

4. يتم قبول مسودة التفسير إذا لم يعترض أكثر من ثلاثة أعضاء من لجنة ويتم طرحها على المناقشة العلنية لمدة تتراوح بين 30-60 يوم إذا لم يعترض خمسة أعضاء أو أكثر من أعضاء لجنة (IASB) عليها خلال أسبوع من إعلامهم؛

5. تدرس اللجنة(IFRIC) الملاحظات المستلمة على مسودة التفسير خلال فترة زمنية معقولة؛

6. يتم الإجماع على التفسير النهائي إذا لم يعترض أكثر من ثلاثة أعضاء من اللجنة(IFRIC)على المقترح وترسله إلى المجلس(IASB)للموافقة عليه؛

7. يوافق المجلس (IASB) على التفسير النهائي إذا وافق عليه تسعة أصوات على الأقل من أعضاء المجلس.

وتجدر الإشارة أن جميع اجتماعات هيئة الأمناء والمجلس IASB واللجنة الاستشارية SAC ولجنة التفسيرات (IFRIC) هي اجتماعات علنية ماعدا التي يعين فيها الأشخاص والمسائل الإدارية الداخلية.

لقد تناولنا في النقاط السابقة التوجه الدولي والعملي لتضييق الفجوات بين الأنظمة المحاسبية باتجاه توحيد الأنظمة من خلال الالتزام بالمعايير الدولية والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

ماهي تلك المعايير الواجب على الأنظمة المحاسبية لمختلف البلدان أن تتقيد بها ؟

6. المعايير الدولية للتقارير المالية والإبلاغ المالي IAS/IFRS .

1.6 المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS .

قبل التطرق للمعايير المصدرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية نبين أن هناك معايير صدرت عن المجلس قبل الهيكلة وهي 41 معيار محاسبي دولي IAS وقد صدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ، من بين هذه المعايير قد اجري عليه التعديل، وفيها من الغي وفيها من هو ساري المفعول

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، مرجع سابق، ص 46.

لحد الآن، أما عن المعايير التي صدرت بعد إعادة الهيكلة فهي تسمى بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وهي صادرة بدورها عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB).

وفيما يلي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى غاية سنة 2016.

جدول رقم (3): المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

الرقم	المعيار	تاريخ الاصدار	تاريخ السريان
IFRS 1	*First-time Adoption of International Financial Reporting Standards* اعتماد لأول مرة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	2008-11-24	2009-07-01
IFRS 2	*Share-based Payment* المدفوعات على أساس الأسهم	2004-02-19	2005-01-01
IFRS 3	*Business Combinations* دمج الأعمال	2008-01-10	2009-07-01
IFRS 4	*Insurance Contracts* عقود التامين	2004-03-31	2005-01-01
IFRS 5	*Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations* الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	2004-03-31	2005-01-01
IFRS 6	*Exploration for and Evaluation of Mineral Assets* *التنقيب عن وتقييم الأصول المعدنية*	2004-12-09	2006-01-01
IFRS 7	*Financial Instruments: Disclosures* الأدوات المالية: الإفصاحات	2005-08-18	2007-01-01
IFRS 8	*Operating Segments* الأدوات المالية: الإفصاحات	2006-11-30	2009-01-01
IFRS 9	*Financial Instruments* أدوات مالية	2014-07-24	2018-01-01
IFRS 10	*Consolidated Financial Statements* القوائم المالية الموحدة	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 11	*Joint Arrangements* ترتيبات مشتركة	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 12	*Disclosure of Interests in Other Entities* الكشف عن الحصص في مؤسسات أخرى	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 13	*Fair Value Measurement* قياس القيمة العادلة	2011-05-12	2013-01-01
IFRS 14	*Regulatory Deferral Accounts*تنظيم الحسابات المؤجلة	2014-01-30	2016-01-01
IFRS 15	*Revenue from Contracts with Customers* الإيرادات من العقود مع العملاء	2014-05-18	2018-01-01
IFRS 16	*Leases* . عقود الإيجار	2016-01-13	2019-01-01

Sourse :http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs

2.6 المعايير المحاسبية الدولية (IAS)

فيما يلي المعايير المحاسبية الدولية الملغاة والمعدلة والفعالة إلى غاية سنة 2016

جدول رقم(4): المعايير المحاسبية الدولية (IAS)

المعيار	اسم المعيار	ملاحظة
IAS 1	عرض القوائم المالية	
IAS 2	المخزون	
IAS 3	القوائم المالية الموحدة	استبدل بمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 عام 1989
IAS 4	محاسبة الاهتلاك	الغي عام 1999 واستبدل بالمعايير 16. 22.38
IAS 5	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عام 1997
IAS 6	المعالجة المحاسبة لتغير الأسعار	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 15 سنة 2003
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	
IAS 9	محاسبة أنشطة البحث والتطوير	حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 38 عام 1999
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	
IAS 11	عقود الإنشاء	سيستبدل بمعيار التقرير المالي IFRS 15 ابتداءا من جانفي 2018
IAS 12	ضرائب الدخل	
IAS 13	عرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة	وقد حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1
IAS 14	التقارير المالية للقطاعات	عوضه معيار التقرير المالي IFRS 8 سنة 2009
IAS 15	المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار	الغي المعيار عام 2003
IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	
IAS 17	عقود الإيجار	سيستبدل بمعيار التقرير المالي IFRS 16 ابتداءا من جانفي 2019
IAS 18	الإيراد	سيستبدل بمعيار التقرير المالي IFRS 15 ابتداءا من جانفي 2018

IAS 19	منافع الموظفين (التقاعد)	
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	
IAS 21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	
IAS 22	اندماج الأعمال	وقد حل محله معيار التقرير المالي IFRS 3 سنة 2004
IAS 23	تكاليف الاقتراض	
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	
IAS 25	المحاسبة عن الاستثمارات	وقد حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 40 سنة 2001
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	
IAS 27	القوائم المالية الموحدة والفردية	عدل عام 2011 بمعيار IFRS 10، و IFRS 12
IAS 28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	حل محله معيار التقرير المالي IFRS 12
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	
IAS 30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة	حل محله معيار التقرير المالي IFRS 7
IAS 31	الحصص في المشاريع المشتركة	حل محله معيار IFRS 11، و IFRS 12
IAS 32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	
IAS 33	حصة السهم من الأرباح	
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	
IAS 35	العمليات المتوقفة أو غير المستمرة	حل محله معيار التقرير المالي IFRS 5
IAS 36	انخفاض قيمة الموجودات	
IAS 37	المخصصات، والأصول والالتزامات المحتملة	
IAS 38	الموجودات غير الملموسة	
IAS 39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	سيحل محله IFRS 9 متى بدا تطبيقه
IAS 40	الاستثمارات العقارية	
IAS 41	الزراعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني: (www.iasplus.com)

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل يتبين انه يعتبر التوافق المحاسبي الدولي احد أهم إفرازات ظاهرة العولمة في الجانب المحاسبي واهم مطلب للشركات المحلية منها و المتعددة الجنسيات وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين و أصحاب المهنة لما يحققه لهم من مصالح،

حيث أن التوافق المحاسبي يسمح بإيجاد لغة تواصل موحدة في كل الأقطاب و يجعل من مخرجات الأنظمة المحاسبية للدول الممثلة في القوائم المالية مفهومة من طرف كل المتعاملين، وما تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتبنيها ما هو إلا تجسيد لفكرة التوافق المحاسبي الولي.

ومن خلال هذا الفصل أيضا تم تناول أهم المنظمات الدولية التي تنادي بأهمية اتخاذ المعايير المحاسبية الدولية كمرجعية لأنظمتها المحاسبية ولعل أهم منظمة هي مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية وجوهرها مجلس المعايير المحاسبية الذي يسهر على إعداد المعايير المحاسبية الدولية في صيغتها الحالية وهي المعايير الدولية للتقارير المالية.

لكن السؤال المطروح هل الجزائر واكبت مختلف التطورات الجارية على المستوى الدولي واتخذت المعايير المحاسبية الدولية كمرجعية لنظامها المحاسبي المالي ؟

هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:
النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

يتم في هذا الفصل التطرق إلى مختلف التطورات التي مر بها النظام المحاسبي الجزائري انطلاقا من أول مخطط محاسبي اتخذته الجزائر كنظام لمعالجة الأحداث المالية مرورا بالتعديلات التي أدخلت عليه نتيجة النقائص التي يحتويها هذا المخطط من جهة ونتيجة الضغوطات الاقتصادية الخارجية ممثلة في مختلف الشراكات التي تبرمها الدولة الجزائرية مع نظيراتها من الدول الأجنبية.

كما يتم التطرق إلى الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي من خلال المفاهيم التي كانت إما غائبة أو عدلت و التطرق أيضا إلى مختلف القوائم المالية التي نص النظام على ضرورة إعدادها و عرضها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

مع التركيز على الجديد في هذه القوائم المالية سواء من ناحية طريقة العرض أو مضمون تلك القوائم وكذلك الجديد والمتمثل في جدول تدفقات الخزينة كقائمة مالية تتضمن الكثير من المعلومات التي تفيد مستعمل المعلومة.

لذلك قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث جاءت وفق التسلسل التالي:

المبحث الأول: التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي.

المبحث الثاني: مساهمة النظام المحاسبي المالي من خلال الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والقوائم المالية.

المبحث الثالث: انعكاسات النظام المالي المحاسبي على التحليل المالي من خلال القوائم المالية.

المبحث الأول: التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي

طبق النظام الجزائري نظاما محاسبيا تحت تسمية المخطط المحاسبي الوطني بنسخته 1975 وذلك لما يتوافق والبيئة السياسية الاقتصادية المعاشة في حينها، لكن تغير البيئة الاقتصادية المستمر الناتج عن عولمة أو كوننة الاقتصاد والسياسة ...الخ، أدت إلى ضرورة تبني نظاما أخر يتماشى مع ما تفرضه البيئة الاقتصادية الجديدة.

هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى ضرورة التغيير الذي لمس في نظام محاسبي مالي جديد ولكن وقبل التطرق إلى هذا النظام لا باس أن نعرج إلى تاريخ الإصلاح المحاسبي في الجزائر في النقاط الآتية بشكل مختصر.

1. نشأة المخطط المحاسبي الوطني الجزائري

على الصعيد الوطني فالأفكار الأولى لعملية التوحيد كانت إلا بدخول المخطط الوطني المحاسبي حيز التطبيق، فقد تم اعتماد مخطط موروث من الحقبة الاستعمارية حتى لا يكون هناك فراغ في تنظيم الحياة الاقتصادية بعد الاستقلال، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية قانونا تحت رقم 157/62 الصادر في 31-12-1962 والقاضي بالاعتماد على تلك النصوص القانونية الفرنسية والتي لا تمس بطبيعة الحال بالسيادة الوطنية، وبالتالي اعتماد المخطط العام الفرنسي العام (PCG) الصادر سنة 1957.[1]

هذا المخطط قد تم إصداره سنة 1947 إذ يهدف إلى التنسيق بين مختلف المحاسبات، وهذا لجعل المحاسبة أداة فعالة للتسيير الخاص بالمؤسسات الاقتصادية دون إهمال فائدة التنسيق المحاسبي من اجل تزويد الاقتصاد بالوثائق والمعلومات اللازمة، خاصة الإحصائيات الضرورية من اجل دراسة كيفية توزيع الدخول الوطنية وكذلك لمواجهة المنافسة.[2]

ونشير إلى أن المخطط العام الفرنسي مر بالمحطات التالية:

- المخطط المحاسبي العام (PCG)1942 ، مشتق من المخطط المحاسبي الألماني 1937، وهو معد من طرف حكومة فيشي (Vichy)، حيث لم يعترف به بطريقة قانونية من طرف الخبراء الفرنسيين؛
- المخطط المحاسبي العام (PCG)1947: يعتبر كأول قانون حقيقي محاسبي في فرنسا؛

[1] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، العدد 04، ديسمبر 2008 ، ص 197.

[2] سايح فايز، **أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2014-2015 ، ص131.

- المخطط المحاسبي العام (PCG) 1957: ظهر نتيجة مراجعة المخطط المحاسبي العام1947 (PCG)، وطبق من طرف المؤسسات الموجودة في ذلك الوقت، وفي الجزائر المستعمرة

ثم كانت المرحلة الثانية وهي محاولة الانتقال إلى مخطط ثاني يتوافق مع النهج الاشتراكي المتخذ من طرف السلطة العليا في البلاد حيث انطلق القائمون على تصميم المخطط المحاسبي في بادئ الأمر بانتقاد المخطط المحاسبي العام لسنة 1957م، وتنطوي هذه الخطوة في الأصل على الانتقادات التي وجهها الفرنسيون أنفسهم لهذا المخطط ، سيما و أن هذه الانتقادات دارت في الأساس حول مواءمة المخطط للتغيرات الجديدة التي عرفتها فرنسا[1].

تجسدت نية محاولات الإصلاح في سنة 1969م حين تم تكليف وزير المالية بإصلاح PCG ولكن لم يتم التعديل إلى غاية سنة 1972م حينها قامت وزارة المالية بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة (التعليمة الصادرة بتاريخ 29-12-1971) حيث أوكلت له مهمة إحلال المخطط الفرنسي العام بمخطط محاسبي وطني وأسندت هذه المهمة إلى لجنة التوحيد بهذا المجلس ومهامها:[2]

- إصلاح مهمة المحاسب والخبير المحاسبي؛
- إحلال المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG)بمخطط وطني محاسبي جديد (PCN).

وتم في شهر نوفمبر 1973 تبني المخطط المحاسبي الجديد (PCN) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحص للمشروع، ثم تلاه صدور الأمر رقم75/35 الصادر بتاريخ 29-04-1975 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 09-05-1975. ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني الصادر بتاريخ 23-06-1975 عن وزارة المالية.[3]

هذا المخطط الجديد الذي يحقق أهداف الاقتصاد الكلي و الذي وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط وبالرجوع إلى اللجنة المعدة لهذا المخطط نجد أن ما انقص من فاعليتها هو ضعف الطاقم المكون لها والمتكون أساسا، من خبراء ومختصين وعددهم أربعة، كما تمت الاستعانة بخبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي ساهم في إرساء الخطوط العريضة للمخطط المحاسبي الوطني لبلاده والمعتمد منذ 1966.[4]

[1] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سابق، ص 148.

[2] مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي"تجربة الجزائر**، مرجع سابق، ص 56.

[3] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سابق، ص148.

[4] المرجع السابق، ص 147.

استمر العمل بالقانون الجديد (الأمر 93/3) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية 1988 وبعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من سنة 1989، والبدء بالتفكير في تغيير النهج الاقتصادي من اقتصاد إداري موجه ومخطط إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة.[1]

2. التعديلات التي مست المخطط الوطني المحاسبي

ولقد عرف المخطط الوطني المحاسبي عدة إضافات أو شبه تعديلات منذ إنشائه سنة 1975، ومنها:

1.2 المخططات المحاسبية القطاعية(PCS)

هي مرحلة ثانية في عملية الاتجاه نحو التوحيد المحاسبي،حيث أشار القرار المتعلق بإصدار المخطط الوطني للمحاسبة إلى ضرورة الإعداد لمخططات محاسبية قطاعية ومن بينها:

- المخطط المحاسبي للتامين وإعادة التامين،القرار المؤرخ بتاريخ 13-09-1987 .
- المخطط المحاسبي لقطاع الفلاحة، القرار المؤرخ بتاريخ 18-09-1987.
- المخطط المحاسبي لقطاع البناء والأشغال العمومية القرار المؤرخ في:11-09-1988
- المخطط المحاسبي لقطاع السياحة الصادر بتاريخ 19-03-1989
- المخطط المحاسبي لقطاع البنوك القرار المؤرخ بتاريخ 17-11-1992.
- المخطط المحاسبي الوطني المكيف مع نشاط وسطاء عمليات البورصة الصادر بتاريخ 29-05-1999م.

إضافة إلى المخططات نجد: التعليمات و المناشير الصادرة عن وزارة المالية.

2.2 التعليمات و المناشير الصادرة عن وزارة المالية

وهي مرحلة ثالثة في نفس الاتجاه نحو عملية التوحيد فنجد:

- المنشور رقم 185/F/DC/CE/89/047 المؤرخ في 24-05-1989م المتعلق بطرق المعالجة المحاسبية للعمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات.
- المنشور رقم: 185/F/DC/CE/89/047 المؤرخ بتاريخ 25-05-1989 المتعلقة بتسجيل العمليات الخاصة والمتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- التعليمة 635/F/DC/CE/90/046 المؤرخة في 11-03-1990 والمتعلقة بكيفية التسجيل المحاسبي لمساهمة العمال في أرباح الشركات.

[1] مختار مسامح، مرجع سابق، ص 197.

- التعليمة رقم 95/001 المؤرخة في 02-10-1995 المتعلقة بتسجيل العمليات الخاصة بصناديق المساهمة خاصة ما يتعلق بالقيم المنقولة المسيرة لصالح الدولة.
- التعليمة رقم 158/MF/DGF المؤرخة بتاريخ 21-04-1997 المتعلقة بكيفية التسجيل المحاسبي لفرق إعادة تقييم الاستثمارات وإعادة إدماجه ضمن الميزانية والناتج عن تطبيق المادة 14 والمادة 107 من قانون المالية لسنة 1996م.

إضافة إلى التعليمات الصادرة عن وزارة المالية نجد أن الإدارة العامة لأملاك الدولة بدورها قدمت حلولا خاصة فيما يتعلق بعمليات تصفية الشركات العمومية من خلال استحداث الحساب رقم:85 نتيجة التصفية.

و إضافة إلى التعليمات نجد مجهودات المجلس الوطني للمحاسبة.

3.2 مجهودات المجلس الوطني للمحاسبة

قام المجلس الوطني للمحاسبة الذي احدث بموجب المرسوم التشريعي رقم 96-318 بتاريخ 25-09-1996م باعتباره الهيئة الوطنية المؤهلة للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، وحسب نص المادة 2 من المرسوم 96-318 فان هذا المجلس جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك، يضطلع بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث والتوحيد المحاسبي والتطبيقات المرتبطة بهما.

ويتشكل المجلس من ثمانية لجان هي:

- لجنة المبادئ والمعايير المحاسبية؛ - لجنة الإعلام الآلي والمحاسبة؛ - لجنة المحاسبة العمومية والوطنية؛
- لجنة الشغل، السياحة والخدمات الأخرى؛ -لجنة الفلاحة، الصيد والري؛ -لجنة الهيئات المالية؛
- لجنة البناء والأشغال العمومية؛ - لجنة الطاقة والمناجم.

وفي إطار تكييف المخطط المحاسبي الوطني قام المجلس بإعداد ستة عشرة رأي من بينها:

- الرأي 03-98 بتاريخ 23-11-1998م المتعلق بالمخطط المحاسبي لوسطاء عمليات البورصة؛
- الرأي 04-99 بتاريخ 21-06-1999م المتعلق بتكييف المخطط المحاسبي الوطني لأنشطة الشركات القابضة والشركات المجمعة؛
- الرأي 16-01 بتاريخ 13-05-2001 م المتعلق بتكييف المخطط المحاسبي الوطني لأنشطة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

كل التعديلات التي مست المخطط الوطني المحاسبي السابقة ذكرها اتضح أنها لا يمكنها التكفل بالأحداث الاقتصادية الجديدة ولا بعرض القوائم المالية التي تتطابق والمعايير المحاسبية الدولية والتي تسمح

لمختلف المستعملين لا سيما المستثمرين والمسيرين بالحصول على معلومات تخدمهم في اتخاذ قراراتهم التسييرية، لذلك وبغرض تجاوز القصور والنقائص التي تضمنها المخطط الوطني المحاسبي هذا من جهة ومن جهة أخرى لمواكبة الاقتصاد العالمي وضغوطه.

4.2 مجهودات الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة

توالت عمليات الإصلاح للمخطط المحاسبي الوطني، ولعل أبرزها لما شرعت وزارة المالية رسميا بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001م في عملية إصلاح جذرية للمخطط الوطني المحاسبي وأوكلت هذه المهمة إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة بإعداد نظام محاسبي يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني والعالمي[1]، حيث شكل المجلس الوطني لجنة قيادة تضطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء ، وتم توزيع أعمال اللجنة على أربعة مراحل :

- المرحلة الأولى: وفيها يتم تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛
- المرحلة الثانية : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛
- المرحلة الثالثة: التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية؛
- المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

تمخضت أعمال اللجنة في تقارير خاصة بكل مرحلة أما الأولى فاهم ما ميزها تبني لثالثة خيارات للإصلاح تبلورت في:

- الخيار الأول: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي (PCN) وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر؛
- الخيار الثاني:الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية؛[2]
- الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار فهو يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.[3]

من خلال الخيارات الثلاثة تبنى المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05-09-2001م الخيار الثالث، وبالتالي تبني إستراتيجية توحيد محاسبي يقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، ص 13.

[2] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، مرجع سابق، ص 173.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول مرجع سابق، ص15.

محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتم انجاز النظام المالي المحاسبي الجديد ونص عليه في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 والمتضمن النظام المالي المحاسبي الجديد.

إذن المتتبع لمجمل التغيرات والتعديلات التي مست المخطط المحاسبي في إطار الاتجاه لعملية التوحيد في الجزائر يجد أن الصبغة السياسية هي الميزة السائدة، ذلك أن الهيئات المشرفة دوما هي هيئة عمومية حكومية ممثلة في الإدارة الوصية –وزارة المالية–

3. **دوافع الاتجاه نحو التوحيد المحاسبي من خلال إصلاح المخطط المحاسبي الجزائري**

أصبح المخطط المحاسبي الوطني، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لممتهن المهنة المحاسبية ولا لمستعمل المعلومة المحاسبية سواء كان مستثمرا أو مقرضا أو مساهما من داخل الوطن أو من خارجه، وبالتالي كان لزاما على الجهة الوصية أن تعمل جاهدة لتطويره وذلك ليجيب على تساؤلات كل من ذكرناهم سابقا وغيرهم ممن يستعملون مخرجات المخطط الوطني المحاسبي.

و من بين أهم الدوافع التي أدت إلى ضرورة إصلاح المخطط الوطني المحاسبي حتى يواكب مختلف التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية، نجد أسبابا ودوافع داخلية وأخرى خارجية نوجزها في النقاط الآتية:

- لأجل التكيف مع المستجدات التي بدأت مع الارتباطات الجديدة للجزائر من خلال الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي وتقدم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- كذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وخاصة المستثمرين الوطنيين والدوليين ونجد الأخيرين قد مارسا ضغوطا لتعجيل عملية الإصلاح[1]؛
- يعتبر المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 دليلا لمنظومة الحسابات في الجزائر يلبي احتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه؛
- المخطط لا يتماشى مع مستجدات فتح المجال للاستثمار الأجنبي و الوطني من خلال تحرير الأسواق و خوصصة المؤسسات العمومية و إجراء إصلاحات على النظامين البنكي و الضريبي، رغم المحاولات المتكررة لتحسينه؛
- محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية؛

[1] المرجع السابق، ص 11.

- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر؛
- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها؛
- إعطاء الثقة للمتعاملين للقوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية.[1]

كما اتسم المخطط الوطني المحاسبي بجملة من النقائص نوردها في النقاط الموالية.

1.3 النقائص المتعلقة بالإطار المفاهيمي

قبل التعرض لجملة النقائص الناجمة عن غياب الإطار المفاهيمي نعرج إلى تعريف الإطار المفاهيمي.

1.1.3 تعريف الإطار المفاهيمي

يعرف الإطار المفاهمي النظري في نظرية المحاسبة بأنه:"مجموعة منظمة من الأهداف و المبادئ الأساسية المتسقة فيما بينها، والتي بفضلها يمكن إصدار معايير متسقة و تحديد طبيعة ووظائف و حدود المحاسبة المالية و القوائم المالية".[2]

ومن أحدث التعاريف تلك الواردة عن(FASB) في بيان مفاهيم المحاسبة المالية الصادر في سبتمبر 2010 م كنتيجة للمرحلة الأولى من المشروع المشترك مع (IASB) والذي يعرفه على انه" نظام متسق من الأهداف والمفاهيم الأساسية المترابطة والتي تصف طبيعة، وظيفة، وحدود المحاسبة المالية وإعداد التقارير والتي يتوقع أن تؤدي إلى مصدر إرشادي متوافق".[3]

وبشكل عام يمكن النظر إلى الإطار المفاهيمي كتعريف وتحديد لطبيعة المحاسبة والغرض منها، ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار المسائل النظرية والمفاهيم المحيطة بعملية إعداد التقارير المالية ويشكل أساس متناسق ومتجانس لتطوير المعايير المحاسبية.

انطلاق مما سبق فان الإطار المفاهيمي يسمح بتحديد أهداف القوائم المالية وعناصرها وخصائصها النوعية وكذلك مستعملي المعلومات المحاسبية والمالية.

---

[1] قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات**، مجلة الباحث العدد10، جامعة ورقلة، 2012، ص272.

[2] S.Bachagha, **pour un référentiel comptable algérien qui répondre aux exigences de l'économie de marché**,ed. dar alhoda.algerie,2003,p10.

[3] http://www.iasplus.com/en/standards/standard4

بالتالي غياب الإطار المفاهيمي تسبب ولو بصورة ضمنية في المخطط الوطني المحاسبي إلى جمود المحاسبة في الجزائر فمن دونه لا يمكن إيجاد حلولا للمعاملات والأحداث والمشاكل التي لم تتم معالجتها بموجب المخطط المحاسبي[1]، وإنما تركت لاجتهادات أصحاب المهنة وبما انه لا يوجد هناك مرجع لا شك أن الحلول ستكون متباينة لتباين الممارسات والاجتهادات وبالتالي سيكون هناك تباين في المعلومة المحاسبية.

وإذا كان هناك تباين في المعلومات المعروضة في بنود القوائم المالية، فمن دون شك سيكون هناك اختلاف في نتائج استخدام تلك المعلومات.

2.1.3 النقائص المترتبة عن غياب الإطار المفاهيمي

إن غياب الإطار المفاهيمي يؤدى إلى النقائص التالية:

- غياب تعريف وشرح واضح للمصطلحات التي يستعملها المخطط الوطني المحاسبي سواء في جانب تسمية الحسابات والأصناف أو في جانب قواعد سير الحسابات وهذا ما يؤدي إلى سوء فهم المصطلح وبالتالي خلق التباس في تطبيقه وحسن استغلاله؛
- لم يحدد المخطط المحاسبي بصفة صريحة المبادئ المحاسبية التي تقوم عليها المحاسبة حتى وان أشار ضمنيا إلى بعض المبادئ إلا أن ذلك يعتبر غير كافيا، إذ كان لابد أن تحدد بصفة صريحة وواضحة في المخطط حتى تصبح مرجعا رسميا واجبة التطبيق بقوة القانون ولا تبقى مبدأ متعارفا عليه يحبذ تطبيقه ولا يتمتع بإلزامية التطبيق[2]؛
- لم يقدم المخطط المحاسبي طريقة لوضع المعايير المحاسبية وترك الأمور التجديدية على مستوى المحاسبات القطاعية، والتي رغم قيامها بمهمتها بالنسبة للقطاعات المعنية، إلا أن أسلوب وضع المعايير المحاسبية العامة سيكون أفضل لو كانت بطريقة أخرى، وتكملة لنفس السياق فإن عدم تطوير المحاسبة التحليلية والتحليل المالي كان من بين أسبابه غياب المعايير.[3]

---

[1] Nassiba Bouraoui, **Nécessité d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifie à l'économie de marché**, mémoire de magistère, école supérieur du commerce, Alger, 1998 -1999, P 97.

[2] صالحي بوعلام، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2009-2010 ، ص65.

[3] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، الملتقى الدولي الأول، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي واد سوف، الجزائر، 17-01-2010، ص 9 .

- تركيز المخطط الوطني المحاسبي على توفير المعلومات المساعدة لهيئات الدولة المختلفة بغية القيام بعمليات التخطيط الاقتصادي والضبط الاجتماعي، وفرض الضرائب والرسوم ومعرفة الدخل الوطني..الخ وهذا ما يجعل المعلومة المالية والمحاسبية موجهة نحو مستفيد رئيسي يتمثل في الدولة بهيئاتها المختلفة في المقام الأول وبالأخص إدارة الضرائب و هيئات الإحصاء؛
- إهمال مستخدمي المعلومات المالية و المحاسبية المتمثلين في المساهمين والمستثمرين خاصة في ظل اقتصاد السوق وما يتطلبه من إفصاح للمعلومة الحقيقية المعدة طبعا وفق معايير تلبي احتياجاتهم ،إلا أن المخطط المحاسبي أغفلهم مرتين الأولى لم يأخذهم بعين الاعتبار والثانية عجز المخطط وان أخذهم بعين الاعتبار على تقديم معلومات شفافة وحقيقية،لان المخطط ومن خلال جدول حسابات النتائج نجد فيه فقط نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال وهذا لا يوضح بشفافية وضعية المؤسسة المالية ومرد ذلك للغموض بين دورة الاستغلال ونتائج خارج الاستغلال.

2.3 نقائص مدونة الحسابات

من بين النقائص التي تضمنتها مدونة حسابات المخطط الوطني المحاسبي نجد:

- غياب صنف المحاسبة التحليلية بحيث لم يرد أي صنف خاص في مدونة الحسابات يدل على المحاسبة التحليلية رغم أهميتها كمعلومة يسترشد بها في اتخاذ القرارات المهمة ونتيجة لهذا نجد أن أحسن المؤسسات الجزائرية غير قادرة على التحكم في تكاليفها الإنتاجية، ناهيك أنها أداة للتسيير الداخلي؛
- عدم تجانس بعض الحسابات في الصنف الواحد إذ نجد بعض الحسابات لا تمثل حقوقا كحقوق الاستثمار حساب 42 وفيه الحساب رقم 421 سندات المساهمة نجدها في الصنف الرابع (الحقوق) في حين هي عبارة عن استثمارات مالية وبالتالي لا تتناسب مع بقية حسابات الصنف الرابع ؛
- من بين أهم النقائص المتعلقة بالحسابات نجد أن الصنف رقم (1) الذي يمثل الأموال الخاصة يحتوي على بعض الحسابات لا تشكل وسائل تمويل مساهما بها أو تكون موضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة وفق تعريف المخطط الوطني المحاسبي للأموال الخاصة كالحساب 15 فرق إعادة التقييم وحساب رقم :17 الارتباطات بين الوحدات؛[1]
- نجد أيضا حساب المصاريف الإعدادية ورغم تسميته التي تدل على مضمونه إلا أننا نجده ضمن بنود الاستثمارات في قائمة الميزانية العمومية في حين هو من الأعباء؛

[1] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 93.

- عدم تناسب تسميات بعض الحسابات إذا ما قورنت بأصنافها فنجد حساب 468 مصاريف مقيدة سلفا، وحساب 469 نفقات في انتظار التخصيص و حساب 579 نواتج في انتظار التخصيص، حيث نجد أن تسميات هذه الحسابات تتناسب مع صنفي الإيرادات (النواتج) و التكاليف (الأعباء)؛
- كما نجد ضمن حسابات الإيرادات حسابي 75 تحويل تكاليف الإنتاج، و حساب78 تحويل تكاليف الاستغلال ورغم أنهما لا يمثلان إيرادات حقيقية لاعتبارهما حسابان وسيطيان خصصا لتصحيح التكاليف، وعليه فوجودهما ضمن مجموع صنف النواتج لا يعكس قيمة ما حققته المؤسسة من إيرادات.

3.3 معالجات محاسبية غير مقنعة

خلال فترة تطبيق المخطط المحاسبي ظهرت عمليات جديدة من حيث طبيعتها، ونظرا لكون المحاسبة أداة ترجمة للعمليات والأحداث المحاسبية كان لزاما التكفل بها، لكن المهنيين يرون أن بعض التسجيلات واختيار الحسابات لم تكن مقنعة، خاصة إذا أخذت الأمور من جهة المستخدم للميزانية كأداة للتحليل واتخاذ القرارات ومن أمثلة ذلك ما يلي:[1]

- الكفالات المطلوبة لمؤسسات الأشغال العمومية والبناء أثناء المشاركة في المناقصات تمثل كفالة المشاركة في المناقصة وكفالة حسن الإنجاز، و تسجل في الحساب 426، لكن طبيعتها لا تمثل تسبيقات على الاستثمارات حسب الحساب 42؛
- التسبيقات التي تتحصل عليها المؤسسة المنجزة لبرامج السكن التساهمي، تسجل كتسبيقات تجارية في الحساب 570 لكن مبدأ الاستحقاقية المتعامل به في ترتيب الخصوم لا يجعله في هذا التصنيف لان مدة استحقاقيتها يمكن أن يتجاوز السنتين؛
- الديون الخاصة بالمقاولة أو المعالجة الباطنية: تسجل الديون في الحساب 562 على أساس أن التكلفة تسجل في الحساب 623، انطلاقا من احترام التوافق مابين حسابات التكاليف والديون لكن طبيعة هذا الدين جاءت نتيجة المشاركة في إنتاج منتوج وهذا الأخير يسجل في المجموعة الثالثة ، فكيف يكون الدين في الحساب 562 ؟؛
- التسجيلات الخاصة بمصاريف البحث والتطوير و بشهرة المحل، رغم أهمية الموضوع و الضجة العلمية الكبيرة التي أثارتها مثل هذه المواضيع إلا أن المخطط الوطني المحاسبي أخذها ببساطة واعتبرها

[1] مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، ملتقى علمي، مرجع سابق، ص10.

كمصاريف إعدادية ولم يعط أهمية لمصاريف البحث، كذلك من حيث الإطفاء اعتبر مدة 5 سنوات كحد أقصى ولم يعط الأهمية التي تستحقها شهرة المحل[1].

4.3 نقائص في التكفل بأحداث لاحقة

بسبب عدم مرونة ومسايرة المخطط الوطني المحاسبي للأحداث والعمليات الاقتصادية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وكذلك بعض الأحداث والعمليات الناتجة عن التطور الاقتصادي العالمي والتي أهملها المخطط المحاسبي، لكنها تحتاج ترجمة محاسبية،من بينها:[2]

- مسالة سعر الخوصصة الذي يتعدى الأصول المتنازل عليها: ويقصد بسعر الخوصصة القيمة التي يدفعها المتنازل له جراء شرائه للمؤسسة محل الخوصصة والذي يتضمن سعرا يفوق قيمة أصول المؤسسة، أي في نهاية المطاف يكون المشتري مجبرا على دفع مبلغ معين للخزينة العمومية يمثل سعر الشراء وتحمله لخصوم المؤسسة، على اعتبار ان الميزانية عند التنازل تكون متوازنة ، والسؤال المطروح أين يسجل الفارق في قيمة الأصول وقيمة الشراء؟؛
- مسالة التعهدات خارج الميزانية: **إن** المخطط الوطني المحاسبي أشار إلى إدراج في الملاحق التعهدات المقدمة أو المتحصل عليها غير المدرجة في الميزانية، لكن هذا المفهوم صعب التطبيق إذا ما استثنينا الرهون والكفالات المدفوعة، إن هذا البند لا يتضمن معلومات هامة لكن المشكلة المطروحة هي كيفية احتواء الميزانية على تعهدات الخاصة بحقوق العمال، والتي تتضمنها الاتفاقية الجماعية للمؤسسة، وقد ظهرت مساوئ عدم الإفصاح هذه أثناء خوصصة المؤسسات لان عملية التقييم تستند على المعلومات الواردة في الميزانية والمصادق عليها من طرف محافظي الحسابات، وبعد عملية التنازل تظهر مسالة تعويضات العمال إما للذهاب الطوعي أو الذهاب للتقاعد القانوني.

5.3 نقائص خاصة بالقوائم المالية

هناك نقائص كثيرة تشوب القوائم المالية المعروضة وفقا للمخطط المحاسبي والتي تبقى كعائق أمام أي دراسة مفيدة بالنسبة لمن يهتم بالمؤسسة ومن بين هذه النقائص نجد:

---

[1] مصطفى عقاري، **مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة سطيف، 2005، ص 242.

[2] مختار مسامح ، **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، ملتقى علمي، مرجع سابق ، ص9.

- عدم ترتيب بنود القوائم المالية حيث نجد أن بعض البنود هي استثمارات ثابتة (تثبيتات غير جارية) ويصنفها المخطط المحاسبي على أنها تثبيتات جارية؛
- عدم ترتيب بنود الخصوم –المطلوبات – بحيث تكون مبعثرة بحيث لا نميز بين تلك المطلوبات الطويلة والقصيرة الأجل؛
- عدم وجود أو إلزامية وجود بنود الميزانية للسنة السابقة بغية المقارنة بين النتائج أو إظهار مختلف التطورات الحاصلة في بنود الميزانية؛
- اعتماد المخطط الوطني المحاسبي على مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء ...)، بالرغم من أن اغلب الأنظمة المحاسبية في دول العالم تعمل به وكما هو معروف فان مبدأ التكلفة التاريخية يقر بتسجيل مختلف عناصر القوائم المالية على أساس تكلفة الشراء أو الاقتناء مع افتراض ثبات قوة الشراء لوحدة النقد المستعملة في القياس المحاسبي[1] ، وبالتالي العديد من بنود القوائم المالية ينبغي إعادة تقييمها بطريقة أكثر عقلانية تتماشى مع الاقتصاد التضخمي؛ لان القوائم المالية المعدة وفقا للمخطط الوطني المحاسبي لا تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛
- عدم فصله بين الأصول الجارية وغير الجارية في جانب الأصول من الميزانية، ونفس الأمر بالنسبة للخصوم مما يستدعي إعادة الترتيب لتسهيل القراءة والتحليل بالنسبة للقائمين على عملية التحليل المالي.
- أهمل المخطط الوطني للمحاسبة جدول تدفقات الخزينة (التدفقات النقدية) الذي يهدف إلى تحليل التغيرات الحاصلة في الخزينة وتفسير شكلها ومحتواها؛
- اعتماد تصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها في جدول حسابات النتائج ، مما أدى إلى إظهار مؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة وأقسامها، لكنه يظهر مؤشرات إجمالية لكافة نشاط المؤسسة مثل نتيجة الاستغلال وخارج الاستغلال، الضرائب المستحقة والقيمة المضافة، وذلك استجابة لاحتياجات المحاسبة الوطنية، بينما التصنيف الوظيفي يسمح بالحصول مباشرة على المعلومات الأساسية التي تمكن من الوقوف على التسيير السليم للمؤسسة من خلال تكاليف الإنتاج، التكاليف الخاصة بكل وظيفة من الوظائف التجارية،المالية، الإدارية وغيرها؛

عموما نقول أن كل النقاط السابقة الذكر هي في مجملها نقائص للمخطط الوطني المحاسبي استدعت ضرورة الإصلاح والتوجه نحو نظام محاسبي أخر يلبي تطلعات التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري، كما يلبى تطلعات الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والمالية التي من شانها أن تفيدهم في اتخاذ قراراتهم ونخص

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS /IAS**، مرجع سابق، ص17.

بالذكر أصحاب المؤسسات والمستثمرين سواء الوطنيين من داخل الجزائر وخارجها (المستثمرين الأجانب)، لجلب العملة الصعبة وتسهيل تدفق رؤوس الأموال نحو الجزائر، لخدمة الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني: مساهمة النظام المحاسبي المالي من خلال الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية والقوائم المالية

يعتبر النظام المالي المحاسبي الجديد ثمرة جهد باتجاه عملية التوافق(التوحيد) نحو المعايير المحاسبية الدولية الجديدة ، ولقد أسس القانون07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر2007، نظاما محاسبيا جديدا بدلا من المخطط الوطني المحاسبي الوطني 1975.[1]

وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[2]

1. الإطار التصوري ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

1.1 الإطار التصوري

أشارت المادة 6 من القانون07-11، أن النظام المحاسبي يتضمن إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.[3]

وحسب المادة 7 من نفس القانون يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.[4]

ويهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى:

- تطوير المعايير؛
- تحضير الكشوف المالية؛

[1] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، **النظام المحاسبي المالي**، موفم للنشر الجزائر، 2009، ص 3.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS** ،الجزء الأول، مرجع سابق ، ص 26.

[3] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص 8.

[4] المرجع السابق، ص 9.

- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

2.1 مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يتم تطبيق النظام المحاسبي الجديد إجباريا على كل نشاط اقتصادي؛

- كل شخص طبيعي أو معنوي منتج لسلع وخدمات تجارية أو غير تجارية إذا كانا يمارسان نشاطات اقتصادية بصفة متكررة؛
- الشركات الخاضعة للقانون التجاري؛
- كل شخص تابع للقطاع العام أو الخاص، أو القطاع المختلط؛
- كل قطاع يقوم بإنتاج سلع أو خدمات كالتعاونيات؛
- و آخرون؛

ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويون الخاضعون لأحكام المحاسبة العمومية.[1]

2. المبادئ المحاسبية الأساسية

يعتمد النظام المحاسبي الجديد على جملة من القواعد و المبادئ يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلي:

- مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية: كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء؛
- مبدأ الحيطة والحذر: يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة، حيث يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها[2]؛
- مبدأ الحفاظ على الطرائق المحاسبية (المداومة): ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية، إلا انه يمكن أن يلجا الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية؛[3]
- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل الأحداث الاقتصادية بقيمتها التاريخية دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة؛غير النظام المحاسبي الجديد سمح باستعمال طرائق عند إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقا من القيمة العادلة أو القيمة المحققة أو القيمة الحالية؛

---

[1] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص 8.

[2] المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

[3] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص 13.

- مبدأ عدم المقاصة: ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم في الميزانية ،أو بين عناصر الإيرادات و الأعباء في جدول حسابات النتائج إلا في حالة فرض ذلك أو الترخيص به بموجب النظام المالي المحاسبي؛
- مبدأ ثبات وحدة النقد: لا بد من توحيد القياس عند تسجيل الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)؛
- مبدأ الوحدة المحاسبية: تعتبر المؤسسة كوحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المؤسسة من ناحية، وبين التي تخص المشاركين بالأموال الخاصة أو المساهمين من ناحية أخرى، وعليه فيجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها؛
- مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية: وفيه يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة؛
- مبدأ الأهمية النسبية: وفيه يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان (المؤسسة)[1]؛
- مبدأ الاستمرارية: يفترض أن تزاول المؤسسة نشاطها بصفة مستمرة ودائمة؛
- قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.
- مبدأ الصورة العادلة: تم اعتماد هذا المبدأ في تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم انطلاقا من القيمة العادلة أو السوقية في ظل المنافسة العادية، وهو جديد النظام المحاسبي المالي الذي من شانه أن يثري المعلومات المستقاة من مختلف القوائم المالية المعدة، وبالتالي له انعكاس كبير على عملية التحليل المالي؛
- مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في النظام المحاسبي الجزائري، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب جوهرها الاقتصادي و ليس حسب المظهر القانوني[2]، كما أن هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة

[1] المادة11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS** ،الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص31.

عقود الإيجار التمويلية[1] ، حيث يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية بعدما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج.

3.الفرضيات و الخصائص النوعية للقوائم المالية و مستعملي القوائم

1.3 الفرضيات التي من خلالها يتم إعداد القوائم المالية

تضمن الإطار التصوري أساسا فرضيتين أساسيتين:

- استمرارية الاستغلال: وتعني أن للمؤسسة نية الاستمرار في نشاطها، ومن خلال ذلك تقيم الأصول والخصوم حسب قواعد التقييم المعتادة، وفي الحالة المعاكسة أي في حالة افتراض أن المؤسسة لا تستمر في نشاطها، فان تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية[2]؛
- محاسبة الالتزامات(أساس الاستحقاق) حيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية بمعنى ليس بالضرورة قبض أو دفع المبالغ المقابلة للعملية.

2.3 الخصائص النوعية التي ينبغي توفيرها في القوائم المالية

ويقصد بها تلك الصفات التي تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين و يجب أن توفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية حسب النظام المالي المحاسبي على الملائمة، المصداقية، القابلية للمقارنة و الوضوح.[3]

- الملائمة: لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتمتلك المعلومة خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية[4]؛
- المصداقية (الموثوقية): لكي تكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبره أو من المتوقع أن تعبر عنه؛
- القابلية للمقارنة: تعني أن يكون المستعملون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي والأداء، وكذلك مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع غيرها؛

---

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IFRS /IAS**، الصفحات الزرقاء العالمية، 2012، ص37.

[3] المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 -11.

[4] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص92.

- الوضوح: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستعملين، وهذا لا يعني استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين، لأنه من المفترض أن يتمتع المستخدمين لتلك المعلومات بقدر معقول من المعرفة في مجال الأعمال والمحاسبة المالية؛

3.3 مستعملو القوائم المالية

تختلف المعلومة المحاسبية المالية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني من حيث توجهها نحو عدة مستعملين وعلى رأسهم المستثمرون، على عكس ما كان عليه الحال وفق المخطط المحاسبي الوطني الذي تأتي حسبه إدارة الضرائب والدولة بهيئاتها المختلفة على رأس مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية

ومن خلال النظام المحاسبي الجديد توجه المعلومة لأكثر من مستعمل و من بين أهم المستفيدين من مخرجات النظام المحاسبي المالي نجد:

- المستثمرون؛
- مسيرون، هيئات إدارية؛
- المقرضون (بنوك، مساهمون)؛
- إدارة الضرائب؛
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء؛
- آخرون.

المبحث الثالث: انعكاسات النظام المالي المحاسبي على التحليل المالي من خلال القوائم المالية

تقوم المؤسسات التي تطبق النظام المالي المحاسبي بإعداد مجموعة من الكشوف المالية ولقد تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الأول (**IAS1**) الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية التي من شانها تزويد مستعملي المعلومات المستقاة منها بصورة أفضل مما كانت عليه سابقا، حيث ألزم المشرع الجزائري في المادة 26 من القانون 07 -11 المذكور سابقا المؤسسة بإعداد القوائم المالية على أن تعرض الأتي:[1]

- بصفة وافية للوضعية المالية للمؤسسة ونجاعته وكل تغير طرا على حالته المالية؛
- ويجب أن تعكس مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه؛
- توفير المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛
- إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية وتغيرها.

وبالتالي وانطلاقا مما سبق ستوفر الكشوف المالية معلومات مهمة ومفيدة لمستعمليها في اتخاذ قراراتهم انطلاقا من الخصائص التي تحملها القوائم المالية والتي تساهم في عملية التشخيص والتحليل المالي.

وفي ما يلي نكر القوائم المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة حيث ألزم المشرع الجزائري إعداد الكشوف التالية:[2]

- الميزانية ؛
- حسابات النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

1. **الميزانية:** تعتبر الميزانية الصورة الفوتوغرافية للمؤسسة حيث تعكس الوضع المالي للمؤسسة لحظة إعدادها وتقدم مصلحة المحاسبة هذه الوثيقة للمسيرين المكلفين بعملية التحليل ، بالإضافة إلى معلومات أخرى عادة ما تكون حول التغيرات التي طرأت على مختلف أصول وخصوم المؤسسة.

[1] المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

[2] المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

و يمكن أن نعرفها بأنها " كشف تقوم بإعداده المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة استغلال، فقد تكون في نهاية كل شهر أو فصل أو سنة لمجموع ما تمتلكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء كانت ربح أو خسارة"[1].

أما في النظام المالي المحاسبي فقد نص المشرع الجزائري في المادة 33 من القانون 07-11 المذكور سابقا على أنه:

- الميزانية يجب أن تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم؛
- عرض الأصول والخصوم لابد أن يكون وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق، بمعنى الفصل بين ما هو جاري وغير جاري، وهذا من شانه تسهيل عملية التحليل المالي ويعطي المعلومات أكثر دقة، لأنه سابقا ووفقا للمخطط المحاسبي كان المحلل المالي يقوم بتحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية وفقا لتقديراته الشخصية؛
- تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية، والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط) وهذا لتسهيل المقارنة والقراءة الجيدة، و تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛
- كما تصف الميزانية بصفة مفصلة عناصر الأصول والخصوم.

1.1 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية

نص النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:[2]

1.1.1 الأصول

تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها، والتي يسيرها الكيان من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينتظر منها منافع اقتصادية مستقبلية،ومراقبة الأصول تعني قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول[3].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأصل الذي يسير من طرف المؤسسة سوف يبوب تحت بند الأصول في الميزانية، وهذا ما لم يكن معمولا به في المخطط السابق من خلال عقود (الإيجار –تمويل) وبالتالي سوف تزداد كتلة التثبيتات في الميزانية المالية ومنه ستتغير تفسيرات النسب المحسوبة المتعلقة بهذا البند ومنه التغير في القرارات.

---

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص،17.

[2] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص82.

[3] المرجع السابق، ص21 .

وتتكون عناصر الأصول من البنود التالية:

- التثبيتات غير المادية؛
- التثبيتات المادية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

2.1.1 الخصوم

تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول منها على منافع اقتصادية، وتتضمن عناصر الخصوم من البنود التالية:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة الشركات)،والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية؛
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة(منتوجات مثبتة مسبقا).

و في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة، القواعد ذات الأقلية.

2.1 التمييز بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية

جاء نص النظام المالي المحاسبي بتمييز واضح بين ما هو أصل جاري وغير جاري من خلال تحديد المفاهيم لكل منهما حيث:

1.2.1 الأصول غير الجارية

هي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة، والموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية ، وهي التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها خلال الاثني عشرة شهرا ابتداءا من تاريخ الإقفال وتتضمن الأتي:

– **التثبيتات غير المادية(المعنوية):** وهو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطته العادية، والمقصود منه مثلا: المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء أو شهرة المحل (goodwill) ....الخ.

– **التثبيتات المادية(العينية):** وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، و الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية[1]. وتشمل كل من الأراضي، تهيئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية، بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

– **التثبيتات في شكل امتياز:** وهي كل التثبيتات المادية و غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له) ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه "عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية"[2].

– **التثبيتات المالية:** و يقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة التي يختلف التسجيل المحاسبي لديها عن تلك القيم المالية لسندات التوظيف فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة إثنى عشر شهرا وتضم:[3]

– سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة: تمتلكها المؤسسة بشكل دائم وتسمح لها أن تمارس نفوذا على المؤسسة المصدرة للسندات؛

---

[1] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص 53

[2] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011 ص 102 .

[3] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص 59.

- سندات مثبتة لنشاط المحفظة: الموجهة لتوفير مردردية مرضية على المدى الطويل دون التدخل في تسيير المؤسسات المصدرة للسندات؛
- سندات مثبتة أخرى : تمثل أقساط من رأس المال ، توظيفات ذات أمد طويل يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى اجل الاستحقاق أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛
- القروض والحسابات الدائنة: تصدرها المؤسسة ولا تنوي أو لا تستطيع بيعها في الأجل القصير مثلا الحسابات الدائنة لدى الزبائن ، القروض التي تزيد عن اثني عشرة شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

انطلاق مما سبق نلاحظ أن النظام المالي المحاسبي أعاد تبويب بنود الميزانية المالية بما يتلائم مع متطلبات التحليل المالي لان البنود كانت سابقا في ظل المخطط المحاسبي غير مرتبة وفقا لمبدأي السيولة والاستحقاق مما يستدعى من المحلل إعادة ترتيبها.

2.2.1 الأصول الجارية

هي الأصول التي ليس لها صفة الديمومة و تم اقتناؤها أساسا للمعاملات قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيقها خلال السنة إضافة إلى السيولة وشبه السيولة فهي أصول جارية وتتضمن:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية؛
- الأصول التي يتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الاثني عشرة شهرا؛
- السيولة وشبه السيولة التي لا يخضع استعمالها لقيود.

وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- المحزونات؛ الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة؛ الموجودات وما يماثلها.

وفي ما يلي نبين محتوى وكيفية عرض عناصر الأصول حسب النظام المحاسبي المالي والتي تستجيب إلى حد ما لعملية التحليل المالي.

جدول رقم (5): نموذج لميزانية مقفلة يبين عرض عناصر الأصول

الأصول المالية	ملاحظة	N إجمالي	**N اهتلاك**	**N صافي**	1-N صافي
<u>الأصول المثبتة(غير الجارية)</u> فارق الشراء(ou goodwill) التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها التثبيتات الجاري إنجازها التثبيتات المالية السندات الموضوعة موضع المعادلة- المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى و حسابات دائنة لملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير الجارية					
<u>مجموع الأصول غير الجارية</u>					
المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة **الموجودات وما شابهها** الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
أموال الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 28.

3.1 التمييز بين الخصوم الجارية وغير الجارية

1.3.1 الخصوم غير الجارية

تضم الخصوم غير الجارية حسب النظام المحاسبي المالي مايلي:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال ، مع تمييز:
- رأس المال الصادر (في حالة الشركات)؛
- الاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- قروض وديون مالية؛
- التزام ضريبي مؤجل؛
- خصوم أخرى غير جارية؛
- مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المماثلة.

2.3.1 الخصوم الجارية

وهي التي يتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية (12 شهرا)، أو يجب تسديدها خلال الاثني عشرة شهرا الموالية لتاريخ الإقفال[1]، وتصنف باقي الخصوم غير جارية.

تضم الخصوم الجارية حسب النظام المحاسبي المالي مايلي:

- الموردون والحسابات الملحقة؛
- ضرائب؛
- ديون ودائنون آخرون؛
- حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

وفي ما يلي نبين محتوى وكيفية عرض عناصر الخصوم حسب النظام المالي المحاسبي.

[1] المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

جدول رقم (6): نموذج لميزانية مقفلة يبين عرض عناصر الخصوم.

الخصوم	ملاحضة	N	N-1
رؤوس الاموال الخاصة راس المال تم اصداره راس المال غير مستعان به علاوات واحتياطات فوارق اعادة التقييم فارقالمعادلة نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس اموال خاصة اخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الاقلية (1)			
المجموع (1)[1]			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية؛ ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الموردون والحسابات الملحقة ضرائب؛ ديون اخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 29.

4.1 محددات الميزانية

بالرغم من الفوائد العديدة للميزانية حسب النظام المالي المحاسبي إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرة الميزانية في تمثيل الواقع المالي الفعلي للمؤسسة في وقت محدد ومن هذه المحددات:

- التعبير عن معظم الأصول والخصوم بمبالغ التكلفة التاريخية:رغم أن المعلومات المعروضة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية ذات موثوقية مرتفعة إلا أنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة ، وبالتالي فان معظم الأصول قد تكون مدرجة بأقل أو اكبر من قيمتها، مع الإشارة إلى أن هناك

[1] البنود التي أمامها الرقم (1) لا تستعمل إلا في حالة قوائم الشركات المدمجة

توجها دوليا نحو محاسبة القيمة العادلة ، حيث تطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة ، كما سمح معيار المحاسبة الدولي رقم 16 والمعيار رقم 40 قياس الممتلكات والمصانع والمعدات والاستثمارات العقارية بالقيمة السوقية العادلة.

- التقديرات والحكم الشخصي:تحتوي البنود المعروضة في الميزانية على قيم نابعة من التقدير والحكم الشخصي ومن أمثلتها تقدير الديون المشكوك في تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول الطويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في الميزانية
- عدم شمولية الميزانية للعديد من البنود ذات القيمة المالية للمؤسسة والتي يصعب قياسها بموضوعية ومن أمثلتها:[1]
- عدم وجود بند للموارد البشرية وصعوبة قياس قيمة الموارد البشرية؛
- عدم ظهور العديد من الأصول غير الملموسة لصعوبات في عملية القياس أيضا.

2. جدول حسابات النتائج

عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)."[2]

وتقدم فيه الأعباء والمنتوجات حسب طبيعتها مع إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق، و يتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.

كما أن النظام المحاسبي المالي يقدم حساب النتائج لفترتين متتاليتين من أجل تمكين المؤسسة من حساب تطور هيكلة تكاليفها فالمقارنة تسمح بملاحظه التطور الحادث في النتائج الوسيطة كالقيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال و النتيجة الصافية.[3]

ونجد من خلال النظام المحاسبي المالي أن العنصر الهام الذي ركز عليه هي المفاهيم الجديدة حول الضرائب المستحقة والمؤجلة التي تدخل في تحديد النتيجة الصافية للفترة، التي تتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي12 IAS ، والهدف من ذلك هو توضيح المعالجة المحاسبية لتبعات الضرائب على الأرباح الحالية

[1] محمد ابو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر ، عمان– الأردن ، سنة 2014، ص 32.

[2] ، وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص85.

[3] شناي عبد الكريم، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015–2016، ص 147.

والمستقبلية للعناصر التي تدخل ضمن القوائم المالية ، فالمعلومات الصحيحة تؤدي حتما إلى قوائم أكثر جودة من حيث المعلومات.[1]

1.2 العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات (الإيرادات) والأعباء حيث:

- **المنتوجات:**

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيم والاحتياطات.

- **الأعباء:**

تمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات و الاحتياطات وخسارة القيمة.

و أشار النظام المحاسبي المالي إلى المعلومات الدنيا التي يجب أن يحتويها هذا الجدول وتتمثل في الأتي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- مخصصات الاهتلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

[1] المرجع السابق، ص 142.

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج وتتمثل في ما يلي :[1]

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

أما في حالة حساب النتائج المدمجة:

-حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛

-حصة الفوائد ذات الاقلية في النتيجة الصافية.

2.2 طرق عرض جدول حسابات النتائج

يتم عرض أعباء وإيرادات المؤسسة في جدول النتائج وفقا لطريقتين، بطبيعة الحال فان الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة، إلا انه يشجع على تطبيق طريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها.

وفي حالة اختيار المؤسسة لطريقة التصنيف حسب الوظيفة ينبغي على المؤسسة إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة ما يتعلق بالاهتلاكات و نقص القيمة، نفقات المستخدمين....، وذلك من اجل السماح بإجراء مقارنة بين مؤسستين لم تتبعا نفس طريقة العرض.[2]

1.2.2 طريقة تصنيف الأعباء حسب طبيعتها

يتم من خلال جدول حسابات النتائج وفقا لهذه الطريقة عرض مختلف أعباء المؤسسة حسب طبيعة الأعباء (سلع بضائع، مواد أولية، ، نفقات المستخدمين...).

و في ما يلي عرض لجدول حسابات النتائج يصنف الأعباء حسب الطبيعة وفقا للنظام المحاسبي المالي:

[1] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص 25.

[2] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 70.

جدول رقم (7): حسابات النتائج حسب الطبيعة

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
70	المبيعات				
72	التغير في المخزون				
73	إنتاج المؤسسة لذاتها				
74	إعانات الإستغلال				
	إنتاج الدورة 1				
60	مشتريات مستهلكة				
61	خدمات خارجية				
62	خدمات خارجية أخرى				
	إستهلاكات الدورة 2				
	القيمة المضافة للإستغلال =1-2				
63	أعباء المستخدمين				
64	ضرائب و رسوم				
	فائض الإستغلال الإجمالي 4				
75	إيرادات وظيفية اخرى				
65	أعباء وظيفية أخرى				
68	مخصصات الإهتلاكات و تدني القيمة				
78	إسترجاع أعباء الدورات السابقة				
	النتيجة الوظيفية 5				
76	إيرادات مالية				
66	أعباء مالية				
	النتيجة المالية 6				
	النتيجة العادية قبل الضريبة =5+6				
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية				
693-692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية				
	إجمالي إيرادات النشاطات العادية				
	إجمالي أعباء النشاطات العادية				
	النتيجة الصافية للنشاطات العادية 7				
77	إيرادات استثنائية				
67	أعباء استثنائية				
	النتيجة غير العادية 8				
	النتيجة الصافية للدورة 9				

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ،الجزء الثاني، مرجع سابق ص ص82-83.

2.2.2 طريقة تصنيف الأعباء حسب الوظائف

يتم من خلال جدول حسابات النتائج وفقا لهذه الطريقة عرض مختلف أعباء المؤسسة حسب وظيفة الأعباء (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية.....).

في ما يلي نعرض جدول حسابات النتائج يصنف الأعباء حسب الوظيفة وفقا للنظام المحاسبي المالي:

جدول رقم (8): حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيـــــــــــــان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال				
تكلفة المبيعات				
الهامش الإجمالي				
إيرادات أخرى وظيفية				
تكاليف تجارية				
أعباء إدارية				
أعباء أخرى وظيفية				
نتيجة وظيفية				
الأعباء حسب طبيعتها: مصاريف المستخدمين مخصصات الإهتلاك أعباء حسب طبيعتها أخرى				
إيرادات مالية مصاريف مالية				
النتيجة العادية قبل الضريبة				
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الضريبة المؤجلة على النتيجة العادية				
النتيجة الصافية للأنشطة العادية				
أعباء استثنائية إيرادات استثنائية				
النتيجة الصافية للنشاط				
عناصر أخرى خاصة بالحسابات المجمعة				

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ،الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 83-84.

3.2 محددات قائمة الدخل

إن اشتمال بعض بنود حساب النتائج قبل الوصول إلى النتيجة الصافية على قيم تقديرية مثل تقدير الديون المشكوك في تحصيلها وأعباء اهتلاك الأصول غير المتداولة يحد من موثوقية قيمة النتيجة الصافية لتصبح هي بدورها قيمة تقديرية.

لذلك وجب على مستخدمي المعلومات المنشورة في هذه القائمة إدراك أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها ومن هذه المحددات نجد:

- ضرورة معرفة البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق والتي تدخل ضمن بنود القائمة والتي تؤثر في قيمة النتيجة ومن هذه البنود نجد:
- تأثر أرقام الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة ويتضح هذا في اختلاف اختيار طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة من مؤسسة لأخرى ، مما يجعل هناك تباين في قيمة العبئ وبالتالي النتيجة الصافية ومنه صعوبة المقارنة بين نتائج الأعمال للمؤسسات مع بعضها البعض؛
- مقياس الدخل يتأثر بالحكم والتقدير الشخصي للعمر الافتراضي للآلات مما يؤدي إلى تباين في احتساب أقساط الاهتلاك وبالتالي اختلاف قيمة الدخل.

3 جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية والسابقة، أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخداما للأموال، وتلك التي تعتبر مصدرا لها، وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جدا للإدارة المالية في دراسة حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية .

ويعبر كشف التدفق النقدي عن "مجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة، خلال فترة معينة"[1]، كما يمكن تعريفها على أنها "صافي المحصلات المتولدة على النشاط".[2]

وعرف النظام المالي المحاسبي جدول سيولة الخزينة على انه "جدول مالي يهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية".[3]

---

[56] حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص81.

[57] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000،.ص138

[3] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص26.

ولقد نص النظام المالي المحاسبي على ضرورة تواجد قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المعروضة ، وهي قائمة تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشاة خلال فترة زمنية معينة؛ وهو نفس التعريف الذي جاء به نص المعيار المحاسبي الدولي(IAS7)، الذي صنف التدفقات النقدية إلى تدفقات من أنشطة تشغيلية، و تدفقات من أنشطة استثمارية، وتدفقات من أنشطة تمويلية.

وقد عرف المعيار (IAS 7) تلك النشاطات كالأتي:[1]

- النشاطات التشغيلية: هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية والتمويلية.
- النشاطات الاستثمارية: وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول الطويلة الأجل وبيعها وشراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.
- النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض والتسديد للقروض التي تقوم بها المؤسسة.

1.3 تدفقات جدول سيولة الخزينة

تتشكل الخزينة من التدفقات التالية:

1.1.3 تدفقات دورة الاستغلال:

تتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة وتتمثل هذه التدفقات في الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة.

وللإشارة فان تدفق خزينة الاستغلال يرتبط أساسا بالخزينة وبالتالي فهو مؤشر لا يتأثر بالتدفقات الغير نقدية كمخصصات الاهتلاك والمؤونات وإعادة تقييم المخزونات، وتسديد المصاريف الموزعة على عدة سنوات أما عن التدفق الذي يغذي وظيفة الاستغلال فهو القدرة على التمويل الذاتي.

ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (دورة الاستغلال):[2]

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
- المقبوضات النقدية من العمولات و الإتاوات والرسوم و الإيرادات الأخرى؛
- المدفوعات النقدية للموردين؛
- المدفوعات النقدية والموظفين أو بالنيابة عنهم؛

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، سنة 2014، ص ص 97 –98

[2] محمد أبو نصار،جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 99

- المدفوعات النقدية للمصاريف؛
- المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها ما لم تتعلق مباشرة بالنشاطات الاستثمارية والتمويلية؛
- المقبوضات والمدفوعات النقدية لعقود المشتقات المالية المحتفظ بها للاتجار بها.

2.1.3 تدفقات دورة الاستثمار

في هذه النقطة سنميز بين تدفقات الاستغلال التي ترتكز على دورة واحدة تتمثل في زمن دورة الاستغلال،وتتمثل في شراء مواد أولية،مصاريف مستخدمين ...الخ. وتدفقات الاستثمار التي تتميز بضخامة الاعتمادات المالية هذا من جهة وامتدادها لعدة دورات استغلال.

ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:[1]

- شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى، وتشمل هذه المدفوعات تكاليف التطوير التي تم رسملتها والممتلكات والآلات والمعدات التي تقوم المؤسسة بتشييدها ذاتيا؛
- المتحصلات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى؛
- المدفوعات النقدية لشراء أسهم وسندات المنشات الأخرى والمشتقات المالية والتي تشمل العقود المستقبلية والآجلة ، وعقود الخيار والمقايضة ، باستثناء عمليات شراء الأسهم والسندات التي تتم للمتاجرة وتوليد الإيراد التشغيلي؛
- المقبوضات النقدية من بيع أسهم وسندات المنشات الأخرى والمشتقات المالية باستثناء عمليات شراء الأسهم والسندات التي تتم للمتاجرة وتوليد الإيراد التشغيلي؛
- المدفوعات النقدية نتيجة تقديم القروض والسلف للغير، حيث ينجم عنها إيرادات فوائد وبالتالي فهي نشاط استثماري ، باستثناء السلف والقروض المقدمة من قبل البنوك والشركات المشابهة؛
- المقبوضات النقدية من تحصيل القروض والسلف التي قدمت للغير ، باستثناء السلف والقروض المقدمة من قبل البنوك والشركات المشابهة؛

[1] المرجع السابق، ص ص 99-100.

3.1.3 تدفقات دورة التمويل

تمول الاحتياجات المالية الناتجة عن دورتي الاستغلال والاستثمار بمجموعة من الموارد الداخلية والخارجية الناتجة عن المصدرين الرئيسيين ألا وهما دورة رأس المال، ودورة الاستدانة.

ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:[1]

- المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛
- المتحصلات النقدية من إصدار السندات والقروض، أوراق الدفع و الرهونات العقارية، وغيرها من القروض القصيرة و طويلة الأجل؛
- المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو استرجاع أسهم المؤسسة المصدرة؛
- المدفوعات النقدية لتسديد القروض؛

المدفوعات النقدية من قبل المستأجر بعقد إيجار تمويلي لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقد التأجير التمويلي.

2.3 التعرف على مزايا قائمة التدفقات النقدية من خلال التحليل المالي

انطلاقا من قائمة التدفقات النقدية يمكن مد مستخدميها بفوائد كبيرة منها:[2]

- بيان مدى قدرة المنشأة على سداد المطلوبات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة؛
- بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- الوقوف على الفرق بين الربح أو الخسارة وصافي التدفقات النقدية المتحققة من الأنشطة التشغيلية .
- التعرف على النقدية والنقدية المعادلة[3] المقيدة وغير المتاحة للاستخدام في المنشأة؛
- مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛
- التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها، كذلك سياسات المنشأة النقدية المختلفة فيما يتعلق بأسهم الخزينة والقروض كمانحة وكمقترضة؛
- إعطاء صورة عن الهيكل التمويلي للمؤسسة بما في ذلك السيولة والعسر المالي.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 101.

[2] خالد جمال الجعارات، **مطبوعة مختصر المعايير المحاسبية الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 53.

[3] النقدية المعادلة: هي الاستثمارات القصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والقابلة للتحويل إلى سيولة نقدية خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الثلاثة أشهر وغير خاضعة للتغير في القيمة نتيجة التغير في سعر الفائدة.

- تعزيز المعلومات المنشورة لأغراض تقييم التغيرات في الأصول و المطلوبات، وحقوق الملكية في المنشأة؛

أيضا:[1]

- تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء بين المنشآت لأنها تعزل الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات المالية باعتبارها تركز على الأساس النقدي وليس أساس الاستحقاق؛
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي.
- من جانب التمويل البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض الطويلة الأجل؛
- تقييم مردودية الاستثمارات لان الاستثمار المهم هو الذي يقدم خلال حياته الاقتصادية فائضا في الخزينة يتجاوز الإنفاق المبدئي.

3.3 طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتان مقبولتان لعرض قائمة التدفقات النقدية حيث يمكن استعمال الطريقة المباشرة، أو الطريقة غير المباشرة وفقا للمعيار IAS 7 ولقد أوصى ذات المعيار باستخدام الطريقة المباشرة لأنها توفر معلومات أكثر فائدة من استخدام الطريقة غير المباشرة في حين يعتبر إن الطريقة الأخيرة تعتبر أسلوبا مقبولا،

أما من ناحية النظام المحاسبي المالي فقد نص على استخدام أيضا الطريقة المباشرة.

ويكمن الفرق بين الطريقتين في طريقة حساب و عرض التدفقات النقدية المتأتية من النشاطات التشغيلية.

1.3.3 الطريقة غير المباشرة

وفقا للنظام المالي المحاسبي الطريقة غير المباشرة هي تصحيح للنتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار:[2]

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، التغير في المخزون، الزبائن، الموردين،.....)؛

التفاوتات أو التسويات(ضرائب مؤجلة)؛

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 97.

[2] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص88.

ومنه تتضمن الطريقة غير المباشرة تعديلا للربح أو الخسارة المعدة وفقا لأساس الاستحقاق بأثر العمليات غير النقدية، وهي طريقة شائعة الاستعمال نظرا لسهولة إعدادها مقارنة بالطريقة المباشرة ، غير انه يوجه لها انتقادات كصعوبة التعرف على الأنشطة التشغيلية للمنشاة ، وعدم إمكانية معرفة الأنشطة التي أدت إلى توليد النقدية.

و حسب الطريقة غير المباشرة يتم تحضير قائمة التدفقات النقدية وفقا لما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (9): كيفية حساب التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة

	التدفقات من الأنشطة التشغيلية		
	صافي الربح (قائمة الدخل) قبل الضريبة والفوائد	----	
	يعدل بما يلي:		
يضاف	(مصروفات غير نقدية) الاهتلاكات والاطفاءات	----	
يضاف	خسائر البيع والتدني في قيمة الأصول غير المتداولة	----	
تطرح	مكاسب بيع الأصول غير المتداولة	(----)	
يضاف	النقص في الأصول المتداولة(المخزون، الذمم المدينة، المصاريف المدفوعة مقدما)	----	
يطرح	الزيادة في الأصول المتداولة (المخزون، الذمم المدينة، المصاريف المدفوعة مقدما)	(---)	
يطرح	النقص في المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، المصاريف مستحقة الدفع)	(---)	
يضاف	الزيادة في المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، المصاريف مستحقة الدفع)	----	
تطرح	النقدية المدفوعة كمصروف فائدة	(---)	
تطرح	النقدية المدفوعة كضرائب على الدخل	(---)	
	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية		----

المصدر: محمد أبو نصار،جمعة حميدات؛ مرجع سبق ذكره، ص 108.

من خلال الجدول يتم الوصول إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال استخدام صافي الربح قبل الفوائد والضرائب الظاهر في قائمة الدخل، ثم القيام بتعديله بالبنود المذكورة في الجدول حتى يتم تحويله من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وفي ما يلي شرح للنقاط السابقة المذكورة في الجدول:

- قيمة الاهتلاك للأصول غير المتداولة والاطفاءات للأصول غير الملموسة (المعنوية) ما هي إلا نفقات لا تحتاج إلى نقدية مدفوعة، وتظهر في حساب النتائج كمصروف مما يؤدي إلى تخفيض صافي الربح وبالتالي وجب إضافتها لتعديل الربح المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق إلى ربح نقدي؛
- الربح والخسارة الناتج عن التنازل عن الأصول غير المتداولة أو الأصول المالية يظهر ضمن حساب النتائج ، إلا أن هذه التدفقات النقدية لا تعد من الأنشطة التشغيلية لذلك يتم استبعادها لإظهارها ضمن التدفقات الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية؛
- التغير في الأصول المتداولة بالزيادة (زيادة المخزون السلعي في السنة الحالية عما كان عليه في نهاية السنة الماضية) تعتبر تدفقات نقدية تشغيلية سالبة وبالتالي تطرح وفي حالة العكس تضاف؛
- التغير في المطلوبات المتداولة يكون عكس التغير في الأصول المتداولة .

2.3.3 الطريقة المباشرة

تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل لان التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل (حساب النتائج) ذات الصلة بالنشاط التشغيلي، و يتم وفقا لهذه الطريقة تحضير قائمة التدفقات النقدية بشكل مشابه للطريقة غير المباشرة باستثناء الجزء المتعلق بالناشطة التشغيلية، وفيه يتم إظهار مقدار النقدية المقبوضة او المدفوعة من كل مصدر من مصادر التدفقات التشغيلية، وذلك حسب المعادلات التالية:

- المقبوضات النقدية من بيع البضاعة = المبيعات+ رصيد الذمم المدينة في بداية العام – رصيد الذمم المدينة في نهاية العام.
- النقدية المدفوعة على مصاريف التشغيلية = المصاريف التشغيلية – اهتلاك الأصول – إطفاء الأصول غير الملموسة – النقص في المصروفات المدفوعة مقدما – الزيادة في المصروفات المستحقة الدفع.
- النقدية المدفوعة للموردين= تكلفة المبيعات+الزيادة في المخزون + النقص في الدائنين.

أو= تكلفة المبيعات – النقص في المخزون– الزيادة في الدائنين.

وفيما يلي جدول يبين كيفية حساب التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية

جدول رقم (10): كيفية حساب التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة

	التدفقات من الأنشطة التشغيلية		
	النقدية المستلمة من العملاء	----	
	النقدية المستلمة من الفوائد	----	
	النقدية المستلمة من التوزيعات	----	
	النقدية المدفوعة إلى الموردين	----	
	النقدية المدفوعة للموظفين	----	
	المصروفات الإدارية	----	
	المصروفات البيعية	----	
	النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية	----	
	الفائدة المدفوعة	----	
	ضريبة الدخل المدفوعة	(---)	
	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		----

المصدر: خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص55.

4 جدول خاص بتغيرات رأس المال

جدول حركة رؤوس الأموال يقدم بدوره معلومات قيمة عن الحقيقة الاقتصادية للنتيجة المحددة وفقا لجدول حسابات النتائج من خلال عرضه للتغيرات في رؤوس الأموال للمؤسسة بتاريخ تحديدها لنتيجة نشاطها.

ولقد نص النظام المالي المحاسبي في المادة 36 من القانون 07-11 على أن" يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية".[1]

وتتمثل المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذه القائمة والتي تخص الحركات المرتبطة بـ:[2]

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال المعيار المحاسبي الدولي(IAS 8)؛

[1] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة، مرجع سابق، ص24.

[2] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص26.

- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ومن العناصر الواجب عرضها في الجدول أو في الملحق وهذا حسب اختيار المؤسسة:[1]

- تغيرات رأس المال و الأرباح حسب تخصيص المسامين في رأس مال الشركة؛
- الرصيد الافتتاحي للنتيجة غير الموزعة خلال الدورة بالإضافة إلى الرصيد الختامي في الدورة؛
- التقارب بين القيمة المحاسبية في بداية الدورة وفي نهايتها لكل صنف من أصناف رؤوس الأموال الصادرة، علاوة الإصدار، الاحتياطات وذلك بشكل مفصل لكل عناصر التغير بصورة منفصلة.

5 ملحق الكشوف المالية

الملحق هو وثيقة تلخيص يعد جزءا لا يتجزأ من الكشوف المالية، وهو يوفر التغيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة لذلك المعلومات التي تفيد قارئ الحسابات، **وإ**عطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، التي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ، وبشكل عام يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية:[2]

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة؛

– مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة .وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛

– المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها(طبيعة، نمط ، حجم ومبلغ المعاملة، سياية تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات)؛

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

[1] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 74.

[2] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص27.

6 مدونة الحسابات وقواعد التقييم و الإدراج

1.6 مدونة الحسابات

تقوم المؤسسة بإعداد مخطط حسابات واحدا على الأقل يلائم هيكلها ونشاطها واحتياجاتها الخاصة بالتسيير، وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة، حيث توجد فئتان من طبقة الحسابات كل طبقة تقسم إلى حسابات (الحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية) تعرف بأعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنين عشري.

ويمثل ملخص مخطط الحسابات الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على المؤسسات مهما كان نشاطها و حجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها، وداخل هذا الإطار يمكن للمؤسسات أن تفتح كل الفروع الضرورية لتلبية احتياجاتها ويمكنها كذلك اقتراح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر تتلائم وخصوصياتها العملياتية.

وفيما يلي نعرض الأصناف المكونة لحسابات الوضعية ثم التسيير:

- ✓ **طبقات حسابات الوضعية أو الميزانية:** وتدرج فيها العمليات المتعلقة بالميزانية وتوزع على خمسة أصناف أو مجموعات هي:

الصنف (المجموعة) الأولى: حسابات رؤوس الأموال؛

الصنف (المجموعة) الثانية : حسابات التثبيتات؛

الصنف (المجموعة) الثالثة: حسابات المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ؛

الصنف (المجموعة) الرابعة :حسابات الغير؛

الصنف (المجموعة) الخامسة: الحسابات المالية.

- ✓ **طبقات حسابات التسيير:** تدرج فيها الحسابات المتعلقة بالأعباء والنتائج و توزع حسابات التسيير على طبقتين:

حسابات الأعباء الصنف (المجموعة) السادسة؛

حسابات الإيرادات الصنف (المجموعة) السابعة.

كذلك ومن خلال النظام المحاسبي المالي يمكن ان تستعمل المؤسسات بحرية الطبقات 0-8-9. وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية والتزاماتها المالية خارج الميزانية، او من اجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون

لها حساب في الأصناف السابقة الذكر من 1 إلى 7، لان المتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما وعليه تظهر هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.[1]

إذن ومن خلال ما سبق نستنتج أن النظام المالي المحاسبي أكثر مرونة من المخطط الوطني المحاسبي و يتجلى ذلك في إعطاء المؤسسات حق اقتراح وفتح حسابات فرعية تتوافق مع أنشطتها وأهدافها.

2.6 قواعد إدراج وتقييم الحسابات

- ✓ **بالنسبة لصنف الحسابات الأول**

من خلال مشروع النظام المالي المحاسبي نجد أن الصنف الأول يضم الأموال الخاصة و القروض أي الأموال التي تبقى بحوزة المؤسسة في المدى الطويل ، وبالتالي تم اعتماد الاستحقاقية في التصنيف وهذا ما كان معمولا به في التحليل المالي، وبالتالي ستكون الميزانية المعدة وفقا للنظام المالي تستجيب لعملية التحليل المالي.

- ✓ **بالنسبة لصنف الحسابات الثاني**

من خلال المقارنة نجد أن المصاريف الإعدادية قد تم إلغاؤها وبالتالي ستكون بنود الأصول أكثر موثوقية وهذا ما يتوافق مع عملية التحليل المالي السابق العمل بها عند إعادة تهيئة بنود الميزانية المعدة وفقا للمخطط الوطني المحاسبي السابق.

كما نلاحظ أيضا أن الحقوق الخاصة بالقيم الثابتة التي كانت تصنف في الصنف الرابع (الحقوق) من خلال المخطط المحاسبي القديم أصبحت تصنف ضمن الأصول غير المتداولة مثل الميزانية المالية المعدة لعملية التحليل المالي.

إدراج النظام المحاسبي المالي حسابات في الصنف الثاني توضع فيها مبالغ التثبيتات التي لم يتم ذكرها في المخطط المحاسبي وهو الشئ الذي كان يعتبر من نقائص المخطط المحاسبي الوطني ونذكر الحسابات المضافة حسب النظام المالي مثلا:

- الحساب رقم 208 التثبيتات المعنوية الأخرى؛
- الحساب رقم 218 التثبيتات المادية الأخرى ؛
- الحساب رقم 276 التثبيتات المالية الأخرى.

بالإضافة إلى إدراج النظام المالي المحاسبي الوطني حساب التنازل عن التثبيتات على الحساب، والتي كانت محل اجتهاد من قبل المحاسبين في ظل المخطط الوطني المحاسبي.

[1] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 45.

كما قام النظام المالي المحاسبي بمعالجة العمليات التي لم يشر إليها المخطط المحاسبي مثل:حيازة الاستثمارات على شكل امتياز، بناء العقارات على أراضي الغير، أيضا العمليات المنجزة في إطار عقد الإيجار التمويلي بالنسبة للأصول كان سابقا لا يقيد الأصول محل الإيجار التمويلي في صنف الاستثمارات، ولكن ووفقا للنظام المالي أصبحت تسجل ضمن بنود الأصول في الميزانية وبالمقابل تسجل التزامات الإيجار في الخصوم، وتسجل بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية ومن خلال المعالجة المحاسبية والتعريفات المقدمة لعقد الإيجار سواء كان تمويلي أو بسيط فان النظام المالي المحاسبي تبنى المعيار المحاسبي الدولي (IAS 17) .

ولقد عالج النظام المحاسبي المالي العمليات التي كانت غامضة أو تحتمل عدة تأويلات للمعالجة في المخطط المحاسبي الوطني وهذا بخصوص تسجيل أعمال الصيانة الكبرى و تكاليف اقتناء محركات جديدة مثلا، حيث نجد أن النظام المالي المحاسبي حدد شروط الاعتراف بالتكاليف اللاحقة والمتعلقة بالتثبيتات المادية أو المعنوية وذلك بتسجيلها إما في نفقات الدورة أو وجوب تسجيلها ضمن تكاليف الأصل الثابت المرتبطة به.

وأشار النظام إلى أنه: تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية، المدرجة في الحسابات في شكل تثبيت كعبئ من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها، إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل؛ أما إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي لنجاعة الكيان فإنها تدرج في الحسابات على شكل تثبيتات وتضاف إلى قيمة الأصل.

ومن بين التحسينات التي تقضي إلى زيادة المنافع المستقبلية نجد:[1]

– تعديل وحدة الإنتاج الذي يسمح بإطالة مدة نفعها أو زيادة قدرتها الإنتاجية؛

– تحسين قطع الماكنات الذي يسمح بالحصول على تحسين جوهري لنوعية الإنتاج او إنتاجية الكيان؛

– من الأشياء المهمة أيضا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي كانت غائبة في المخطط المحاسبي الوطني وهي معالجة مكونات الأصل كما لو كانت عناصر منفصلة، هذا إذا كانت مدد انتفاع العناصر المكونة مختلفة أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة[2]، بمعنى كل جزء من التثبيتات المادية له تكلفة ذات دلالة بالنسبة إلى التكلفة الكلية للعنصر، أو التي تدر منافع اقتصادية حسب نسق مختلف مثل مكونات الطائرة مثلا يجب أن يسجل ويهتلك بصفة منفصلة.حيث تكون لديه مدة استخدام تختلف عن الأجزاء الأخرى للتثبيت، أو نمط إهلاك مختلف.[3]

[1] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص9.

[2] المرجع نفسه، ص8.

[3] شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 70.

كما تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات في الحسابات على شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى، وكان الكيان يعزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.[1]

بالنسبة لاستثمارات العقارية هي التثبيتات التي تحتفظ بها المؤسسة لتحقيق إيراد إما من خلال عملية تأجير العقار للغير أو من الأرباح الرأسمالية أو من كلاهما[2]، وهو نفس التعريف الذي ورد في النظام المالي المحاسبي حيث "يشكل أي عقار موظف ملكا عقاريا (ارض ، بناية أو جزء من بناية) مملوكا لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس المال"[3]. فهو غير موجه للاستعمال في إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية أو البيع في إطار النشاط العادي.

وبعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا، يمكن تقييمها بعد ذلك إما على أساس تكلفتها مطروحا منه مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيم وإما على أساس قيمتها الحقيقية ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية لعقارات التوظيف ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها.

و نشير إلى انه تصنف العقارات الموظفة حسب النظام المالي المحاسبي ضمن التثبيتات المادية كأنها أصل مادي[4]، في حين تصنفها المعايير المحاسبية الدولية ضمن التثبيتات المالية ومرد ذلك هو الهدف من استخدامها. وهذا ما قد ينعكس على ترتيب هذا النوع من التثبيتات داخل بنود الميزانية بحيث سنعتبر تثبيتا ماديا وهو في الأصل مالي وبالتالي أي دراسة لهذه البنود (إجمالي التثبيتات المادية؛ إجمالي التثبيتات المالية) ستكون غير دقيقة لان هنا ك اختلاف في عملية التصنيف والتبويب وبالتالي المعلومة غير دقيقة.

- الإهتلاك حسب النظام المحاسبي المالي هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي، ويتم تسجيله ضمن الأعباء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان بنفسه، حيث يتم توزيع مبلغ الأصل القابل للإهتلاك على مدة منفعته؛ كما يجب دراسة طريقة الاهتلاك والمدة النفعية والقيمة المتبقية للأصل محل الاهتلاك وهذا بصفة دورية خلال المدة النفعية للتثبيتات العينية، ففي حالة حدوث أي تغير او تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصلدية الناتجة عن تلك الأصول[5]. وجب

[1] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 8.

[2] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 170.

[3] الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 10.

[4] المرجع نفسه، ص 10.

[5] الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 9.

إعادة النظر أي تعديل قيمة الاهتلاك للفترة الحالية والفترات اللاحقة مع عدم إجراء أي تعديلات على اهتلاك الفترات السابقة[1].

- بالإضافة إلى حسابات جديدة كان المخطط يغيبها مثل : حساب التنازل عن التثبيتات على الحساب.

✓ **بالنسبة لصنف الحسابات الثالث**

من خلال مشروع النظام المالي المحاسبي نجد أن الحساب 35 يضم الحسابات 33-35-36 في المخطط القديم. وعموما مجموعة المخزونات لم تعرف تغيرات في العناصر التي تتشكل منها و انما كان التغيير في طريقة التقييم حيث حذفت طريقة ما ورد أخرا خرج أولا بالاضافة الى استخدام طريقة التكلفة العادلة في عملية التقييم وهذا من شانه التغيير في قيم المخزونات المقدرة وفقا لهذه الطريقة وبالتالي تغير في قيم بنود المخزونات المدرجة في قائمة الميزانية، دون ان ننسى تغير قيمة النتيجة في قائمة حساب النتائج.

✓ **بالنسبة لصنف الحسابات الرابع**

من خلال النظام المالي المحاسبي نجد أن حسابات الغير في النظام المالي الجديد تضم حسابات الحقوق وحسابات الديون في المخطط الوطني القديم، (تسجيل الموردين و الزبائن) في حسابات الغير ، مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق ،حيث كانت تسجل حسابات الموردين في الصنف الخامس، أما حسابات الزبائن فتسجل في الصنف الرابع كما انه يمكن أن تكون أرصدة الصنف الرابع أرصدة دائنة أو مدينة وهذا على حسب طبيعة الحساب.

- **بالنسبة لصنف الحسابات الخامس**

- من خلال مشروع النظام المالي يضم الصنف الخامس الحسابات المالية فنجد النقديات تسجل في الحسابات المالية و توضع في الصنف الخامس مقابل تسجيلها ضمن عناصر الحقوق في الصنف الرابع من خلال المخطط المحاسبي السابق. ويمكن أن تكون ارصده الحسابات دائنة أو مدينة.

- تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا انه يرخص إدماجها في كلفة أصل. حيث تشير الفقرة 3.126 من النظام المالي المحاسبي على انه تدمج كلف الاقتراض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو إنتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهرا) قبل أن يستعمل أو يباع في كلفة هذا الأصل(الاستثمار العقاري، المخزون االكرمي)[2].

[1] جودي محمد رمزي، مرجع سابق، ص 170.

1 الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سابق، ص 14.

ويوقف إدماج تكاليف الاقتراض في حالة انقطاع نشاط الإنتاج ويتوقف عندما تنتهي عمليا الأنشطة الضرورية لتحضير الأصل قبل استعماله أو بيعه، والمبلغ المدمج في تكلفة الأصل يناسب تكاليف الاقتراض التي كان من الممكن تفاديها لو لم يحصل الإنفاق المتعلق بالأصل المعني.

- ✓ **بالنسبة لصنف الحسابات السادس و السابع**

– تم الغاء التمييز بين مبيعات البضائع والإنتاج المباع حيث أصبح يسجلان في الحساب رقم: 70 (مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة والمنتجات غير المصنعة وأداء الخدمات) والذي تجل فيه كل المبيعات مهما كانت طبيعتها. أيضا الحساب رقم 65 والحساب رقم: 75 تم تخصيصهما لأعباء عملياتية أخرى و نواتج عملياتية أخرى على الترتيب.[1]

– تسجيل في حساب واحد تحت رقم 62 المعنون بـمشتريات مستهلكة كلا من المواد والبضاعة المستهلكة في المخطط المحاسبي السابق، إضافة إلى ذلك الخسائر المسجلة في التثبيتات أصبحت تسجل مباشرة ضمن مبلغ الاهتلاكات حيث أصبحت من تكاليف المرتبطة بالدورة بعدما كانت تسجل ضمن التكاليف الاستثنائية.

– تصنف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظائف وهذا من خلال جدول حسابات النتائج، مقابل تصنيفها حسب طبيعتها فقط وفقا للمخطط المحاسبي السابق.

[1] بكيحل عبد القادر، **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008–2009، ص77.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مسار عملية التوحيد في المنظومة المحاسبية الجزائرية وكذلك الإطار النظري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي، وإبراز أهم التحسينات التي جاء بها على مستوى المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية.

و لقد اتضح من خلال الدراسة انه نظريا ستكون المعلومات أكثر ملائمة وخاصة إذا ما قورنت بالتي كانت تتضمنها القوائم المالية التي تعرض وفق المخطط المحاسبي.

كما أن النظام المحاسبي المالي كان خطوة هامة انتهجتها الجزائر بهدف تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وذلك لاعتماده على المعايير المحاسبية الدولية وان كان لم يؤخذ بها إجمالا إلا انه عمل على محاولة تلبية متطلبات مختلف احتياجات مستعملي القوائم المالية ومنهم المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وكذلك مجموعة المهتمين بوضعية المؤسسة من الداخل كالمسيرين والعمال والعملاء والموردين .

الفصل الثالث:
مدخل للتحليل المالي

تمهيـــــد:

التحليل المالي يكتسي أهمية كبيرة لدى مجموعة من المتعاملين مع المؤسسة، من بينهم مسيري المؤسسات و المستثمرين على اعتبار أن المسير يهتم دوما بنجاعة المؤسسة، والمستثمر سواء كان ذلك المساهم في الشركة حاليا أو الذي يود استثمار أمواله في المستقبل، فهو يخاطر وفقا لتعريف الاستثمار بنفقات حالية بغية تحصيل إيرادات مستقبلية، ولكنه دوما يسعى لتقليل المخاطر ومن بين الأساليب المنتهجة في عملية التقييم والرقابة نجد التحليل المالي وتبرز الأهمية من خلال النتائج التي يعطيها لمتخذ القرار.

مع العلم أن كل من يتعامل مع المؤسسة في محيطيها الداخلي أو الخارجي يهتم أيضا بالتحليل المالي لإمداده بمعلومات تمكنه من اخذ نظرة على وضعية المؤسسة للتعامل معها حاليا ومستقبلا.

ولما كان موضوع التحليل موضوعا من مواضيع الإدارة المالية التي من الصعب الإلمام بجميع أدواته و في هذا الفصل يتم التطرق إلى بعض الأدوات بشيء من الاختصار والتي ينتهجها المحللون الماليون عند عملية تقييم المؤسسات.

لذلك قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث هي كالأتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

المبحث الثاني: التحليل المالي بالنسب المالية

المبحث الثالث: التحليل المالي الساكن والديناميكي باستخدام جداول التمويل و التدفقات النقدية

المبحث الرابع: بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب حديث لتقييم الأداء

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

1. تعريف التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي و ذلك في جميع كتب الاقتصاد المتناولة لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل، إلا أن معظمها يتفق على مضمون واحد ونسوق فيما يلي أهم هذه التعاريف:

هو "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".[1]

وهو "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، التي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية، و المالية للمشروع، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات".[2]

كما يسمح التحليل المالي" بقياس كفاءة كيفية خلق المؤسسة للقيمة."[3]

وأنه "دراسة القوائم المالية بعد توضيحها واستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقيم أداء هذه المؤسسات".[4]

كما يعرف(P.conson) التحليل المالي على أنه" وسيلة هامة للإتصال و احتكاك المؤسسة مع محيطها، ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي و التجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة".[5]

من خلال الدراسة المتأنية للتعاريف السابقة الذكر نستنتج أن:

- القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي ومنه مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب وهو ما يوجب على المحلل ضرورة إدراك الأسس التي أعدت وفقها هذه القوائم أي لابد له من الإلمام بعلم المحاسبة؛
- التحليل المالي يهدف إلى تحقيق مصلحة الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة؛

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، 2011، ص71 .

[2] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان– الأردن، 2000، ص3.

[2] Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, 4éme Edition Dalloz, 2000, P117.

[3] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل اتخاذ القرارات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر عمان– الأردن، 2000، ص12.

[4] Pierre Conso, **la Gestion Financière**,5ème Edition, Dunod, Paris, 1979 ,P135 .

- إظهار الارتباطات بين عناصر القوائم المالية؛

- التحليل المالي هو عملية تسمح باكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

2.عوامل زادت في أهمية التحليل المالي

توجد العديد من الأسباب التي جعلت من أهمية التحليل المالي تزداد بالتزامن مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي لها أثر على المؤسسات ومن بينها:

✓التطور الصناعي الكبير

إن الثورة الصناعية الكبرى أدت إلى الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، وهذا ما عجزت عنه المؤسسات الفردية و شركات الاستثمار وهذا ما أدى إلى ظهور شركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير المال، وبالتالي تم الفصل بين إدارة الشركة و ملكيتها، وأدى هذا إلى ضرورة إيجاد طبقة مهنية تدير المؤسسات نيابة عن مالكيها كما أدى إلى ضرورة تقييم أداء المسيرين و بالتالي زاد الاهتمام بالقوائم المالية والتي توفر الأساس لتقييم الأداء المالي لهؤلاء المسيرين.

✓الائتمان

يعتبر الائتمان عصب الحياة الاقتصادية، فتأخر المؤسسة عن سداد التزاماتها أو تأخر مديني المؤسسة على الوفاء بديونهم سوف يسبب مشكلة مالية، لذلك نرى أن بيوت المال والإقراض المتخصصة كالبنوك تهتم اهتماما خاصا بدراسة الوضعية المالية للجهات الطالبة للقروض قبل منحها، وهذا ما زاد في أهمية دراسة و تحليل القوائم المالية بغية تحديد سلامة الوضعية المالية لطالبي القروض.

✓أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات)

تمثل شركات المساهمة الشكل القانوني الأكثر انتشارا في الدول الرأسمالية لتكوين وإستثمار الأموال، كما أن تدخل الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية و ذلك بهدف ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح، ما هو إلا اعتراف من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع القوائم المالية، المعبرة والقادرة على أن توضح له كفاءة الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

✓تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

اهتمت الحكومات بإصدار القوانين التي تضمن حماية المستثمرين من تلاعب المديرين و المؤسسين، سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية و ذلك لإطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين و غيرهم) على الوضعية المالية للمؤسسة.[1]

✓تدخل المنظمات غير الحكومية في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

لقد اهتمت أيضا المنظمات غير الحكومية سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية بكيفية إعداد ونشر وعرض مختلف القوائم المالية، وأكثر من ذلك فهي تهتم أيضا بمدى موثوقية تلك القيم التي تحتويها القوائم المالية. وكل هذا تلبية لحاجيات مستعملي القوائم ونجد من بين أهم تلك المنظمات مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية.[2]

3.مقومات التحليل المالي وأنواعه وأهدافه

كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لابد من توفر مجموعة من الشروط التي تشكل في مجملها ركائز أساسية، لابد من مراعاتها والتي تمثل بدورها مقومات التحليل المالي.

1.3. مقومات التحليل المالي

عموما مقومات نجاح عملية التحليل لابد أن تتوفر لها مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بالقائم بعملية التحليل، ومنها ما يتعلق بأساليب وأدوات التحليل المنتهجة، ومنها ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحلل وبشكل عام يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشتملة لعملية التحليل والتأكد من وضوح الهدف من التحليل[3]؛

- أن تتسم مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والموثوقية، وان تتسم بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل؛

[1] منير شاكر، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 9-10.

[2] بتصرف من الباحث.

[3] هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص167.

- أن تتسم الأساليب والأدوات المستخدمة بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها المحلل.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:[1]

- أن تتوفر لديه معلومات شاملة حول المؤسسة؛
- أن لا يقف المحلل المالي عند كشف مواطن القوة والضعف بل أن يسعى إلى أسباب الضعف والقوة؛
- أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية.

2.3. أنواع التحليل المالي

المشكلة قيد الدراسة هي الموجه وهي التي تفرض على المحلل إتباع نوعا بحد ذاته من أنواع التحليل المالي حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج مرضية حيث يمكن تقسيم التحليل المالي إلى الأنواع الآتية:

✓من حيث نطاقه[2]

-التحليل المالي على المستوى القومي ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة؛

-التحليل المالي على مستوى المؤسسة ويقصد بهذا النوع تقييم نشاط المؤسسة سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

✓من حيث شموليته

-التحليل المالي الشامل: ويقصد بهذا النوع هو تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية محددة؛

-التحليل المالي الجزئي: ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مثل: تحليل مصادر تمويل طويلة الأجل....الخ.

✓من حيث زمن إجرائه

- التحليل التاريخي: ويقصد بهذا النوع هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي خلال فترة سابقة كأن تكون ثلاث أو خمس سنوات.

[1] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[2] حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 48-49.

- التحليل المستقبلي: ويقصد بهذا النوع هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما خلال فترة زمنية لاحقة، كأن تكون لفترة ثلاث أو خمس سنوات قادمة، وذلك استنادا على البيانات والمعلومات التاريخية ويستعمل هذا النوع من التحليل في التخطيط.

✓ **من حيث الجهة القائمة به**

- التحليل الداخلي: ويقوم بعملية التحليل الأجهزة المختصة داخل المؤسسة؛

- التحليل الخارجي: ويقوم بعملية التحليل الأجهزة المختصة من خارج المؤسسة.

✓ **من حيث شكله**

- التحليل العمودي: يأخذ عدة تسميات من بينها التحليل المالي الساكن والتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية ويسمى أيضا بالتحليل المطلق لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، ويرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها في شكل نسب مئوية ذات دلالة يمكن من خلالها تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة، إلا أن هذا النوع من التحليل لا يعطينا صورة واضحة عن تطور بند أو عنصر معين كأن يكون تطور أداء المؤسسة مثلا خلال الزمن.

- التحليل الأفقي: ويطلق عليه الأفقي أو التحليل الديناميكي، ويرتكز على دراسة وحساب و تحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن[1]، من خلال تحليل وتقييم عنصر واحد على مدار فترات زمنية متتالية لتحديد اتجاه العنصر المدروس وتحديد التغير الحاصل في قيمة ذلك العنصر، ويسمى أيضا هذا النوع من التحليل بالتاريخي لأنه يبين تطور أو تدهور أداء المؤسسة عبر الزمن، فمثلا إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر لاشك انه جيد والعكس صحيح فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل عن السنة الماضية.

ويساعد هذا التحليل على ما يلي:[2]

- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المؤسسة؛
- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي، أو قائمة الدخل في فترة زمنية.

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر، عمان– الأردن، 2012 ، ص 49.

[2] عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للطباعة للنشر و التوزيع، عمان، ص156.

3.3 أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مع المؤسسة، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة والاستفادة منها ومواطن الضعف لعلاجها ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، ويعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمؤسسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:[1]

- هل الأصول تستخدم في مجالات مربحة؟
- هل ربحية الأصول كافية لتغطية الالتزامات الطويلة الأجل؟
- هل سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية الالتزامات الطويلة الأجل؟

ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها أيضا:

- هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة ؟ و يتشعب عن هذا السؤال مشكلتين أساسيتين هما:

الأولى مرتبطة بمعرفة مقدرة المؤسسة حول مواجهة التزاماتها على الأمد القريب، وهو ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها، أما الثانية فمرتبطة بمشكل تمويل المؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون.[2]

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في المؤسسة[3]؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات بأقل تكلفة وأكبر عائد؛
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم، ودرجة المخاطرة المرافقة لها؛
- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي وتحليل السيولة والعسر المالي والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل؛
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم؛[4]

---

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، دار اليازورى، عمان – الأردن، 2008، ص19.

[2] باديس بن عيشة، **تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996 ص7.

[3] هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص ص 167.

[4] شعيب شنوف، **التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سابق، ص ص 35-36.

4 المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي

إن عملية التحليل المالي تتم باستخدام مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات، ولكن تظل مخرجات النظام المحاسبي هي أهم مصدر من مصادر هذه البيانات الكمية والتي يتم استخدامها في أغراض التحليل المالي، وعموما يبقى تقسيم مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل في المؤسسة إلى نوعين رئيسيين هما:

1.4 مصادر داخلية من المؤسسة

وتنطوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يحصل عليها المحلل المالي من المؤسسة ومن تلك المصادر نجد:

✓القوائم المالية الأساسية:

تعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعا و تعد هذه القوائم طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان و القوائم المالية الشائعة الاستخدام هي: [1]

- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)؛
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛
- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها؛
- قائمة التدفقات النقدية.

✓المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة و التي توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

✓التقارير:

- التقارير المؤقتة والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية او ربع سنوية)

- تقارير مجلس الإدارة: تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية و إحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

- تقرير مراقب الحسابات وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

[1] خالد الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار المنبر للطباعة والنشر، 2000، ص32.

- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.[1]
- معلومات أخرى.

2.4 مصادر خارجية من محيط المؤسسة

يعتبر من المفيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة مقارنتها بما هو قائم في المؤسسات المنافسة، ولذلك يعد تجميع المعلومات عن القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة مهم جدا عند عملية التحليل، كدورة حياة المنتج والمبيعات، والأرباح و يضاف إلى ذلك تجميع البيانات عن الإقتصاد بصفة عامة كأسعار الفائدة، أسعار العملة، بيانات حول الجوانب الاقتصادية والتكنولوجيا المؤثرة على المنافسة، درجة المنافسة بين الشركات التي تعمل في نفس القطاع، التطور التكنولوجي وأثره على قطاع الصناعة، قوة المساومة لدى الموردين والعملاء، اثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعة مثل اتفاقية "الجات".[2]

إضافة إلى ذلك المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الصحف والمجلات المتخصصة، والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث، والمكاتب الاستشارية.

من خلال ما سبق يتضح أن المعلومات التي يستند عليها المحلل المالي في عملية تقييمه و اتخاذ قراراته كثيرة ويتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، و كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة.

[1] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص6.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص17.

المبحث الثاني: التحليل المالي بالنسب المالية.

التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا ومن الأهمية تبيين أن هناك فرق بين التحليل باستخدام النسب المالية والتحليل المالي لان الأخير هو اعم واشمل من مجرد تحليل للقوائم المالية.[1]

وتعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها لأنها تدخل في أي عملية تحليل وتقييم وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بالقوائم.

كما يعتبر التحليل بواسطة النسب من الوسائل المهمة والأساسية في دراسة المركز المالي للمؤسسة،[2] وإذا تم تفسير النسب تفسيرا سليما فإنها تساعد على اتخاذ قرارات سليمة، كما أنها تشير وترشد المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى المزيد من البحث والاستقصاء.[3]

1. النسب المالية وشروط الاستخدام.

النسبة المالية عبارة عن "علاقة بين معطيات رقمية تسمح للمسيرين والمحللين الماليين بإعطاء أحكام للجوانب الأساسية لحياة المؤسسة، نشاط، إنتاجية، سياسة الاستثمار والتمويل ..الخ".

كما تعتبر أداة لاتخاذ القرار[4]، إذ تعطي النسبة معلومة قابلة للاستعمال في التحليل المالي، وتزود المؤسسة بقيم مختلف المؤشرات كالمر دودية، والاستقلالية المالية،..الخ.[5]

والنسبة هي "دراسة العلاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والأخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (عدة عناصر) وعنصر آخر(عدة عناصر أخرى)"[6]، مستنبطة من المعلومات المستقاة من مخرجات النظام المحاسبي المالي بشكل رئيسي كجدول حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما.

إذن النسب تعتمد كأداة لتقييم الجوانب الأساسية للمؤسسة هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر أداة لاتخاذ القرار، و بإمكاننا حساب عدد كبير من النسب انطلاقا من المعلومات الواردة في الميزانية و جدول حسابات النتائج ، جدول التمويل و قائمة التدفقات النقدية.

---

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، مرجع سابق، ص ص51-52.

[2] عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، عمان- الأردن، ص83.

[3] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، مرجع سابق، ص62.

[4] J. y. saulquin et C-H.Dare Simoles, **Gestion financière**, Librairie Vuibert ,1993, p 40.

[5] Patrice Vizzavona,**Gestion Finaaciére** ,9eme édition , Berti édition, Alger 1999,p51.

[6] منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص52.

لكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

وتكمن الفائدة من النسب في الفعل الذي يسمح بمقارنتها عبر فترات أو عن طريق مقارنتها بنسب بمؤسسات أخرى.[1]

وبالتالي التحليل بواسطة النسب لا معنى له إلا إذا تمت مقارنة هذه النسب بمعايير نذكر منها:

- معايير نمطية متعارف عليها في حقل التحليل المالي؛
- معيار معدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة؛
- المعيار التاريخي الذي يتلخص في مقارنة النسبة خلال فترة زمنية متعاقبة؛
- مؤشرات المؤسسات الناجحة التي تعمل في نفس القطاع؛
- مؤشرات موضوعة كأهداف تسعى المؤسسة لتحقيقها في المستقبل.

ويعتمد في عملية التحليل على مجموعة كبيرة من النسب المالية تستعمل في تشخيص مشاكل المؤسسة وقياس جوانب الأداء فيها ومن الممكن تصنيف النسب الأكثر شيوعا واستعمالا من طرف المحللين إلى مجموعات يقيس كل منها أحد جوانب أداء المؤسسة و من بين هذه النسب نذكر:

2 نسب السيولة و نسب التشغيل

1.2 نسب السيولة

يكمن هدف نسبة السيولة في تحليل مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها، وهي تبين مدى سرعة تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة جاهزة، وتتضمن نسبة السيولة بدورها مجموعة من النسب هي كالتالي:

✓نسبة التداول (السيولة العامة– النسبة الجارية)

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة (التثبيتات الجارية) للخصوم المتداولة أو مدى وفاء المؤسسة لخصومها المتداولة اعتمادا على موجوداتها المتداولة، وبالتالي فهي تعمل على قياس التوازن المالي[2]، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والمصادر المالية قصيرة الأجل أي توفر المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فورا، مع ضمان استمرار النشاط.

[1] Pierre Conso, Farouk hemici, **Gestion financier de l'entreprise**, 9ème édiion, Paris,2002, p221.

[2] منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سابق، ص72.

و لكن يجب التعامل مع هذه النسبة بحذر شديد لان ارتفاع هذه النسبة ما هو إلا دلالة على أن المشروع لا يستخدم موارده المالية المتاحة استخداما امثلا[1]، ونشير إلى أن هذه النسبة هي ترجمة لصافي رأس المال العامل لذلك وجب أن تتجاوز هذه النسبة (1) والقيمة المقبولة لهذه النسبة هي (2)[2]، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

- نسبة التداول = (الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة)

✓ **نسبة السيولة السريعة(الصارمة)**

تعتبر هذه النسبة أدق من سابقتها للحكم على سيولة المؤسسة فهي تقيس السيولة الحقيقية التي تتمتع بها المؤسسة لمواجهة التزاماتها، بمعنى آخر السيولة المتوفرة حقيقة لدى المؤسسة ابتعادا عن خطر الاعتماد على الأصول الأصعب تحويلا إلى سيولة نقدية، والقيمة المقبولة لهذه النسبة هي (1).

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

- نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة – المخزونات) ÷ الخصوم المتداولة.

إضافة إلى النسبتين السابقتين يمكن إضافة بعض النسب الأخرى مثل:

✓ **نسبة السيولة النقدية**

يعتبر مؤشر السيولة النقدية أكثر المؤشرات دقة في تقييم سيولة المؤسسة، وتحسب هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية:

- نسبة السيولة النقدية = الأصول النقدية.وشبه النقدية ÷ الخصوم المتداولة

وتظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل بناءا على ما يتوفر لديها من أصول نقدية وشبه نقدية فقط مستبعدين جميع الأصول، وتعتبر هذه النسبة أدق من سابقاتها لأنها تهتم بالعناصر النقدية وشبه النقدية فقط و توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل في فترة وجيزة، وهى تعطى مؤشرا للإدارة أنه في أسوأ الحالات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل. عموما كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا ايجابيا دالا على سلامة الوضع المالي للمؤسسة، مع العلم أن القيمة المقبولة لهذه النسبة تنتمي للمجال (20 إلى 30)% .

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، عمان–الأردن، 2010، ص 114.

[2] محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، الإصدار الثاني، مكتبة العبيكات، الأردن، 1999، ص127.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد نسب يضعها المحللون الماليون كنسب معيارية لكن الأخذ بها في جميع المؤسسات قد يكون خاطئ، لان كل مؤسسة والقطاع الذي تنتمي إليه وهذا ما يجعل من الصعب وجود نسبة معيارية متفقا عليها كمقياس للسيولة، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

2.2 نسب التشغيل

يطلق على هذا النوع من النسب عدة تسميات نذكر منها (النشاط، التشغيل، الحركة) و تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المؤسسة على مختلف الأصعدة التشغيلية كإدارة المخزون والذمم المدينة والأصول الثابتة، وذلك بإجراء مقارنة بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، والمتتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى فاستغلال المؤسسة لهذه الأصول وتسييرها بشكل فعال وجيد لا شك انه يعزز ويرفع من حجم المبيعات مما سينعكس حتما على ربحية المؤسسة وسيولتها.[1]

وتساعد هذه النسب على كشف مواطن الضعف في عمليات المؤسسة، لذلك فإن نسب التشغيل تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية على المدى الطويل للمؤسسة.[2]

ومن بين النسب نجد:

✓معدل دوران مجموع الأصول

ويحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

- معدل دوران مجموع الأصول= المبيعات (صافي المبيعات) ÷ مجموع الأصول

يقيس هذا المعدل مدى فعالية المؤسسة في استخدام كل الموارد المتاحة لها بحيث إذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يدل على أن المؤسسة لا تنتج حجم مبيعات كافي مقارنة مع حجم الاستثمار في إجمالي الأصول وبالتالي وجب على المؤسسة إتباع السياسات التي تؤدي إلى زيادة مبيعاتها.

وإذا كانت النسبة مرتفعة دل هذا على الفعالية في استخدام الأصول، أو هناك نقص في الاستثمار في الموجودات.[3]

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق، ص 154.

[2] محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سابق، ص128.

[3] مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص121.

✓ **معدل دوران الأصول الثابتة**

يحسب معدل الدوران انطلاقا من العلاقة التالية:

- معدل دوران الأصول الثابتة= المبيعات ÷ الأصول الثابتة

يقيس المعدل أعلاه درجة الكفاءة في استعمال الأصول الثابتة فإذا كان المعدل عاليا فإنه يدل على استعمال جيد للطاقة الإنتاجية المتاحة أما إذا كان المعدل منخفضا فإنه يدل على عدم توازن ما بين المبيعات وحجم الاستثمار في الموجودات الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة تعاني من طاقة إنتاجية فائضة أو تكدس المنتوج في المخازن بدلا من تصريفه في السوق.[1]

✓ **معدل دوران الأصول المتداولة**

يركز هذا المعدل على مدى استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات ولمعرفة كفاءة هذا المعدل يجب مقارنة المعدل بمعدل الصناعة إن وجد ويحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

- معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات ÷ الأصول المتداولة

✓ **معدل دوران الحسابات المدينة (الذمم– العملاء)**

يحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

- معدل دوران الحسابات المدينة = الحسابات المدينة ÷ متوسط المبيعات الآجلة اليومي

حيث متوسط المبيعات الآجلة اليومي = المبيعات الآجلة ÷عدد أيام السنة.

ناتج القسمة يمثل وسط فترة تحصيل الحسابات المدينة ويقاس بالأيام وتدعى هذه النسبة وسطي فترة التحصيل حيث تميز حالتين.

- إذا كانت فترة التحصيل قصيرة دل ذلك على أداء أحسن لإدارة المؤسسة، والعكس صحيح إذا كانت فترة التحصيل طويلة فإن ذلك يدل على أداء سيء من ناحيتي السيولة والربحية بمعنى التأخر في تسديد الحسابات المدينة وتراكمها سيستنفذ مصادر التمويل (السيولة) في المؤسسة هذا من جهة، دون أن يحقق العائد المطلوب من توظيف هذه الأموال مقارنة إلى تكلفة هذه الأموال.[2]

بالإضافة إلى أنه يمكن حساب معدل دوران الذمم انطلاقا من العلاقة الرياضية التالية:

- معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات (صافي المبيعات) الآجلة ÷ متوسط حسابات المدينين.[3]

---

[1] محمد أيمن غرت الميداني، مرجع سابق، ص132.

[2] المرجع نفسه، ص130.

[3] مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص118.

يوضح المعدل السرعة التي يتم بها تحصيل ديون المؤسسة وتحويلها إلى نقد فإذا كان المعدل مرتفع دل على الكفاءة في تحصيل الديون والعكس صحيح، كما يعني معدل دوران الذمم كفاءة إدارة الائتمان ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل.

- ✓ **معدل دوران الحسابات(الذمم) الدائنة**

رياضيا يمكن حساب المعدل انطلاقا من العلاقة:

- معدل دوران الحسابات الدائنة= المشتريات الآجلة ÷ الذمم الدائنة

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة عادة عندما تقوم المؤسسة بوضع أو تقييم سياستها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما يمنحه الموردون للمؤسسة من وقت لسداد ديونها وبين ما تمنحه المؤسسة من وقت للزبائن لسداد ديونهم.[1]

وأهم ما يجب مراعاته والأخذ به هو أن تكون الفترة الممنوحة للعملاء اقل من الفترة التي يمنحها الموردون حتى يتسنى للمؤسسة تحصيل الديون من قبل العملاء وتسديد ما عليها للموردين وبالتالي ضمان استمرار الأنشطة التشغيلية.

كما يمكن للمحلل المالي أن يستخرج فترة الائتمان الممنوحة للمؤسسة بالأيام انطلاقا من العلاقة الرياضية التالية:

- متوسط فترة الائتمان = عدد أيام السنة÷ معدل دوران الذمم الدائنة

حيث يقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع والشراء، حيث كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة الذي يعبر عن حصول المؤسسة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين وبالتالي زيادة متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا ايجابيا، بمعنى تخفيض الضغوطات التي تواجهها المؤسسة من زاوية السيولة.

- ✓ **معدل دوران المخرون السلعي**

يبين الالمعدل فعالية المؤسسة وقدرتها على تصريف بضائعها وتمكن هذه النسبة المحلل المالي من الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سيايتها و يحسب هذا المعدل كالتالي:

- معدل دوران المخرون = كلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون

حيث متوسط المخزون = (مخزون بداية الفترة + مخزون نهاية الفترة) ÷2

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 160.

ويمثل هذا المعدل تقديرا لسرعة تداول المخزون السلعي، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة[1] ، إذ لابد أن ننوه أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة لأنه يختلف معدل الدوران باختلاف نشاط المؤسسة.

- ✓ **معدل دوران صافي رأس المال العامل**

نشير إلى انه يمثل صافي رأس المال العامل المتبقي من الأصول المتداولة بعد تغطية الالتزامات الجارية، و يمكن حساب معدل الدوران استنادا إلى العلاقة التالية:

- معدل دوران صافي رأس المال العامل= المبيعات (صافي المبيعات)÷ صافي رأس المال العامل.

توضع هذه العلاقة مدى توسع المؤسسة في نشاطاتها أو احتفاظها بالسيولة أكثر من اللازم، حيث كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال والعكس صحيح، ويبين إلى أي مدى نجحت المؤسسة في استغلال صافي رأس المال العامل لتوسيع قاعدة وجم مبيعاتها[2].

3 نسب المديونية ونسب الربحية

1.3 نسبة المديونية (الهيكل التمويلي)

وهي مجموعة من النسب لتقييم الاستقرار المالي للمؤسسة، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتستخدم هذه النسب لتقييم أساليب التمويل التي تستخدمها المؤسسة والأعباء المالية التي تؤثر على الملاءة المالية على المدى الطويل.[3]

و تقيس نسبة المديونية مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض (الدين) في تمويل استثماراتها وذلك مقارنة مع تمويلها الذاتي المقدم من المالكين، كما تدعى هذه النسب بنسب رافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الديون في هيكل تمويل المؤسسة.[4]

كما تقيس نسب هذه المجموعة مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل المؤسسة، فإذا كانت مساهمة الملاك قليلة مقارنة بالدائنين، فإن معظم الأخطار سوف يتحملها الدائنون ويعطي أصحاب المؤسسة ميزة السيطرة على المؤسسة بأقل استثمار ممكن، وهذا ما يطلق عليه المتاجرة بالملكية وتتضمن نسب المديونية مجموعة من النسب هي كالآتي:

---

[1] منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص 77.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 162

[3] Jacques Villeneuve, **Analyse d étas financier par ratios pour le P. D.G. de P M E**, Direction du développement des entreprises et des affaires,Québec,2003,p15

[4] محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سابق، ص135.

✓نسبة الديون إلى إجمالي الأصول أو معدل نسبة المديونية

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المؤسسة حيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك دال على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على المصادر الذاتية التي تجعلها سيدة في اتخاذ قراراتها الإدارية هذا من جهة ومن جهة أخرى المؤسسة لا تستعمل طاقتها على الاقتراض بشكل كاف مما يرم المالكين من زيادات ممكنة في العائد على الملكية ،كما أن نسبة المديونية إذا كانت عالية فإنها تعني أن الخطر التمويلي للمؤسسة عالي وأن تكاليف التمويل من مصادره المختلفة سترتفع في المستقبل.

ويعبر عن هذه العلاقة رياضيا كالتالي:

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

ونشير إلى انه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاستدانة في المستقبل.

✓نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (حق الملكية)

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد المؤسسة على التمويل من مصادرها الذاتية، إذ تحاول كثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي،كما توازن هذه النسبة التمويل المقدم من طرف الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم من قبل أصحاب المؤسسة (مالكيها)، حيث كلما زادت هذه النسبة ارتفعت مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات بالنسبة للمؤسسة مع زيادة مخاطر المقرضين و المستثمرين، لأن عدم القدرة على خدمة الدين قد تؤدي إلى الإفلاس.

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين = مجموع الديون÷حق الملكية (رأس المال والاحتياطات و الأرباح المحتجزة).

✓نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية

تقيس هذه النسبة العلاقة بين مقدار ما يقدمه الملاك من أموال وما يأتي عن طريق القروض القصيرة الأجل وارتفاع هذه النسبة ما هو إلا دلالة على زيادة اعتماد المؤسسة على الديون القصيرة الأجل عوضا عن الطويلة بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.[1]

وتحسب هذه النسبة رياضيا وفقا للعلاقة الآتية:

- نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية= الخصوم المتداولة÷حق الملكية.

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2000، ص393.

✓نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية

تظهر هذه النسبة إلى أي مدى استثمرت أموال الملاك في أصول ذات معدل منخفض الدوران. إذ يساعد هذه النسبة الإدارة في لتحديد نوع التمويل الذي يستخدمه في المستقبل.

وتحسب هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية:

- نسبة الأصول إلى حق الملكية = الأصول الثابتة ÷ حق الملكية.

✓نسبة الأصول المتداولة إلى الديون

تعتمد هذه النسبة لقياس إمكانية مواجهة المؤسسة التزاماتها اعتمادا على أصولها المتداولة:

وتحسب هذه النسبة كالتالي:

- نسبة الأصول المتداولة إلى الديون = الأصول المتداولة÷ القروض.

✓عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع مصروف الفائدة الناتج عن عمليات الإقتراض من الغير من خلال الأرباح التي تحققها المؤسسة، وتقيس هذه النسبة إلى أي مدى يمكن لأرباح المؤسسة أن تتدنى ولا يزال باستطاعتها تغطية ودفع الفائدة على قروضها، فإذا كان عدد مرات التغطية صغيرا ن فان أي تدني في الأرباح عما هو متوقع قد يضطر المؤسسة إلى التوقف عن دفع الفائدة على القروض ويعرضها للإفلاس.

وتحسب هذه النسبة انطلاقا من العلاقة التالية:

– عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة = الأرباح قبل الفائدة والضريبة÷الفائدة على الديون.

ويلاحظ استخدام صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لغايات احتساب عدد مرات تغطية الفوائد، نظرا لان أولوية دفع الفوائد تكون قبل عملية دفع الضرائب.

كما يجب ملاحظة أن صافي الربح قبل الفوائد والضرائب يجب أن يتضمن الأرباح و الإيرادات التي تتصف بالتكرار وبالتالي يستبعد من الربح بنود الإيرادات أو المصاريف غير المتكررة وأرباح أو خسائر النشاط غير المستمر واثر التغيرات في السياسة المحاسبية، وبالمقابل يجب أن يتضمن مصروف الفائدة، الفائدة المتعلقة بعقد التأجير.[1]

[1] المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الإدارية والإدارة المالية**، الجزء الثاني، عمان – الأردن، 2014، ص 20.

2.3 نسبة الربحية (المردودية)

تعتبر الربحية هدف أساسي يسعى له كل مستثمر سواء المساهم الحالي في المؤسسة أو المستثمر المراقب لعمل المؤسسة، و أمر ضروري لبقاء المؤسسة واستمرارها في بيئة أعمالها، والربحية هي علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.[1]

وتعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسة إذ تقيس مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح كما تعتبر هذه الأخيرة، مقياس لفعالية سياسة الإدارة سواء الاستثمارية أو التشغيلية أو التمويلية والقرارات المتعلقة بهذه السياسات[2]، و يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ونعني بالاستثمارات هنا إما الموجودات أو قيمة حقوق أصحاب المؤسسة.[3]

وعموما نستطيع تقسيم الربحية إلى الأنواع الثلاثة التالية:[4]

- الربحية التجارية أو ربحية النشاط؛
- الربحية الاقتصادية؛
- الربحية المالية.

1.2.3 الربحية التجارية

تعتبر هذه النسبة كمقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات، ويعبر عنها بالعلاقة بين الأرباح والمبيعات، ويمكن الحكم على أداء المؤسسة من خلال المقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال خارج (الرسم).

ويمكن الاعتماد على نسبة الربحية التجارية المستعملة من طرف المؤسسات التجارية خاصة، لقياس ربحية أو مردودية النشاط ونشير إلى أنه يمكن حساب الربحية التجارية من خلال النسب التالية:

- نسبة الهامش الإجمالي(مجمل ربح العمليات) = (رقم الأعمال خارج الرسم – تكلفة البضاعة المباعة) ÷ رقم الأعمال خارج الرسم.
- نسبة الهامش الإجمالي(مجمل ربح العمليات) = (صافي المبيعات – تكلفة المبيعات) ÷ صافي المبيعات.

[1] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، ص41.

[2] محمد أيمن عزت الميداني، مرجع سابق، ص139.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص32.

[4] Josette peyard, **Analyse financière**, 8éme edition, librairie vuibert, Paris,1999, p 178 .

وهناك أيضا نسبة أخرى تنطوي ضمن المردودية التجارية وهي نسبة الهامش الصافي ويمكن حسابها انطلاقا من العلاقة التالية:

- نسبة الهامش الصافي = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

وهو مؤشر يدل على أن المؤسسة تحقق ربح يمكن الاعتماد عليه في مقاومة المنافسة.

2.2.3 نسب المردودية (الربحية) الاقتصادية

تهتم المردودية الاقتصادية بالأنشطة الرئيسية دون سواها ذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال، ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية ويمكن أن تحسب انطلاقا من العلاقة التالية:[1]

- المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال ÷ الأصول الاقتصادية.

تقيس النسبة أعلاه مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي تبين مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال،حيث إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإنها تعكس ضعف إنتاجية استثمارات المؤسسة، أما إذا كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على كفاءة سياسات المؤسسة الاستثمارية والتشغيلية، ومنه تدل على فعالية المسيرين في استعمال الموارد الإجمالية للمؤسسة.

3.2.3المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، وهي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها، ويمكن حساب المردودية المالية انطلاقا من العلاقة أدناه:

- المردودية المالية(العائد على حقوق المالكين) = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة.

وتعكس المردودية المالية أو ما يسمى بالعائد على حقوق المالكين أو حقوق أصحاب المؤسسة كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية، أو المهارة في استخدام الموجودات لتحقيق المبيعات (كفاءة التشغيل) وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر(الكفاية المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع [2].

ويمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة على أنه "معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى الاستدانة المعدوم[3].

[1] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص267.

[2] مفلح عقل، مرجع سابق، ص44.

[3] الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص268

✓مردودية الأموال الدائمة

إضافة إلى مردودية الأموال الخاصة يمكن أن نستفيد من معرفة مردودية الأموال الدائمة وذلك لأهمية الأموال المستثمرة على المدى الطويل في المؤسسة وهي تعطى بالنسبة التالية.[1]

مردودية الأموال الدائمة = (النتيجة الصافية + فوائد الديون الطويلة ومتوسطة الأجل)÷ الأموال الدائمة

تقيس النسبة أعلاه مدى ما تحققه الأموال الدائمة من فوائد نتيجة استثمارها.

ويمكن حساب مردودية الأموال الدائمة أو ما تسمى بالعائد على رأس المال المستثمر وفقا للنسب أدناه:

– العائد على رأس المال المستثمر= صافي الربح ÷ رأس المال المستثمر.

– العائد على رأس المال المستثمر= ربح العمليات قبل الفوائد والضريبة ÷ رأس المال المستثمر.

– العائد على رأس المال المستثمر= ربح العمليات قبل الفوائد والضريبة ÷ (رأس المال المستثمر÷2)

وتدل النسب السابقة على كفاءة وربحية المؤسسة من الاستثمارات الرأسمالية، ومن وجهة نظر استثمارية فان هذه النسبة لابد أن تكون أعلى من معدل الاقتراض، وإلا فان أي زيادة في الاقتراض ستعمل على تقليض أرباح المساهمين.[2]

مما تقدم من استعراض لمجموعات النسب التي يمكن أن يستعان بها على تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية نخلص إلا أن هذه النسب تبقى غير كافية للحكم الدقيق على أن المؤسسة قد حققت أداء جيد أم لا، لأن النسب تعبر عن حكم في فترة زمنية ثابتة ساكنة وبالتالي فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت خلال الفترة الزمنية، بالإضافة إلى اعتماد التحليل بالنسب على قائمتي جدول حسابات النتائج وكذلك الميزانية العمومية واللتان بدورهما يشتملان على مجموعة من نقاط ضعف والتي تمتد أثارهما إلى نتائج النسب.[3]

ومن المحددات أيضا نجد:[4]

- النسب المالية معنية فقط بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية والتي قد تكون ملائمة لأغراض تقييم المؤسسة الاقتصادية؛

- النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة فقد تلجا الإدارة إلى اتخاذ إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبل إقفال السنة المالية؛

---

[1] Josette Peyard,OP cit, P182.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص48.

[3] منير صالح هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر** ، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية– مصر، 1991، ص ص85–86.

[4] محمود الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، 1998، ص ص 46–47.

- تتأثر النسب باختلاف الطرق المحاسبية، فمقارنة النسب المالية لمؤسسات تتبع إجراءات وطرق محاسبية مختلفة قد تعطي نتائج مظللة في الكثير من مجالات التحليل، كالاختلاف في سياسات الاهتلاك يؤدي إلى تباين في أقساط الاهتلاك وبالتالي تباين في الأرباح؛

- الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن يعبر عن اللحظة التي استعملت فيها بيانات القائمة أو القوائم المالية.

ولكن من جهة أخرى أثبتت مجموعة من الدراسات جدوى استخدام النسب في تقييم أداء ووضعية المؤسسة كأبحاث(beaver-1966) و (altman-1968).

وفي الأخير يمكن القول أن النسب المالية أداة تحليلية مهمة إلا انه لا يمكن الاقتصار في الاعتماد عليها بل يجب أن يتعدى ذلك إلى أدوات مساعدة وذلك لتفادي نقاط الضعف في هذه الأداة.

وكأداة مكملة يمكن الاعتماد على جدول الاستخدامات والموارد وكذلك جدول التدفقات النقدية باعتبارهما أداتين يكتسبان الميزة الديناميكية في التحليل أي دراسة الظواهر عبر الزمن.

المبحث الثالث: التحليل المالي الساكن والديناميكي باستخدام جداول التمويل و التدفقات النقدية

1. التحليل المالي الساكن

تأخذ هذه الطريقة من التحليل عدة تسميات التحليل التقليدي أو الساكن ، الذمي أو تحليل سيولة – استحقاق، وهو طريقة تهتم بمخاطر العسر المالي ومخاطر الإفلاس إذ يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية على اعتبار أن المؤسسة هي وحدة اقتصادية قانونية، ذات ذمة مالية مستقلة تترجمها الالتزامات أو خصوم المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى أصول المؤسسة أو ممتلكاتها أما الفرق بينهما فيحدد الوضعية الصافية و هو أبسط تعبير عن قيمة الذمة المالية والتي تعبر عن حالة العسر أو اليسر المالي للمؤسسة.

وانطلاقا من قائمة الميزانية المالية والتي تصنف فيها ممتلكات المؤسسة أو موجوداتها حسب درجة السيولة التصاعدية من الأعلى إلى الأسفل، وتصنف فيها الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايد من الأعلى أيضا نحو الأسفل في ضل مبدأ السنوية، يمكن اشتقاق مجموعة من النسب يعتمد عليها في عملية التحليل.

وتأخذ اختصارا الميزانية المالية الشكل الموالي:

الشكل رقم(11): الميزانية المالية

<table>
<tr><td>الأصول</td><td colspan="2">الخصوم</td></tr>
<tr><td rowspan="2">اصول ثابتة</td><td>اموال خاصة</td><td rowspan="2">راس المال الدائم</td></tr>
<tr><td rowspan="2">ديون لاكثر من سنة</td></tr>
<tr><td rowspan="2">اصول متداولة</td></tr>
<tr><td>ديون لاقل من سنة</td><td>ديون قصيرة الاجل</td></tr>
</table>

Source : Alain Capiez **, élement de gestion Financier**, Masson 4 ed Paris,1994, P 20.

نشير الى أن القيم التي تتضمنها الميزانية المالية هي قيم صافية بقيمها الحالية لا بقيمها التاريخية وتعالج القيمة الزائدة و/ او الناقصة في الاموال الخاصة.

انطلاقا من الميزانية المالية يمكن اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية التي يستعين بها المحلل المالي عند عملية التقييم بدراسة رأس المال العامل والاستقلالية المالية وقاعدة الاستدانة القصوى و قاعدة التمويل

الأقصى، وقواعد التوازن المالي الأدنى والأعلى....الخ، كأحد الأدوات التي تقيم الهيكل المالي للمؤسسة قيد الدراسة، بمعنى هل هو متوازن أم لا ؟

وفي هذا السياق سنتعرض إلى مؤشر رأس المال العامل بشكل مختصر.

1.1 الدلالة المالية لرأس المال العامل

رأس المال العامل هو عبارة "عن فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة"[1]، ما يعرفه (p. conso) على أنه الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة، والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة[2]، بمعنى أنه يتم التمويل بالأموال التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة، وتكون الأموال موجهة للأصول التي مدة تحويلها إلى سيولة أقل من السنة بعد تغطية الأصول الثابتة طبعا.

أما الدلالة المالية لرأس المال العامل فانه يستوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة ولتحقيق هذا الهدف لابد أن يكون رأس المال العامل موجب.[3]

2.1 حساب رأس المال العامل

يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين وهما:

- ✓ **المنظور الأول من أعلى الميزانية:** ويعبر "ر م ع"[(*)] عن الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة. والعلاقة أدناه تبين كيفية حسابه من هذا المنظور.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل "ر م ع" هي كالآتي:

–الحالة الأولى"ر م ع" موجب: أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وفي هذه الحالة قد تم تمويل كافة الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحقيق فائض يتمثل في "ر م ع".

– الحالة الثانية "ر م ع" سالب: معناه أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، أي أن جزء من الأصول الثابتة تم تمويله بواسطة القروض القصيرة الأجل وهذا يضع المؤسسة في خطر.

(*) "ر م ع" هو اختصار لكلمة رأس المال العامل.

[1] هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص133.

[2] Pierre Conso .K. R. lavaud, **fond de roulement et politique financière**, Dunod, Paris, 1982, P08.

[3] الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص8 6 .

– الحالة الثالثة "ر م ع" معدوم: هي حالة نادرة الحدوث وتمثل التوافق التام في هيكل الموارد الاستخدامات أي أنه تم تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ألا وهي الحالة التي لا توفر هامش أمان.

- ✓ **المنظور الثاني من أدني الميزانية:** يمكن أن يحسب"ر م ع" انطلاقا من أدنى الميزانية على النحو التالي: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم الجارية(د ق أ).

يعبر رأس المال العامل "ر م ع" في هذه الحالة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل انطلاقا من تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة، وهناك أيضا ثلاثة حالات:

- الحالة الأولى "ر م ع" موجب: أي أن الأصول المتداولة اكبر من الخصوم الجارية بمعنى أن المؤسسة تستطيع مواجهة التزاماتها القصيرة باستخدام أصولها المتداولة مع بقاء فائض يمثل هامش أمان وهو "رم ع"

- الحالة الثانية "ر م ع" معدوم: وفي هذه الحالة تتمكن المؤسسة من سداد التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة إلا انه لا توفر هامش أمان وهذه الحالة نادرة كما أسلفنا الذكر

- الحالة الثالثة "ر م ع" سالب: في هذه الوضعية تكون الأموال المتداولة للمؤسسة اصغر من ديونها القصيرة الأجل أي أن المؤسسة لا تستطيع تسديد التزاماتها القصيرة بناءا على الأصول المتداولة وإنما يستدعي ذلك تمويلها بواسطة الأموال الدائمة وهذه الحالة خطيرة بالنسبة للمؤسسة.

عموما يعتبر تحديد "ر م ع" من منظور أدنى الميزانية هو الطريقة المثلى وذلك لأنه يبين كيفية استعمال "ر م ع" وهو ما يطلق عليه بالتحليل الداخلي.

3.1 محددات التحليل المالي الساكن

نشير إلى أن هذا النوع من التحليل أحيط بالكثير من الانتقادات والتحفظات خصوصا مع التطور السريع للمحيط المالي والاقتصادي ولعل أهمها:

- أن هذا التحليل لا يعطي تصورا حول المستوى الأمثل لرأس المال العامل؛

- نادرا ما يتم المطابقة والتوفيق بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ تحويل الأصول إلى سيولة في الواقع حيث أنه يمكن تحصيل دين في فترة ثلاثة أشهر بينما يسدد دين اتجاه مورد معين في مدة 15 يوم، فحسابات رأس المال العامل لها سرعات دوران مختلفة؛

- إذا تم تقييم المؤسسة عن طريق الأصول الصافية المحاسبية يؤدي ذلك إلى تقدير غير دقيق، إضافة إلى أن بعض العناصر صعبة التقييم فعلا كالأصول المعنوية هذا من جهة وصعوبة تقييم عناصر الأصول المادية الثابتة بقيمها العادلة (عدم توفر أسواق مالية نشطة) من جهة أخرى.

2. التحليل باستخدام جداول التمويل PCG-82 (جدول الموارد والاستخدامات)

يمكن أن يعتمد المحلل المالي على دراسة جداول تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة خلال فترة زمنية متعاقبة، وهذه الدراسة أو التحليل يوفر بدوره رؤية ديناميكية تتجاوز الرؤية الساكنة التي توفرها الدراسة الساكنة سواء التحليل الذمي أو الوظيفي وفيما يلي سنتعرض إلى جداول التمويل بالدراسة كأحد أدوات التحليل الديناميكي.

حيث أخذ هذا الجدول تسمية مرادفة هي جدول الموارد والاستخدامات و يعرف جدول الموارد والاستخدامات على أنه " جدول يوضح الاستخدامات الجديدة للدورة، بمعنى احتياجات التمويل الناشئة خلال تلك الدورة ووسائل التمويل المستخدمة، ويوضح أيضا التأثير النهائي لمختلف العمليات المحققة على خزينة المؤسسة"[1].

وجدول التمويل أيضا هو" جدول الاستخدامات والموارد يفسر التغيرات الحاصلة في ممتلكات المؤسسة ".[2] وبعبارة أخرى تعطي القائمة إجابات للعديد من الأسئلة، عن سبب لجوء المؤسسة للاقتراض وعن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات وعن حركة الأصول والخصوم خلال العام وما شابه ذلك من أسئلة.[3]

أما عن مصادر الأموال فهي تتشكل أساسا من:[4]

- الزيادة في الخصوم والنقص في الأصول.؛
- صافي الربح من العمليات وزيادة رأس المال.

في حين استخدامات الأموال تتشكل من:[5]

- النقص في الخصوم والزيادة في الأصول؛
- صافي خسائر العمليات، وضع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين، بالإضافة إلى عمليات تكون قد حدثت خلال السنة ويكون لها أثر على مصادر الأموال أو استخداماتها.

1.2 مضمون جدول التمويل:

نشير إلى أن جدول التمويل يقوم على جزأين:

---

[1] Georges Depallens, Jean Pierre Jabard, **Gestion Financière**, 10éme édition, sirey édition, Paris, 1990, P353.

[2] Jean Barreau ,Jacqueline Delahaye, **Gestion Financière Manuel et Applications**, Epreuve n04 10éme édition , Dunod Paris , 2001,P:189

[3] خالد الراوي، يوسف سعادة، مرجع سابق، ص34

[4] منير صالح هندي، مرجع سابق، ص25.

[5] عبد الحليم كراجة، وآخرون، مرجع سابق، ص158.

- الجزء الأول: ويتمثل في التغيرات الطارئة على رأس المال العامل.
- الجزء الثاني: ويتمثل في التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالية والخزينة الصافية الإجمالية.

وفيما يلي سنستعرض إلى محتوى الجزأين بالدراسة المفصلة حتى يتسنى للقارئ الفهم الجيد للجدول

1.1.2 مضمون الجزء الأول من جدول التمويل:

يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:[1]

✓الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية وتتمثل في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية (بين دورتين متتاليتين).

✓الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة خلال نفس الدورة و التي تتمثل في التغير في الاستخدامات المستقرة لدورتين متتاليتين.

وبالتالي الجزء الأول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي وذلك تبعا للعلاقة التالية:

- التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي = التغير في الاستخدامات المستقرة – التغير في الموارد الدائمة.

حيث إذا كان الفرق موجبا فهو يمثل استعمال أي زيادة في "ر م ع" والعكس إذا كان الفرق سالبا فهو يمثل موردا أي انخفاض في "رم ع". ومن خلال الجدول الأتي نبين مضمون الجزء الأول:

الجدول رقم (12): الجزء الأول من جدول التمويل الطويل والمتوسط الأجل

الاستخدامات المستقرة	الموارد الدائمة
حيازة استثمارات جديدة؛ استثمارات: مادية،معنوية، مالية؛ مصاريف موزعة على عدة سنوات؛ تسديد ديون بنكية ومالية؛ تخفيض في الأموال الخاصة.	القدرة على التمويل الذاتي؛ التنازل عن الاستثمارات الثابتة؛ الزيادة في راس المال الخاص؛ الزيادة في الديون المالية.
إجمالي الاستخدامات	إجمالي الموارد
رصيد دائن التغير في "رم ع". مصادر صافية	رصيد مدين التغير في "رم ع".استخدامات صافية

Source: pierre conso, Farouk Hemici, **gestion financier d'entreprise**,10ème éditon,Paris, 2002,P265

[1] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص110.

1.1.1.2 تحليل محتوى الجزء الأول

✓بالنسبة للموارد الدائمة

تتكون الموارد الدائمة من العناصر التالية:

- القدرة على التمويل الذاتي وتعتبر من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية؛
- التنازل عن الاستثمارات وتتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية وذلك لرفع موارد المؤسسة؛
- الرفع في الأموال الخاصة ويتم ذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة؛
- الارتفاع في الديون المالية وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية باستثناء (الاعتمادات البنكية الجارية)؛

✓بالنسبة للاستخدامات المستقرة

تتشكل الاستخدامات من العناصر الآتية: [1]

- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية؛
- حيازة الأصول الثابتة وتشتمل على الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية .
- المصاريف الموزعة لعدة سنوات؛
- الانخفاض في الأموال الخاصة وهي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة ؛

تسديد الديون المالية وتتمثل في اهتلاك القروض (عدا الإعتمادات البنكية الجارية) خلال الدورة الجارية.

2.1.2 مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل

يتناول الجزء الثاني التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال و التغير في عناصر خارج الاستغلال،
- التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

والجدول الموالي يوضح محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل:

[1] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص ص 111-112.

الجدول رقم (13): مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل (القصير الأجل)

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي	النشاط N		النشاط N-1
	الاحتياجات	الموارد	الرصيد
تغيرات عناصر الاستغلال: تغير أصول الاستغلال: مخزون، عملاء، حقوق الاستغلال. تغير في ديون الاستغلال – ديون الموردين؛ – ديون الاستغلال .			
A: التغير الصافي لعناصر الاستغلال.			±x
التغير في عناصر خارج الاستغلال: – التغير في المدينون الآخرون؛ – التغير في الدائنون الآخرون.			
.B : التغير الصافي لعناصر خارج الاستغلال			±x
المجموع(A+B)			
احتياجات الدورة لرأس المال العامل أو الاستخدامات الصافية لرأس المال العامل خلال الدورة.			X +x
تغيرات الخزينة التغير في المتاحات؛ التغير في ديون الخزينة			
C: التغير الصافي للخزينة			±x
التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي A+B+C رصيد مدين = استخدامات صافية. رصيد دائن = موارد صافية.			– +

Source: pierre conso, Farouk Hemici, op cit ,P266

1.2.1.2 تحليل الجزء الثاني من الجدول

✓التغير في عناصر الاستغلال

ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع وتحسب انطلاقا من الفرق بين الاستخدامات والموارد حيث:

- التغير في استخدامات الاستغلال: وتتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال
- التغير في موارد الاستغلال: وتتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد والحسابات الملحقة به.

ويمكن حساب التغير في احتياجات عناصر الاستغلال من خلال العلاقة:

- التغير في إ ر م ع = التغير في استخدامات الاستغلال – التغير في موارد الاستغلال

بحيث إذا كان الفرق موجب فهو يمثل موردا لرأس المال العامل أما إذا كان سالبا فهو يمثل احتياجات للدورة لرأس المال العامل.

✓التغير في العناصر خارج الاستغلال

فتتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتتضمن التغير في استخدامات خارج الاستغلال والتغير في الموارد خارج الاستغلال والفرق بين العنصرين الأخيرين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال.

- التغير في احتياجا ت رأس المال العامل خارج الاستغلال =

التغير في الاستخدامات خارج الاستغلال – التغير في موارد خارج الاستغلال

من العلاقة أعلاه إذا كان الفرق سالبا فهو يمثل احتياجات الدورة، و إذا كان موجبا فهو يمثل موردا

✓التغير في عناصر الخزينة

وتعتبر هذه الأخيرة محصلة كل التغيرات السابقة عندما يكون هناك انخفاض في الخزينة يمكن أن يكون ذلك نتيجة لانخفاض رأس المال العامل(أو ، و) زيادة احتياجات رأس المال العامل.

بناءا على التغيرات في العناصر الثلاثة يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من ادني الميزانية تبعا للعلاقة التالية:

التغير في "رم ع" الإجمالي= التغير في "إ رم ع" للاستغلال + التغير في "رم ع" خارج الاستغلال +التغير في الخزينة.

انطلاقا من العلاقة السابقة إذا كان الرصيد سالب فإن هذا يدل على استعمال أما إذا كان دائن فهو مورد صافي.

2.2 أهمية جداول التمويل

تعتبر جداول التمويل أول خطوة تحسينية للتحليل المالي الساكن حيث وبدل الاعتماد حصريا على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج، جاء هذا النوع من التحليل ليطور التصور الساكن للتحليل المالي ويعطي صورة أوضح للوضعية المالية من خلال تبيان الحركات المالية لكل دورة مالية على حدى وبالتالي تجاوز التحليل الساكن الذي يحلل الوضعية المالية بناءا على الحركة المالية في لحظة زمنية واحدة وهي تاريخ إقفال الميزانية المحاسبية في نهاية الدورة.

ويمثل جدول التمويل وثيقة تحليل هامة وأداة تسييرية رقابية لأنه يبين ما يلي:[1]

- العمليات التي تساهم في تغيير الذمة المالية للمؤسسة؛
- وسائل التمويل الجديدة سواء الداخلية منها أو الخارجية.

ومن فوائد قائمة مصادر الأموال كأداة تحليلية نجد أيضا:[2]

- بيان الكيفية التي استعملت فيها أرباح المؤسسة؛
- المساعدة في تفسير أسباب ارتفاع آو انخفاض نسبة الأرباح الموزعة من الأرباح المحققة؛
- بيان أسباب الاقتراض ومصادر تمويل التوسعات؛
- توضيح جوانب القوة والضعف للمصادر والاستخدامات؛
- تقديم معلومات مناسبة لإدارة المؤسسة لاستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات السليمة في المستقبل.

3.2 الانتقادات الموجهة لجداول التمويل

-من الانتقادات الموجهة لجداول التمويل رغم الإضافات التي قدمها نجد:[3]

- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا إلا انه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل وكان من الأحرى إقصاؤها؛

[1] Josette peyard. Op cit, p163

[2] عبد الحليم كراجة، وآخرون، مرجع سابق، ص158.

[3] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص115.

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر الخارجة عن الاستغلال بالرغم من انه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي؛

-التغير في الخزينة المتحصل عليها من الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز.

وفي الأخير نخلص انه ونظرا للتطور السريع في النظرية المالية وأساليب التحليل المالي لم تستطع جداول التمويل التأقلم مع المتطلبات الجديدة للمحلل المالي الذي يبحث دوما عن مواطن العجز وطرق معالجتها.

3. التحليل باستخدام جدول التدفقات النقدية

من بين المتطلبات الجديدة الإجابة عن الانتقادات الموجهة لجداول التمويل، ولتحقيق هذه الإجابات جاءت جداول التدفقات المالية للخزينة وهي خطوة مهمة لتطوير جداول التمويل، و بناءا على الانتقاد الأساسي لجداول التمويل والمتمثل في عدم تفصيله لمصادر تشكيل الخزينة يمكننا تحليل التدفقات النقدية والذي يهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة والمتمثلة في:[1]

- تدفقات النقدية من النشاط التشغيلي:

تشمل الأنشطة الرئيسية المولدة لإيراد الوحدة الاقتصادية والمتعلقة بطبيعة نشاطها والتي تعتمد عليها بشكل فاعل في ممارسة نشاطها، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تصنف ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

- تدفقات الاستثمار:

وهي الأنشطة المتمثلة في امتلاك الأصول الطويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود المعادلة للنقدية.

- تدفقات دورة التمويل:

تتمثل في الأنشطة التي ينتج عنها تغير في حجم ومكونات حقوق الملكية بالإضافة إلى عمليات الاقتراض أي الحصول على القروض أو تسديدها.

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول و الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007،ص 483 .

1.3 بناء جدول تدفقات الخزينة

الغرض من إعداد جول تدفقات الخزينة هو الإجابة على سؤال مفاده هل المؤسسة قادرة على توليد التدفقات النقدية الكافية لمواجهة الديون وفوائدها المترتبة عنها من جهة، ومن جهة أخرى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد لتلبية طموحات المساهمين وتحقيق الاستثمارات الضرورية للاستمرار والتوسع مستقبلا.

ولإعداد كشف التدفق النقدي لابد من توافر قائمتين من قوائم المركز المالي وجدول حسابات النتائج للسنة المراد إعداد كشف التدفق النقدي عنها ويتم وفقا للمراحل الآتية:

- المرحلة الأولى: إجراء الفرق بين ميزانيتين اقتصاديتين لفترتين متتاليتين ثم تحليل حسابات النتائج من اجل حساب المؤشرات المالية المتعلقة بالخزينة
- المرحلة الثانية: توزيع التدفقات المالية وفقا لدورة الاستغلال والاستثمار والتمويل.
- المرحلة الثالثة: تصنيف التدفقات المالية حسب نموذج جدول تدفقات الخزينة المستخدم.

وفيما يلي سنعرض نموذج لجدول التدفق النقدي (جدول الخزينة)

الجدول رقم(14): التدفقات النقدية للوظائف الأساسية للمؤسسة

بنية جدول الخزينة
عمليات الاستغلال
القدرة على التمويل الذاتي
التغير في رم ع
تدفق خزينة الاستغلال (FTE)
عمليات الاستثمار
التحصل على الاستثمار
التنازل على الاستثمار
تدفق خزينة الاستثمار (FTI)
عمليات التمويل
الزيادة في رأس المال
أرباح أسهم موزعة
قروض جديدة
تسديد القروض
تدفق خزينة التمويل (FTF)
تدفق الخزينة الإجمالي(FTE+FTI+FTF)

Source: Pierre Pauchere **,Mesure de la performance financier de l'entreprise**, OPU, Alger1993,Page 125.

من البنية السابقة يجب أن يغطي تدفق خزينة الاستغلال لتدفق خزينة الاستثمار بمعنى يجب أن يكون تدفق خزينة الاستغلال اكبر من تدفق خزينة الاستثمار حتى يكون أداء المؤسسة في وضعيته المثلى، أما إذا كان التدفق النقدي للاستغلال اصغر من الصفر (سالب) فهي في حالة عجز.[1]

من العلاقة الأخيرة فان: الخزينة = خزينة دورة الاستغلال +حزينة دورة الاستثمار + خزينة التمويل.

2.3 المؤشرات المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم وجودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات جدول حسابات النتائج وبيانات التدفقات النقدية وهذا ما أكدته دراسة (Lielke and Giacomine 1988) ويمكن أن نستعرض مجموعة من المؤشرات هي كالتالي.[2]

1.2.3 مقاييس جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على أساس النقدي، إن هذا المقياس يؤشر على مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصلة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، إذ أن ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس، كذلك كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح.[3]

إضافة إلى ذلك فان تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية سوف يمكن من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال مقارنتها مع المؤسسات الاقتصادية المماثلة لها، ومن بين أهم المؤشرات نجد:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ المتطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل).

يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات القصيرة الأجل.[4]

- مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) ÷ صافي الدخل

---

[1] Pierre Pauchere ,**Mesure de la performance financier de l'entreprise** , OPU, Alger1993,P.125.

[2] منير محمد شاكر، وآخرون، مرجع سابق، ص164.

[3] محمد مطر،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006،ص162.

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص214.

توضح النسبة السابقة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

- نسبة التدفق النقدي التشغيلي= جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية÷ صافي المبيعات.

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية من زبائنها[1]، وعموما تهدف المؤشرات الثلاثة إلى تحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية.

- مؤشر العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ إجمالي الموجودات.

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة الموجودات على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ونشير إلى أن هذه النسب تخص الأنشطة التشغيلية وهناك نسب أخرى تمس باقي أنشطة المؤسسة.

2.2.3 مقاييس جودة السيولة

توفر السيولة جانب لامان للمؤسسات الاقتصادية من خلال القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، لأنه ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يسمح للمؤسسة أن تستخدمه في عملياتها التوسعية أو تسديد الديون الطويلة الأجل، وإذا كان سالبا فهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع الوفاء بالالتزامات القصيرة وعليها أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز.

ومن خلال قائمة التدفقات النقدية يمكن استنباط مجموعة من المؤشرات التي يستعملها المحلل المالي لتقييم جودة سيولة المؤسسة من بينها:

- نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

توضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.[2]

- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل).

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية

[1] عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان- الأردن، 2000، 165.
2 منير محمد شاكر، وآخرون، مرجع سابق ، ص ص 165.

- نسبة الفائدة المدفوعة وتحسب انطلاقا من العلاقة أدناه:

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة÷صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يعكس هذا المؤشر مدى استيفاء النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض وأي ارتفاع لهذه النسبة يؤشر إلى مشاكل في السيولة.

المبحث الرابع: بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب حديث لتقييم الأداء

اعتمدت المؤسسات أسلوبا جديدا لقياس أدائها يتجاوز قصور الأساليب التقليدية الساكنة وحتى الديناميكية التي تركز على بعد واحد وهو البعد المالي.

ففي بدايات التسعينات ظهر أسلوب جديد في تقييم الأداء وهو ما يعرف باسم بطاقة الأداء المتوازن و طرحت بطاقة قياس الأداء المتوازن بواسطة روبرت كابلان وديفيد نورتن(Kaplan and Norton) ونوقشت لأول مرة في جامعة هارفارد عام 1992.

وتعتمد بطاقة الأداء المتوازن على الرؤية والأهداف الإستراتيجية، التي يتم ترجمتها إلي نظام لمقاييس الأداء، ينعكس بدوره في صورة اهتمام وتوجه استراتيجي عام، يسعى كل فرد في المنظمة إلى تحقيقه.

هذا الأسلوب يقيم أداء المؤسسة بشكل متكامل و يساعد المؤسسة على قياس أدائها الإستراتيجي والتشغيلي ،حيث يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة: المالية وغير المالية، الملموسة وغير الملموسة ، الداخلية والخارجية، كما يهتم بالمجالات المعنوية كالتعلم والنمو والإبداع والابتكار، بالإضافة إلى الموارد البشرية وتنميتها وتحقيق رضاها وتمكينها.

كل هذه المميزات تقودنا إلى ضرورة الاطلاع أكثر على بطاقة الأداء المتوازن

1. تعريف بطاقة الأداء المتوازن

عرفت بطاقة الأداء المتوازن على أنها "أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة إستراتيجية المنشاة إلي أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنشاة".[1]

كماعرفت بأنها " تعمل على تعزيز التوازن بين المقاييس الإستراتجية في محاولة تحقيق الأهداف طويلة الأجل التي يستوجب على الشركة تحقيقها بحيث تترجم البطاقة أهداف الشركة وإستراتيجيتها إلى مجموعة من

[1] مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان ،2013، ص 14.

الإجراءات والتي تمثل إطار عمل تطبيق وتنفيذ هذه الإستراتيجية وتقيس أدائها من أربعة اتجاهات هي: المالي والعملاء والعمليات التشغيلية الداخلية والتعلم".[1]

من خلال التعاريف نستنتج أن بطاقة الأداء المتوازن هي أداة تعمل على التقييم الشامل لأداء المؤسسة بحيث تأخذ البعد الاستراتيجي للأداء للتتجاوز المدى القصير والمتوسط الذي يتناوله التحليل المالي من خلال أساليبه التقليدية وتتجاوز محيط المؤسسة الداخلي لتأخذ بعد العملاء(الزبائن) بعين الاعتبار.

وسميت بطاقة الأداء بالمتوازنة لأنها:[2]

- توازن بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل،
- تراعي المؤشرات المالية وغير المالية؛
- تقيس الأداء الحالي والماضي والمستقبلي؛
- تركز على تحسين العمليات؛
- تقيس الأداء الداخلي والخارجي من خلال المعلومات التي يتم تبادلها بين المحاور الأربعة.

2. الخصائص المميزة لبطاقة الأداء المتوازن

قدم (Robert.S. Kaplan et David .P. Norton) مقياس الأداء المتوازن كأداة متكاملة و مركبة لقياس و إدارة الأداء الاستراتيجي، انطلاقا من تزايد الضغوط التنافسية على تنظيمات الأعمال، و كذا نتيجة لقصور النظام التقليدي لقياس الأداء على الوفاء بالمعلومات اللازمة لإدارة الأداء الاستراتيجي، و يمكن تجميع السمات الأساسية التي تميز مقياس الأداء المتوازن في مجموعة الملامح الأساسية التالية:[3]

- يعد مقياس الأداء المتوازن نموذج رباعي الأبعاد انطلاقا من المنظورات الأربعة التي يقوم عليها و هي منظور الأداء المالي و منظور العلاقات مع العملاء و منظور عمليات التشغيل الداخلية و منظور عمليات التعلم و النمو؛
- تقسم بطاقة الأداء المتوازن كل منظور إلى خمس مكونات أساسية هي : الهدف الاستراتيجي الفرعي، المؤشرات، القيم المستهدفة، الخطوات الإجرائية و المبادرات، القيم الفعلية؛

[1] ا بوبكر مفتاح شابون، **بطاقة الأداء المتوازن**، المجلد 12، العدد1، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، طرابلس ،ليبيا، 2013، ص 83.
[2] Hélène Loning et al, **Le contrôle de gestion,** organisation et mise en ouvre, [2ème] édition, Dunod, Paris, 2003, P.159
[3] جودة عبد الرؤوف محمد زغلول، **استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي و التشغيلي للأصول الفكرية**، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي و العشرين"، السعودية، 08-19 ماي 2010، ص، 13.

- يقوم مقياس الأداء المتوازن على أساس مزج المؤشرات المالية بالمؤشرات غير المالية بهدف التعرف على مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية كميا و ماليا؛
- يربط مقياس الأداء المتوازن مؤشرات الأداء الأساسية المالية و غير المالية الخاصة بكل منظور مع الأهداف الإستراتيجية الفرعية المستمدة أساسا من إستراتيجية تنظيم الأعمال؛
- يتسم مقياس الأداء المتوازن بمحدودية عدد مؤشرات الأداء الأساسية، انطلاقا من خاصية الرشد المحدود، و خاصية عدم إتاحة معلومات أكثر من الطاقة التحليلية لمتخذ القرار؛
- يقوم مقياس الأداء المتوازن على أساس مجموعة من الروابط الراسية السببية بين الأهداف الإستراتيجية الفرعية و بعضها البعض و بين مؤشرات الأداء الأساسية و بعضها البعض، وذلك من خلال ما يعرف بعلاقات السبب و النتيجة التي تتضمنها الخريطة الإستراتيجية؛
- يتطلب مقياس الأداء المتوازن توافر نظام معلومات و بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات، تتيح استخدام نظم التقرير البرمجية، لتدفق المعلومات راسيا و أفقيا في الوقت المحدد؛
- يتطلب مقياس الأداء المتوازن وجود وحدة إدارية مستقلة في الهيكل التنظيمي، تتبع مباشرة مجلس الإدارة، و تتولى الإشراف على إدارة الأداء الاستراتيجي و ربطه مع الأداء التشغيلي.

3. أهداف بطاقة الأداء المتوازن

استخدام بطاقة الأداء المتوازن إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:[1]

– تهدف البطاقة للربط بين الرقابة التشغيلية على المدى القصير مع توازن الرؤية الإستراتيجية على المدى الطويل؛

- مراقبة العمليات اليومية وأثرها على التطورات المستقبلية؛
- التركيز على محاور التوازن الرباعي للأداء المؤسسي؛
- تهيئة الإطار العملي لترجمة الإستراتيجية إلى مفاهيم تنفيذية؛
- تطوير منهج تكاملي بين الإستراتيجية والعمليات؛
- تهيئة وتوضيح مسار الرؤية الإستراتيجية لكافة العاملين؛
- دعم التواصل بين الإستراتيجية وتنفيذ العمليات والتأكد من توافر المتطلبات؛
- إدخال الاستدامة(البعد البيئي) في العمليات التشغيلية للمنظمة؛

[1] صالح بلاسكة، **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف،2011-2012، ص26.

كما تهدف بطاقة الأداء المتوازن إلى جعل المؤسسات قادرة على متابعة ليس فقط النتائج المالية، ولكن كذلك قيادة وتنمية الكفاءات والحصول على موارد غير ملموسة[1].

- تحقيق التوازن بين الأهداف الإدارية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل؛

4. محاور بطاقة الأداء المتوازن

بطاقة الأداء المتوازن تمكن المنظمة من تقييم الأداء على نحو متكامل عن طريق ربط الأهداف المتعددة التي تسعى المنظمة لتحقيقها و ذلك بهدف تدعيم موقفها التنافسي، و يتم في البطاقة ترجمة رؤية المنظمة و استراتيجياتها إلى أهداف و مقاييس يتم تبويبها في أربعة أبعاد يقوم كل منها بتقييم الأداء من منظور مختلف، فيتم تقييم الأداء من منظور المساهمين و العملاء و العمليات التشغيلية الداخلية و التعلم و النمو. إذن بطاقة الأداء المتوازن نابعة من فكرة متعددة الأبعاد لقياس الأداء الكلي حيث تسمح بالقياس على مستوى أربع محاور أو أبعاد رئيسية وهي:

1.4 **المحور المالي**

كيف يجب أن تظهر المؤسسة أمام المستثمرين وحملة الأسهم؟ وهو البعد الأول و الأهم في نموذج بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء الإستراتيجية.

يمكن اعتبار الهدف المالي هو خلق قيمة لحملة الأسهم، وقد حظي هدف تعظيم ثروة الملاك بقبول واسع كهدف رئيسي لمنشآت الأعمال حيث يهتم المستثمرون بمدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح وتوزيعات طويلة الأجل على المساهمين ولقد عرض(Kaplan & Norton) إستراتيجيتين يمكن للمنشأة إتباعهما لتحقيق أهدافها المالية هما إستراتيجية نمو الإيرادات من خلال تعظيم المبيعات للعملاء الحاليين وفتح أسواق جديدة وإستراتيجية تحسين الإنتاجية من خلال تخفيض التكاليف و استغلال الأصول. ومن مقاييسه العائد على رأس المال المستثمر، نسبة رأس المال العامل، معدل نمو المبيعات ، ربحية خط الإنتاج ، الدخل التشغيلي كما يرد في قائمة الدخل، والقيمة الإقتصادية المضافة.[2]

ويتضمن هذا البعد عددا من المعايير الإستراتيجية منها :معيار تحقيق الربح العادل، والذي يشكل هدفا استراتيجيا تسعى معظم المنظمات للوصول إليه، ومعيار النمو المتوازن لمزيج الإيرادات من النشاطات الاستثمارية، ومعيار تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن؛ وذلك لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة، ومعيار

[1] Jean Brilman, Jacquee Hérard**, Les meilleurs pratiques de management**, 6 ème édition, edition d'Organisation, Paris, 2008, P. 210

[2] احمد عارف محروس، **القياس المتوازن في ظل تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة لفاعلية تحقيق رقابة تكاليف الجودة في المنشات الخدمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، مصر، 2013، 89.

تعظيم الثروة للمساهمين والمودعين من خلال تحقيق عوائد حقيقية على الاستثمار، ومعيار تحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

2.4 محور الزبائن

ما مدى تحقيق متطلبات الزبائن؟ كيف يرى الزبائن منتجات المؤسسة وخدماتها؟ كيف يجب أن تظهر المؤسسة أمام زبائنها؟ هذه هي الأسئلة المتعلقة بمحور العملاء، حيث يعد هذا محور ذو أهمية بالغة لأنه يتعلق بالزبون ولأن بقاء المؤسسة مرهون بوفاء الزبون لها من مجرد رضا الزبون إلى وفاء دائم.

إن المنظمة تحتاج إلى إن توجه اهتمامها إلى تلبية احتياجات و رغبات عملائها لان هؤلاء العملاء هم الذين يدفعون للمنظمة لتغطية التكاليف و تحقيق الأرباح، من خلال هذا المنظور توضع مؤشرات تعكس وضع العميل بالنسبة للمنظمة مثل: رضا الزبائن، الحصة السوقية، درجة الولاء، القدرة على الاحتفاظ بالزبون، القدرة على جذب العميل، و ربحية العميل.[1]

كما يمكن معرفة أو قياس أداء المؤسسة لهذا المحور من خلال القيام باستبيان العملاء أو رجال البيع أو من خلال الرسائل أو الاتصالات الهاتفية.

3.4 **محور العمليات الداخلية:** ما هي العمليات التي تتميز بها المؤسسة عن منافسيها؟

يتعلق هذا المحور بتقييم جميع الأنشطة والعمليات الداخلية الحيوية التي تتميز بها المؤسسة عن غيرها من المؤسسات المنافسة، وهذه العمليات يتم من خلالها مقابلة أهداف المساهمين بواسطة زيادة ثروة المساهمين، و يركز هذا المحور على العلاقة مع الزبون حيث تسعى المنظمة لتحقيق رضا الزبون و السعي إلى تلبية احتياجاته بل وتخطي توقعاته، و تبدو هنا أهمية سرعة الاستجابة لطلبات الزبائن و سرعة التسليم و جودة المنتجات و مطابقتها لاحتياجاتهم، و انعكاس ذلك على العلاقة الطيبة للزبائن و زيادة ولائهم و انتمائهم للمنظمة.

4.4 محور التعلم والنمو

يركز هذا المحور على قياس و مراقبة مشاريع التطوير و التحسين التي قد لا يكون تأثيرها مباشرا على العوائد بحيث يتم تتبع تحقيق الأهداف و مدى فعاليتها، ويهدف هذا المحور أيضا إلى دفع و توجيه الأفراد نحو التطوير و التحسين الضروري من أجل البقاء في عالم مليئ بالتطورات و القفزات التكنولوجية السريعة.

[1] زينب احمد عزيز حسين، **نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم الأداء**، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة و القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، 6 –8 نوفمبر 2001، مصر، ص 276.

كما يحدد هذا الجانب القدرات التي يجب أن تنمو فيها المنظمة من أجل تحقيق عمليات داخلية عالية المستوى التي تخلق قيمة للعملاء و المساهمين، اذ يؤكد جانب النمو و التعلم على ثلاث قدرات : قدرات الموظف و إعادة توجيهها (تعليم و تطوير الموظفين، قياس رضا الموظفين، وفاء الموظفين، إنتاجية الموظفين...)، فعالية أنظمة المعلومات، التحفيز و تحمل الأجراء للمسؤولية.

بالنسبة لكل محور من هذه المحاور الأربعة يتم تحديد الأهداف و إظهارها من خلال المؤشرات مع قيمها المستهدفة و دمج المبادرات من أجل التعديل مع الأهداف الإستراتيجية، حيث أن الانسجام الكلي بين المحاور الأربعة يعرض نموذجا لقياس أداء المؤسسة من خلال رؤية عرضية لنشاطاتها من أجل تنسيق الإستراتيجية مع الأنظمة التنفيذية.

خلاصة الفصل الثالث

تم التطرق للتحليل المالي الذي يعتبر من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية وذلك للضرورة التي تمليها متطلبات التسيير من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء بناءا على مجموعة من الأدوات التحليلية ومن بين أهما النسب المالية وهي من أقدم الأدوات وأكثرها استعمالا حيث يستعين بها المحلل المالي ونشير إلى أن النسبة كرقم ليس لها معنى دون تفسير ومقارنتها مع نسب مرجعية.

ومن خلال الفصل أيضا تم تناول التحليل باستخدام رأس المال العامل سيولة الذي يمكن من خلاله الكشف عن أوجه الضعف والقوة في جانب أو جوانب معينة من نشاط المؤسسة.

أيضا تم التطرق إلى التحليل المالي باستخدام جداول التمويل والتدفقات النقدية كتحليل ديناميكي يتجاوز قصور التحليل الساكن وفيه تم التطرق إلى جوانب القوة ونقاط الضعف لهذا النوع من التحليل ثم تم تناول التحليل باستخدام بطاقة الأداء المتوازن كأسلوب حديث.

ومن خلال كل الأدوات المستعرضة في هذا الفصل ما هو إلا دليل على أهمية التحليل المالي كأداة تحليلية تقييمية وهذه الأهمية يمليها التطور السريع الذي يشهده العالم من الناحية الاقتصادية، إذ أصبح تقييم وتشخيص المؤسسة واتخاذ القرارات من الأشياء المهمة جدا وذلك لتعدد الأطراف المهتمة بالمؤسسة التي تشكل في نفس الوقت محيط لها، إذ أصبح اتخاذ أي قرار الناتج بدوره عن تقييم أداء المؤسسة ذو اثر فعال لصالح المؤسسة مهما كانت نتيجة التقييم.

الفصل الرابع:
انعكاسات النظام المحاسبي المالي
على التحليل المالي

تمهيد:

لقد تم تناول في الجانب النظري لمرجعية إعداد النظام المحاسبي المالي الممثلة في المعايير المحاسبية الدولية، كذلك التحليل المالي من خلال بعض أدواته التحليلية الشائعة الاستخدام التي يعتمد عليها مسيرو المؤسسات في تشخيص مختلف جوانب أداء المؤسسة، بغية الوصول إلى معلومات تدلهم على مدى تحكم المؤسسة في عملياتها التي تقوم بها ومدى الالتزام بما هو مخطط وكذلك توفر لهم تشخيصا لوضعية المؤسسة.

ورغبة منا في إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لإظهار مختلف التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، التي بإمكانها التأثير على القوائم المالية، و مدى استجابة هذه الأخيرة لعملية التحليل المالي، لذلك تمت دراسة عينة من المؤسسات الجزائري والتي تمثلت في شركة الإخوة عموري لصناعة الأجر الأحمر و كذلك المؤسسة الأم لمجمع صيدال، بغية إظهار مختلف التغيرات التي طرأت على القوائم المالية سواء من ناحية الشكل أو المضمون وهذا بالمقارنة مع القوائم المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني.

لذلك تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: انعكاس النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية لشركة الإخوة عموري

المبحث الثاني: انعكاس النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في شركة الاخوة عموري

المبحث الثالث: انعكاس النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

المبحث الرابع: انعكاس النظام المحاسبي المالي على على التحليل المالي للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

المبحث الأول: انعكاس النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية لشركة الإخوة عموري

1. التعريف بشركة الإخوة عموري

شركة الإخوة عموري لصناعة الأجر الأحمر بمختلف أنواعه، هي شركة ذات المسؤولية المحدودة ، تقع بالمنطقة الصناعية سيدي غزال بولاية بسكرة، تعمل هذه الشركة على إنتاج مختلف أنواع الأجر الأحمر والذي يستعمل في البناء.

بدأت هذه الشركة نشاطها الفعلي بتاريخ 01-01-2001، برأس مال اجتماعي قدره 00 000 000 4 دج و بطاقة إنتاجية تقدر بـ: 000 70 طن سنويا، وتتربع هذه الشركة على مساحة تقدر بـ 000 40 م^2

كما أن هذه المساحة مقسمة إلى جزأين حيث الجزء الأول عبارة عن مساحة مغطاة خاصة بالإنتاج وتقدر مساحتها بـ 6000 م^2، أما الجزء الثاني فهو عبارة عن مساحة تستعمل كمخازن وموقف لمختلف معدات النقل والسيارات.

في مارس من سنة 2003 تم توسعة المؤسسة من خلال تجديد الآلات والمعدات الإنتاجية لتصبح الطاقة الإنتاجية الإجمالية تقدر بـ: 000 120 طن سنويا بعدما كانت 000 70 طن سنويا ليرتفع رأس المال الشركة إلى 000 000 5200 دج.

بالنسبة للهيكل التنظيمي للشركة فإنها تتضمن مديرية الموارد البشرية، المديرية التقنية، المديرية التجارية، مديرية الأشغال والهندسة المدنية، مديرية المالية والمحاسبة وهذه الأخيرة فمهمتها تتمثل في تسجيل كل العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها الشركة، إضافة إلى ذلك فهي تقوم بإعداد مختلف الميزانيات التقديرية و الجرد السنوي لمختلف أصولها وكذلك إجراء ملية التدقيق والمراجعة للحسابات.

2. عرض ميزانيات شركة الإخوة عموري وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

فيما يلي عرض الميزانية المالية للشركة محل الدراسة لسنة 2011 اعتمادا على الملحق رقم(1)، والملحق رقم (2) وكذلك الميزانية المحاسبية وفق المخطط الوطني الحاسبي، وقد تم إعدادها اعتمادا على ميزان المراجعة الموضح في الملحق رقم (03) وكذلك التعليمة الصادرة عن وزارة المالية رقم 02 بتاريخ 29-10-2009. والتي تتضمن التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي في الملحق رقم (04).

جدول رقم (15): أصول شركة الإخوة عموري للأجر وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011

الأصول	القيمة الإجمالية 2011	الاهتلاكات- تدني القيمة 2011	القيمة المحاسبية 2011	الدورة السابقة 2010
الأصول غير الجارية				
الأراضي	4 159 050	---	4 159 050	4 159 050
المباني	61 829 588.34	22 959 079	38870509.19	53895161.71
التثبيتات العينية الأخرى	1014290868.26	619093203.66	395 197 664.6	313 726 987.52
قيم مادية قيد الانجاز	-------			76 562 110.48
تثبيتات ممنوح امتيازها	1 820 000	770 000	1 050 000	1 820 000
التثبيتات مالية				
ودائع وكفالات مدفوعة	6 520 000		6 520 000	2 282 723
قروض وحسابات دائنة خاصة بعقد إيجار تمويل	173 000 000		173 000 000	65 000 000
تثبيتات مالية	**179 520 000**	----	**179 520 000**	**67 282 723**
ضرائب مؤجلة على الأصول	60 572	---	60 572	60 572
مجموع الأصول غير الجارية	**1 261 680 078.6**	**642 822 282.81**	**618 857 795.79**	**517 506 604.71**
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	75 571 214.09	---	75 571 214.09	74 292 410.44
الزبائن	6 103 002.21	26 149.20	6 076 853.01	3 828 267.92
المدينون الآخرون	68 079 927.10	-----	68 079 927.10	7 848 986.52
الضرائب وماشابها	2 278 958 .24	---	2 278 958 .24	4 234 225.15
أموال الخزينة	41 959 687.50	---	41 959 687.50	53 689 895.91
مجموع الأصول الجارية	**193 992 789.14**	**26 149.20**	**193 966 639.94**	**143 893 785.94**
مجموع الأصول	**1 455 672 867.74**	**642 848 432.01**	**812 824 435.73**	**661 400 390.65**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (16): خصوم شركة الإخوة عموري للأجر وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011

الخصوم	مبالغ السنة الجارية 2011	الدورة السابقة 2010
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	52 000 000.00	52 000 000.00
العلاوات والاحتياطات(احتياطات مدمجة)	2 600 000.00	2 328 277.03
محول من جديد	89 575 285.12	29 238 224.94
نتيجة الدورة	161 497 724.16	82 144 656.94
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**305 673 009.28**	**165 711 158.91**
الخصوم غير الجارية الأخرى		
قروض وديون المالية	20 000 000.00	20 000 000.00
الضرائب المؤجلة المرصود لها	22 066 854.52	15 205 945.36
مجموع الخصوم غير الجارية الأخرى	**42 066 854.52**	**35 205 945.36**
الخصوم الجارية (المتداولة) د ق م		
الموردون والحسابات الملحقة	281 936 846.18	269 205 026.54
الضرائب	5 793 837.51	5 149 921.13
ديون أخرى	177 353 888.24	186 128 338.71
مجموع الخصوم المتداولة: د ق م	**465 084 571.93**	**460 483 286.38**
مجموع الخصوم	**812 824 435.73**	**661 400 390.65**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

جدول رقم (17): أصول شركة الإخوة عموري للأجر وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011

رقم الحساب	الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات و المؤونات	المبلغ الصافي
	مجموع الأصول الثابتة			
220	الأراضي	4 159 050	------	4 159 050
240	مباني	61 829 588.34	22 959 079.15	38 870 509.19
242	منشات مركبة	484 037 553.26	380 976 175.79	103 061 377.47
	تثبيتات عينية أخرى	530 313 887	238 117 027.87	292 196 859.13
	مجموع الاستثمارات	**1 080 340 078.60**	**642 052 282.81**	**438 287 795.79**
31	مواد أولية	75 268 256.89		75 268 256.89
35	منتجات تامة	302 957.20		302 957.20
	مجموع المخزونات	**75 571 214.09**		**75 571 214.09**
42	حقوق الاستثمار	244 409 921.79	----	244 409 921.79
43	حقوق المخزون	3 911 526.55	----	3 911 526.55
44	حقوق على الشركات والشركات الحليفة	54 946	----	54 946
47	حقوق على العملاء	6 103 002.21	**26 149.20**	**6 076 853.01**
48	قيم جاهزة:مج	41 959 687.50	------	41 959 687.50
	مجموع الحقوق	**296 439 084.05**	**26 149.20**	**296 412 934.85**
	مجموع الأصول المتداولة	**372 010 298.14**	**26 149.20**	**371 984 148.94**
	مجموع الأصول	**1452 350 376.74**	**642 078 432.01**	**810 271 944.73**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

جدول رقم (18): خصوم شركة الإخوة عموري للأجر وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011

رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
	الأموال الخاصة	
10	راس المال الجماعي	52 000 000
13	احتياطي	2 600 000
18	نتيجة رهن التخصيص	81 872 936.66
	نتيجة الفترة	**162006336.96**
	مجموع الأموال الخاصة	**298 479 273.62**
52	دائنو الاستثمار	219 989 741.75
53	ديون المخزون	44 127 104.43
54	محجوزات للحساب	7 446 000.14
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	92 871 031.95
56	ديون الاستغلال.	69 379 097.9
57	تسبيقات تجارية	77 786 734.44
50	حسابات دائنة للأصول	192 960 .50
	مجموع الديون	511 792 671.11
	مجموع الخصوم	**810 271 944.73**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

3. مقارنة عرض الميزانيات وفق النظام و المخطط المحاسبيين لشركة الإخوة عموري

إن البحث عن انعكاسات النظام المحاسبي المالي على مختلف القوائم المالية يمكن أن يظهر من خلال الملاحظة ويتجسد ذلك من شكل الميزانية أو طريقة عرض الميزانية المالية حيث و من خلال المقارنة بين الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والمعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني نجد انه :

تصنف بنود الميزانية إلى أصول غير جارية "أصول ثابتة" و"أصول متداولة" وهذا ما كان معمولا به في التحليل المالي.

وبالتالي وفق النظام المحاسبي المالي لا يقوم المحلل المالي لعملية التحويل السابقة التي تتطلب معلومات كثيرة حيث من الصعب أن يلم المحلل المالي بكل المعطيات، و خاصة إذا كان المحلل المالي من خارج المؤسسة، في حين نجد الميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني فيها البنود مبعثرة إن صح التعبير لأنه يوجد بنود هي في الأصل غير جارية وتبوب ضمن بنود الأصول الجارية مثل سندات المساهمة والكفالات المدفوعة .....الخ.

1.3. مقارنة الأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني.

الجدول الموالي يبين مقارنة بين الأصول غير الجارية (الثابتة) وفقا للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي.

جدول رقم (19): الأصول غير الجارية لشركة الاخوة عموري وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011

الأصول وفق SCF	المبلغ الصافي	الأصول وفق PCN	المبلغ الصافي
الأراضي	4 159 050	الأراضي	4 159 050
المباني	38870509.19	مباني	38 870 509.19
التثبيتات العينية الأخرى	395 197 664.6	منشات مركبة	103 061 377.47
قيم مادية قيد الانجاز		تثبيتات عينية اخرى	292 196 859.13
تثبيتات ممنوح امتيازها	1 050 000		
تثبيتات مالية			
ودائع وكفالات مدفوعة	6 520 000		
قروض خاصة بعقد إيجار تمويل	173 000 000		
تثبيتات مالية	**179 520 000**		
ضرائب مؤجلة على الأصول	60 572		
مجموع الأصول غير الجارية	**618 857 795.79**	**مجموع الاستثمارات**	**438 287 795.79**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول غير الجارية في الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي والتي تقدر قيمتها بـ **618 857 795.79 دج** اكبر منها في المخطط المحاسبي الوطني التي كانت قيمتها تقدر بـ: **438 287 795.79** دج و يرجع ذلك لأن هناك بنودا كانت ضمن عناصر الحقوق في المخطط المحاسبي الوطني و أصبحت تصنف ضمن الأصول الثابتة " أصول غير جارية " وفق النظام المحاسبي المالي وهذه البنود هي الكفالات المدفوعة وقيمتها 6520000 دج وكذلك بند تثبيتات في شكل امتياز وقيمته 1050000 دج الذي لم يكن يدرج ضمن عناصر الأصول في المخطط الوطني المحاسبي إضافة إلى ذلك نجد ما قيمته 173000000 دج مصنف ضمن التثبيتات المالية.

إن هذا الاختلاف في القيم يؤدي بدورة إلى اختلاف في القرارات التي يتخذها المحلل المالي لان الاختلاف في القيم يتبعه اختلاف في النسب المالية المشتقة من مختلف القوائم المالية وبالتالي اختلاف في التعاليق والاستنتاجات ومن ثم القرارات.

2.3. مقارنة الأصول الجارية وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

فيما يلي جدول يبين مقارنة بين الأصول الجارية(المتداولة) وفقا للنظام والمخطط المحاسبيين.

جدول رقم (20): الأصول الجارية لشركة الإخوة عموري وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011

الأصول وفق PCN	المبلغ الصافي	الأصول وفق SCF	المبلغ الصافي
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	75 571 214.09	مواد اولية	75 268 256.89
		منتجات تامة	302 957.20
		مجموع المخزونات	**75 571 214.09**
الزبائن	6 076 853.01	حقوق على العملاء	6 076 853.01
		حقوق الاستثمار	244 409 921.79
الضرائب وماشابها	2 278 958 .24	حقوق المخزون	3 911 526.55
المدينون الآخرون	68 079 927.10	حقوق على الشركات والشركات الحليفة	54 946
أموال الخزينة	41 959 687.50	قيم جاهزة	41 959 687.50
		مجموع الحقوق	**296 412 934.85**
مجموع الأصول الجارية	193 966 639.94	مجموع الأصول المتداولة	371 984 148.94

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الأصول الجارية "المتداولة" وفق النظام المحاسبي المالي اقل من قيمتها وفق المخطط المحاسبي الوطني حيث بلغت هذه الأخيرة 639.94 966 193 دج في النظام المحاسبي المالي، في حين بلغت قيمتها في المخطط الوطني المحاسبي 148.94 984 371 دج.

يرجع ذلك لان قيمة الاستثمارات المالية التي كانت تصنف ضمن عناصر الحقوق في المخطط الوطني المحاسبي أصبحت تصنف ضمن عناصر الأصول غير الجارية في النظام المحاسبي المالي.

وهذا تطبيقا لمبدأ سيولة الأصول لأنها في الأصل استثمارات طويلة الأجل بمعنى يتم تحويلها إلى السيولة عادة خلال مدة تتجاوز سنة.

بالتالي هذا التغير في القيمة وهو تغير كبير يؤدي إلى تغير واضح في قيمة النسب المحسوبة انطلاقا من قيمة المخزونات أو مجموع الأصول المتداولة باعتبارها عنصر من العناصر التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل وكذا الطويلة الأجل.

إذن أي قرار كان يبنى على مختلف النسب وفقا لمعطيات المخطط الوطني المحاسبي سيكون مغايرا إذا ما اعتمدنا بيانات ومعلومات النظام المحاسبي المالي ويمكن إبراز ذلك لاحقا من خلال حساب مختلف النسب وفقا للنظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني.

3.3. مقارنة الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

أما من ناحية الخصوم فهي بدورها اختلفت فيها مجاميع الكتل المشكلة للخصوم وفيما يلي الجدول الذي نظهر من خلاله خصوم الشركة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي.

جدول رقم (21): خصوم شركة الإخوة عموري للأجر وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011

الخصوم وفق SCF	المبلغ	الخصوم وفق PCN	المبلغ
رؤوس الأموال الخاصة		الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	52 000 000.00	راس المال الجماعي	52 000 000
العلاوات والاحتياطات(احتياطات مدمجة)	2 600 000.00	احتياطي	2 600 000
محول من جديد	89 575 285.12	نتيجة رهن التخصيص	81 872 936.66
نتيجة الدورة	161 497 724.16	نتيجة الفترة	162006336.96
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	305 673 009.28	مجموع الأموال الخاصة	298 479 273.62
قروض وديون المالية	20 000 000.00	دائنو الاستثمار	219 989 741.75
الضرائب المؤجلة المرصود لها	22 066 854.52	ديون المخزون	44 127 104.43
مجموع الخصوم غير الجارية الأخرى	42 066 854.52	محجوزات للحساب	7 446 000.14
		ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	92 871 031.95
الموردون والحسابات الملحقة	281 936 846.18	ديون الاستغلال.	69 379 097.9
الضرائب	5 793 837.51	تسبيقات تجارية	77 786 734.44
ديون أخرى	177 353 888.24	حسابات دائنة للأصول	192 960 .50
مجموع الخصوم المتداولة: د ق م	465 084 571.93	مجموع الديون	511 792 671.11
مجموع الخصوم	812 824 435.73	مجموع الخصوم	810 271 944.73

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك اختلاف في شكل أو طريقة عرض مختلف بنود الخصوم إذ تتشكل بنود الخصوم من ثلاثة كتل رئيسية:

كتلة الأموال الخاصة وكتلة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم كتلة الديون قصيرة الأجل وهذا في الخصوم المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي هذا التصنيف أو طريقة العرض تساعد المحلل المالي، بحيث يقوم بالدراسة مباشرة دون اللجوء إلى إعادة التصنيف كما كنا نعالج بنود الخصوم المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني التي كانت بنودها تتضمن الأموال الخاصة ككتلة وكتلة الديون دون الفصل لما هو قصير الأجل عما هو طويل الأجل.

كما نجد أن كتلة الأموال الخاصة في النظام المحاسبي المالي تختلف عنها في المخطط المحاسبي الوطني و مرد ذلك هو تصنيف البنود وفقا لاستحقاقية الخصوم وتضمنها لحساب جديد وهو الضرائب المؤجلة والمرصود لها، ونشير إلى أن هذا البند لم يكن يدرج سابقا ضمن بنود الميزانية وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، كما أن نتيجة الدورة مختلفة ففي الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تساوي 161497724.16 دج أما وفق المخطط الوطني المحاسبي فتساوي 162006336.96دج

و نلاحظ أن طريقة العرض من ناحية الشكل اختلفت حيث ووفق النظام المحاسبي المالي تعرض بنود الأصول والخصوم لدورتين متتاليين وذلك لتسهيل المقارنات وهذا ما كان مفقودا وفق المخطط المحاسبي الوطني وبالتالي سيكون سهلا من خلال الملاحظة قراءة تطور مختلف البنود سواء بالزيادة أو النقصان وكل هذا سيساعد المحلل المالي في عملية التحليل.

إذن نستطيع القول من خلال شكل وإعادة تصنيف وتبويب مضمون الميزانية المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي انه سيكون هناك اثر على عملية التحليل المالي من خلال قيم البنود للميزانيات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: انعكاس النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في شركة الإخوة عموري

نتناول في هذه المبحث مجموعة من النسب المالية الأكثر استعمالا وشيوعا من طرف المحللين الماليين، و ذلك لإظهار الاختلاف في قيم النسب المالية المحسوبة من قائمة مالية لسنة واحدة، معدة وفقا لنظامين مختلفين.

1. مقارنة النسب المالية المشتقة من الميزانية المعدة وفق النظام والمخطط المحاسبيين لشركة الإخوة عموري

لإظهار اثر النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي نقوم بحساب النسب المالية على اعتبار أن هناك مجموعة من القرارات تعتمد على قيمة النسبة وذلك بعد تفسيرها طبعا.

وفيما يلي جدول يبين مجموعة من النسب المالية:

جدول رقم (22): النسب المالية المحسوبة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي لشركة الإخوة عموري

النسبة المالية	وفقا للنظام المحاسبي المالي	وفقا للمخطط الوطني المحاسبي
نسبة التداول = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية.	193 966 639.94 ÷ 465 084 571.93 =0.417	لا يمكن حسابها مبشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة
نسبة السريعة أو المختصرة = (الأصول الجارية– المخزونات) ÷ الخصوم الجارية	(193 966 639.94–75 571 214.09) ÷ 465 084 571.93 = 0.254	لا يمكن حسابها مبشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة
نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة÷الخصوم الجارية.	41 959 687.50 ÷ 465 084 71.93 = 0.902	لا يمكن حسابها مبشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة
معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول.	812 824 435.73÷ 554 512 915.84 =0.682	÷554 512 915.84 810 271 944.73 =0.685
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة.	÷554 512 915.84 618 857 795.79 =0.896	÷554 512 915.84 = 438 287795.79 1.26
معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷الأصول المتداولة.	193 966 639.94÷554 512 915.84 =2.858	÷554 512 915.84 371 984 148.94 =1.49

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول.	812 824 435.73 ÷507 151 426.45 =0.623	÷511 792 671.11 810 271 944.73 =0.63
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة÷ الأصول غير الجارية.	618 857 795.79 ÷347 739 863.8 =0.56	لا يمكن حسابها مبشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة÷الأصول غير الجارية.	618 857 795.79 ÷305 673 009.28 =0.49	÷298 479 273.62 438 287795.79 =0.68
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة÷ إجمالي القروض.	507 151 426.45 ÷305 673 009.28 = 0.60	÷298 479 273.62 511 792 671.11 =0.58

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك مجموعة من النسب تعذر علينا حسابها وفق المخطط الوطني المحاسبي وذلك لعدم توفر المعلومات ومن بينها تلك النسب التي تعتمد على جانب الخصوم كالديون القصيرة والطويلة الاجل لان الميزانية المعدة وفق المخطط لا يتم فيها التمييز بين الديون وبالتالي أي عملية حساب لتلك النسب ستكون مضللة لعدم دقة المعلومات، و نلاحظ أن قيمة النسب المحسوبة وفقا للنظام المحاسبي المالي ووفقا للمخطط الوطني المحاسبي تختلف عن بعضها.

وفيما يلي دراسة للنسب المحسوبة :

- **بالنسبة لنسب السيولة :**

من خلال الجدول استطعنا حساب هذه النسب وفقا للنظام المالي المحاسبي لتوفر المعلومات لذلك ولم نستطع حسابها وفقا للمخطط الوطني المحاسبي لعدم التمييز بين الخصوم الجارية وغيرها غير الجارية.

وبالتالي نستطيع القول أن من أهم الانعكاسات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هو توفر قائمة الميزانية على معلومات مفصلة تساعد المحلل المالي وخاصة الخارجي لان المحلل الداخلي يمكن له أن يجتهد ويعيد معالجة الميزانية المعدة وفقا للمخطط حتى تستجيب لعملية التحليل.

أما عن تغيير نسب السيولة فنسبة التداول تبين مدى تغطية الأصول الجارية والتي تتكون بدورها من قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة لكافة الالتزامات القصيرة الأجل حيث ساوت 0.417 و هي نسبة صغيرة ولأجل التقييم لابد من إيجاد نسب معيارية بالنسبة للسيولة السريعة والفورية أو الجاهزة من خلال الجدول وبناء على قيمة النسبة السابقة فان قيم النسب هي ضعيفة.

- **معدل دوران مجموع الأصول:**

تدرس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها بشكل عام لخلق المبيعات وتساوي 0.682 وفقا للنظام المحاسبي المالي أما مدلولها فيعني أن كل 1 دج من إجمالي الأصول يدر على المؤسسة 0.682 دج من المبيعات وقد ساوت وفقا للمخطط المحاسبي 0.685 دج ومن خلال المقارنة بين النسبتين نجد ان القيمتين متقاربتين إلا أن النسبة وفق المخطط اكبر ويرجع ذلك لان قيمة الأصول وفقا للنظام المالي المحاسبي كانت اكبر لتضمنها قيمة الأراضي في شكل الامتياز لأنها لم تدرج في قائمة الميزانية وفقا للمخطط الوطني المحاسبي.

إذن قيمة النسبة المحسوبة وفقا للنظام المحاسبي المالي أدق لأنها أخذت الأصول التي ساهمت في خلق المبيعات وهذا أيضا يؤكد فكرة أن المعلومات المستقاة من القائمة المعدة وفقا للنظام كانت أدق .

- **معدل دوران الأصول الثابتة:**

كغيرها من نسب النشاط تبين هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تسيير أصولها الثابتة بشكل يساهم في خلق المبيعات ومن خلال الملاحظة لمكونات الأصول الثابتة وفقا للقائمتين نجد هناك اختلاف في القيم حيث بلغت الأصول الثابتة قيمة 618857795.79 دج في القائمة المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي وكانت اكبر منها في القائمة المعدة وفقا للمخطط المحاسبي وهذا ما انعكس على قيمة النسبة حيث بلغت في 0.896 وفقا للنظام المحاسبي و 1.26 وفقا للمخطط المحاسبي ومرد الاختلاف هو إعادة تصنيف الأصول حيث صنفت بعض الأصول لأصول غير جارية "ثابتة" ممثلة في قيمة تثبيتات المالية بقيمة 179520000دج وكذلك إضافة إلى الأراضي في شكل امتياز إلى قيمة الأصول الثابتة"غير الجارية"

- **معدل دوران الأصول المتداولة:**

توضح هذه النسبة مدى مساهمة الأصول المتداولة في خلق المبيعات وهي نسبة مكملة للنسبة السابقة حيث قيمتها وفقا للنظام المالي تساوي 2.858 بمعنى كل 1 دج من الأصول المتداولة يدر 2.85 دج مبيعات في حين ساوت وفقا للمخطط المحاسبي 1.49 دج وما الاختلاف بين قيمة النسبتين إلا دليل أن

المعلومات المعدة وفقا للنظام والمخطط المحاسبي يختلفان ويؤديان الى نتائج مختلفة .اما اختلاف القيمتين يرجع أساسا إلى إعادة تصنيف بعض الأصول المتداولة وفقا للمخطط المحاسبي لتصبح أصولا غير جارية وفقا للنظام المالي وهذا ما جعل قيمة الأصول المتداولة وفقا للنظام المحاسبي اصغر وبالتالي أصبحت قيمة النسبة اكبر.

- **نسبة التمويل الخارجي:**

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء.تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون لتغطية أصولها وتشير إلى انه كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان دالا على الاعتماد على التمويل الخارجي وكان ذلك خطرا على المؤسسة، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو انخفضت القيمة السوقية للأصول.

ومن خلال الجدول ملاحظ أن هذه النسبة متقاربة حيث ساوت 0.623 وفقا للنظام المحاسبي و 0.63 وفقا للمخطط المحاسبي وسبب الاختلاف هو زيادة قيمة الأصول من خلال النظام المحاسبي.

- **نسبة التمويل الدائم:**

من خلال الجدول تبين لنا انه لم نستطع حساب هذه النسبة لعدم التمييز بين الديون القصيرة "الخصوم الجارية " والديون الطويلة الأجل والتي هي جزء من الأموال الدائمة.

أما من خلال النظام المالي فقد تم حسابها وقدرت بـ 0.56 ومدلولها أن نسبة التغطية للأصول الثابتة "غير الجارية " قد فاقت 50% وتغير هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال العامل.

- **نسبة التمويل الخاص:**

هذه النسبة ما هي إلا ترجمة لرأس المال العامل الخاص فهي تبين مدى مساهمة الأموال الخاصة في تغطية الأصول غير الجارية، ومن خلال مقارنة النسب نجد أن النسبة المحسوبة وفقا للنظام المحاسبي والتي تساوي 0.49 اقل من المحسوبة وفقا للمخطط المحاسبي والاختلاف راجع لعدم تساوي الأصول غير الجارية لأنه تم إعادة تصنيف الأصول كما ذكرنا سابقا هذا من جهة ومن جهة أخرى اختلاف في قيمة الأموال الخاصة ومنها التغيير في قيمة النتيجة الصافية.

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

وفي هذه النسبة يمكن تبيان مدى الاعتماد على القروض في تمويل مختلف الأصول وكذلك وزن الأموال الخاصة مقارنة بمختلف الديون، من خلال الجدول نجد ان قيمة النسبة وفقا للنظام المحاسبي تساوي 0.60 أما وفقا للمخطط المحاسبي فتساوي 0.58

بالتالي هناك اختلاف وهو راجع للاختلاف في قيمة الأموال الخاصة هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى اختلاف قيمة الديون.

ومن خلال كل النسب المحسوبة سابقا والمقارنة بين هذه النسب نجد أن اثر تطبيق النظام المحاسبي واضح من خلال اختلاف قيم النسب المالية والذي يؤدي بدوره إلى اختلاف في التفاسير ومنه الاختلاف في كل قرار يتخذ.

إذن هناك اثر على عملية التحليل المالي على اعتبار أن من أهم الأدوات المستخدمة في عملية التحليل هي النسب بغض النظر عن الانتقادات الموجهة لها كأسلوب تحليلي لان اختلاف قيم النسب نابع من اختلاف القيم الظاهرة في القوائم المالية والناتج بدوره على إعادة تصنيف مختلف بنود الأصول والخصوم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

2. **مقارنة جدول حسابات النتائج المعد وفق النظام والمخطط المحاسبيين لشركة الإخوة عموري**

لم يختلف كشف حساب النتائج المعد وفقا للنظام المحاسبي المالي عن جدول حسابات النتائج المعد وفقا للمخطط المحاسبي من حيث أنه بيان للأعباء والإيرادات المحققة خلال الدورة المالية لكن هناك اختلافات من حيث طريقة العرض(الشكل) ومن حيث المضمون والمقارنة بينها ستبين ذلك

وفي ما يلي نعرض جدول حسابات النتائج المعد وفقا للنظام المحاسبي المالي اعتماد على الملحق رقم (5) وجدول حسابات النتائج المعد و فق المخطط المحاسبي اعتمادا على بيانات مستمدة من ميزان المراجعة ومحاسب الشركة.

جدول رقم(23): جدول حساب النتائج لشركة عموري وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2011

البيانات	2011	2010
رقم الأعمال	554 512 915.84	371 437719.31
تغير المخزونات الجارية	- 152 972	- 6 869 070.00
1 إنتاج السنة المالية	**554 359 943.04**	**364 604 649.31**
المشتريات المستهلكة	176 124 132.03	**116 275 599.24**
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	5 884 872.86	3 155 262.24
2 إستهلاك السنة المالية	**182 009 004.89**	**119 430 861.48**
3= 1-2 القيمة المضافة للاستغلال	**372 350 938.15**	**245 173 787.83**
أعباء العاملين	84 142 278.97	62 239 798.43
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	12 532 166.73	11 285 951.02
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال	275 676 492.45	171 648 038.38
المنتجات العملياتية الأخرى	1 125 556.06	656 393.50
الأعباء العملياتية الأخرى	821 288.78	61 176.85
مخصصات الاهتلاكات والأرصدة	76 584 294.68	70 874 150.30
5 النتيجة العملياتية	**199 396 465.05**	**101 369 104.73**
المنتجات المالية	29 299.27	44 052.21
الأعباء المالية		
6 النتيجة المالية	29 299.27	44 052.21
7 = 5+6 النتيجة العادية قبل الضريبة	**199 425 764.32**	**101 413 156.94**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	37 928 040.16	19 268 500.00
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	555 514 798.37	365 305 095.02
مجموع أعباء الأنشطة العادية	394 017 074.21	283 160 438.08
8 لنتيجة الصافية للأنشطة العادية	**161 497 724.16**	**82 144 656.94**
العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بيانها		
العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب بيانها)		
9 النتيجة غير العادية		
10 نتيجة السنة المالية	**161 497 724.16**	**821 144 656.94**
11 النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

جدول رقم(24): جدول حساب النتائج لشركة عموري وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2011

رقم الحساب	البيان	السنة 2011	
		المدين	الدائن
70	مبيعات بضاعة		
60	بضاعة مستهلكة		
80	الهامش الإجمالي		
71	إنتاج مباع		540 474 773.89
72	إنتاج مخزن	152 972.80	
74	اداءات مقدمة		14 038 141.95
61	مواد ولوازم مستهلكة	176 124 132.03	
62	خدمات	306 8423.98	
81	القيمة المضافة		375 167387.03
81	القيمة المضافة		375 167387.03
77	نواتج متنوعة		29 299.27
63	مصاريف المستخدمين	84 142278.97	
64	ضرائب ورسوم	12532166.73	
65	مصاريف مالية	451992.25	
66	تكاليف متنوعة	238 7283.37	
68	حصص الاهتلاكات والمؤونات	75 814 294.68	
83	نتيجة الاستغلال		199 868 670.55
79	إيرادات خارج الاستغلال		1 125556.06
69	تكاليف خارج الاستغلال	68 1818	
84	تيجة خارج الاستغلال		443 738.06
83	نتيجة الاستغلال		199 868 670.55
84	تيجة خارج الاستغلال		443 738.06
880	النتيجة الإجمالية		200 312 408.61
889	ضرائب على الأرباح	38 306 071.65	
88	النتيجة الصافية		**162006336.96**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

يظهر جدول حسابات النتائج أعباء وإيرادات المؤسسة خلال الدورة المالية وهذا وفقا للنظام المحاسبي أو المخطط المحاسبي فهو يظهر بطريقة تدريجية الكيفية التي تحول بها رقم الأعمال إلى نتيجة صافية، إلا انه ومن خلال المقارنة بين الجدولين نلاحظ أن المعلومات المقدمة وفقا للنظام المالي المحاسبي أكثر تفصيلا حيث تضمن هذا الأخير معلومات لم تكن مقدمة من قبل كالنتائج الجزئية مثل إنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية والفرق بينهما يعطي القيمة المضافة.

والجديد أيضا من خلال جدول حسابات النتائج المعد وفقا للنظام المحاسبي هو الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية و مخصصات الاهتلاك والمؤونات، ولم يضف الإيرادات المالية لأنه اوجد مستويين جديدين هما: النتيجة العملياتية والنتيجة المالية وهو ما كان غائبا في المخطط الوطني المحاسبي.

بالإضافة إلى النتيجة العادية قبل الضرائب وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للمخطط المحاسبي ونشير إلى أنها تخضع مباشرة للضريبة، لان النتيجة غير العادية أو الاستثنائية غير خاضعة للضريبة وفقا للنظام المحاسبي المالي في حين نجد أن النتيجة الاستثنائية وفقا للمخطط المحاسبي تضاف لنتيجة الاستغلال ثم يفرض عليه الضريبة.

أما من ناحية القيم التي يحتويها كل جدول فنجد أيضا اختلافات ومن بينها النتيجة الصافية ولقد قدرت النتيجة وفقا للجدول المعد وفقا للنظام المحاسبي بـ 161 497 724.16 دج أما وفق المخطط فساوت 162006336.96 دج ومن خلال النتيجتين نجد النتيجة الأولى اصغر من الثانية لان الأولى تضمنت تكاليف إضافية وهي تكلفة اهتلاك الأراضي في شكل امتياز.

3.مقارنة النسب المالية المشتقة من جدول حساب النتائج والميزانية وفق النظام والمخطط المحاسبيين لشركة الإخوة عموري

كذلك يمكن أن نسجل اختلافات من حيث النسب المالية المشتقة من جدول حسابات النتائج و الميزانية العمومية و من بين النسب على سبيل المثال لا الحصر نحسب النسب المالية والممثلة في الجدول الأتي:

جدول رقم (25): بعض النسب المالية المشتقة من جدول حسابات النتائج و الميزانية وفقا للنظام والمخطط المحاسبي لشركة الإخوة عموري

النسبة المالية	وفقا للنظام المحاسبي المالي	وفقا للمخطط الوطني المحاسبي
العائد على المبيعات = صافي الدخل ÷ صافي المبيعات.	161 497 724.16÷ 554 512 915.84 =0.29124	162006336.96÷ 554 512 915.84 =0.2921
العائد على الأصول = الدخل قبل الضريبة ÷ مجموع الأصول.	199 425 764.32÷ 812 824 435.73 = 0.245	200312408.61÷ 810 271 944.73 =0.247

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قائمتي الميزانية و جدول حساب النتائج.

- **العائد على المبيعات:**

وتبين هذه النسبة الربح الصافي المتاح الذي تتصرف فيه المؤسسة بعد تسديد كل ما عليها من تكاليف، منسوبا للمبيعات أو بصيغة أخرى تبين ما ينتجه كل دينار مبيعات من أرباح صافية ومن خلال الجدول نجد أن قيمة هذه النسبة وفقا للنظام المحاسبي اقل حيث ساوت 0.291 ووفقا للمخطط المحاسبي تساوي 0.2921 الاختلاف بينهما ناتج عن عدم تساوي النتيجتين وذلك لزيادة التكاليف المنسوبة لاهتلاك الأراضي محل الامتياز مما جعل النتيجة الصافية في النظام المحاسبي اقل.

- **العائد على الأصول:**

تعكس هذه النسبة قدرة أصول المؤسسة على توليد الأرباح حيث ساوت هذه النسبة 0.245 وفقا للنظام المحاسبي وهي اقل من النسبة وفقا للمخطط المحاسبي والتي ساوت 0.247 ويرجع الاختلاف أساسا إلى الاختلاف في قيمة الأصول وفقا للنظام عن قيمتها وفقا للمخطط المحاسبي ومرد الاختلاف هو زيادة الأصول غير الجارية بزيادة الأراضي محل الامتياز وكذلك انخفاض قيمة الربح لزيادة أعباء الاهتلاكات الناتج عن زيادة الأصول .

المبحث الثالث: انعكاس النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

1. التعريف بمجمع صيدال

أنشئت الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في سنة 1969، حيث يسند لها مهمة ضمان الدولة لاستيراد وتسويق المنتجات الصيدلانية ذات الاستخدام البشري.

لغرض الإنتاج أنشأت سنة 1971 وحدة الحراش ليتم في الفترة الممتدة من 1971 إلى 1975 شراء وحدتي "ببوتيك" (BIOTIC) و " فارمال " (PHARMAL).

تبعا لإعادة هيكلة الصيدلية المركزية تم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية (ENPP) وفقا للمرسوم 82/161 المؤرخ في 24 أفريل 1982، حيث صدر الرسوم رقم 82/161 في24 أفريل 1982 القاضي بتحويل الصيدلية المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية.

في فيفري 1989 تم تحويل هذه المؤسسة إلى شركة إقتصادية عمومية بهدف صناعة وتسويق الأدوية في السوق الجزائرية تحت تسمية صيدال، ومع بداية سنة 1997 أصبحت المؤسسة تابعة للشركة القابضة للكيمياء والصيدلة بإمتلاكها لرأس مالها بنسبة 100%، وبعد الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية الاقتصادية في فيفري 1998 تم تحويلها إلى مجمّع صناعي يتكون من ثلاث فروع (فارمال، بيوتيك وأنتبيوتيكال)، برأس مال قدر بـ 2.500.000.000 دج 80 % نسبة إمتلاك الدولة و20% المتبقية تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص الطبيعيين.

وفي 2009 رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59 %، وفي سنة 2010 قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة إيبيرال، كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75 % إلى 44.51 %، وفي 2011 رفعت صيدال حصتها في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60 %.

في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الاندماج أنتبيوتيكال، فارمال وبيوتيك وبهذه العملية تصبح كل المصانع التابعة لهذه الفروع تابعة مباشرة للمجمع. يضم مجمع صيدال ثلاث وحدات تجارية ومركزا للبحث والتطوير وهي تابعة للمؤسسة الأم وتشمل الوحدة التجارية للوسط (الجزائر) ، والوحدة التجارية للشرق (باتنة) الوحدة التجارية للغرب (وهران)، وكذلك مركز البحث والتطوير (CRD)، يقع مقره بالمحمدية (الحراش) ولاية الجزائر.

2. **عرض ميزانيات المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي**

فيما يلي نعرض الميزانية المالية للشركة محل الدراسة لسنة 2010 اعتمادا على الملحق رقم(6) والملحق رقم (7)، كذلك الميزانية المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني اعتمادا على المحق رقم (8) والملحق رقم (9).

جدول رقم(26): أصول المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010

الأصول	القيمة الإجمالية 2010	الاهتلاكات– تدني القيمة 2010	القيمة المحاسبية 2010	الدورة السابقة 2009
الأصول غ جارية				
تثبيتات معنوية	6 436 147 .18	4 575 687.58	1 860 459.60	1 742 057.90
تثبيتات عينية				
أراضي	4 464 985 929.75		4 464 985 929.75	12 105 711.45
مباني	1 051 519 715.41	199 073 588.05	852 446 127.36	50 822 282.63
تثبيتات عينية أخرى	606 742 102.95	484 369 011.87	122 373 091.08	148 628 742.10
تثبيتات جاري إنجازها	1 920 336.22		1 920 336.22	1 911 636.22
تثبيتات مالية				
مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها	12 674 469 026.30	289 460 757.01	12 385 008 269.29	11 458 597 888.42
أصول مالية غير جارية	1 384 928.95		1 384 928.95	1 579 923.50
مجموع الأصول غير الجارية	18 807 458 186.76	977 479 044.51	17 829 979 142.25	11 675 388 242.22
مخزون	91 906 586.38	4 652 917.96	87 253 668 .42	197 662 802.26
الزبائن	4 039 658 559.46	982 880 014.36	3 056 778 545.10	4 474 539 518.19
مدينون آخرون	497 343 288.57	604 555.00	496 738 733.57	543 162 665.44
الضرائب	13 473 709.28		13 473 709.28	11 025 760.31
أصول مالية جارية أخرى	18 559 989.19		18 559 989.19	18 559 989.19
الخزينة	1 669 027 780.35	76 896 881 .94	1 592 130 898 .41	949 773 806.35
مجموع الأصول الجارية	6 329 969 913.23	1 065 034 369.26	5 264 935 543 .97	6 192 724 541 .74
مجموع الأصول	25 137 428 099.99	2 042 513 413.77	23 094 914 686.22	17 868 112 783.96

المصدر: من إعداد الطالب اعتمدا على تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال، 2010، ص32

جدول رقم(27): خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010

الخصوم	**2010**	2009
	المبالغ	**المبالغ**
رؤوس الأموال		
رأس مال الشركة	2500000000,00	2500000000,00
الإحتياطات	721 204 822.99	131 728 070.63
فرق إعادة التقييم	11 602 578.93	11 602 578.93
النتيجة الصافية	576 783 616.85	952 876 752.36
أموال خاصة أخرى –ترحيل من جديد	3 478 065.94	3 478 065 .94
مجموع رؤوس الأموال	**3 813 069 084.71**	**3 599 685 467.86**
خصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	308 097 868 .76	308 097 868 .76
ضرائب (مؤجلة)		
ديون أخرى غير جارية		
نواتج مقيدة سلفا	5 608 758 514.99	111 333 287 .29
مجموع الخصوم غير الجارية	**5 916 856 383 .75**	419 431 156.05
خصوم جارية		
الموردون والحسابات الملحقة	9 284 834 200.35	9 578 703 338.78
ضرائب	36 821 881 .78	36 971 519 .78
ديون أخرى	3 753 020 706.79	3 964 393 209.95
خزينة الخصوم	290 312 428.84	268 928 091 .54
مجموع الخصوم الجارية	**13 364 989 217.76**	13 848 996 160.05
مجموع الخصوم	**23 094 914 686.22**	17 868 112 783 .96

المصدر: من إعداد الطالب اعتمدا على تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال، 2010، ص32

جدول رقم(28): أصول المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009

الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات	المبلغ الصافي
الأصول الثابتة "غير الجارية"			
مصاريف اعدادية			
قيم معنوية	5 621 306	3 879 248	1 742 058
الأراضي	12 105 711		12 105 711
تجهيزات الإنتاج	825 698 677	630 416 871	195 281 806
تجهيزات اجتماعية	6 085 230	1 916 011	4 169 219
استثمار قيد الإنجاز	1 911 636		1 911 636
مجموع الأصول الثابتة	**851 422 561**	**636 212 130**	**215 210 430**
بضائع	173 816 391		173 816 391
مواد ولوازم	21 222 166	3 259 763	17 962 403
منتجات نصف مصنعة			
منتجات تامة			
مخزون خارج المؤسسة	5 884 008		5 884 008
المجموع	**200 922 565**	**3 259 763**	**197 662 802**
حقوق الاستثمار	5 037 603 013	279 091 587	4 758 511 425
حقوق المخزونات	192 828 873		192 828 873
حقوق على الشركاء وشركات حليفة	8 941 996 643		8 941 996 643
تسبيقات على الحساب	11 861 667		11 861 667
تسبيقات الاستغلال	1 192 445	604 555	587 890
حقوق على العملاء	3 602 656 184	961 186 889	2 641 469 295
متاحات	1 041 511 261	76 896 882	964 614 379
مجموع الأصول المتداولة	18 829 650 086	**1 317 779 913**	**17 511 870 173**
مجموع الأصول	**19 881 995 211**	**1 957 251 807**	**17 924 743 406**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمدا على تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال، 2009، ص33

جدول رقم(29): خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009

الحساب	**الخصوم**	**المبلغ**
10	الأموال الخاصة	
13	راس المال الجماعي	2 500 000 000
14	احتياطات	**131 728 071**
15	اعانات	15 666 223
	فرق اعادة التقييم	11 602 579
18	نتيجة رهن التخصيص	3 478 066
19	مؤونة الأعباء والخسائر	95 667 064.14
	المجموع 1	2 758 142 003
	الديون	
52	دائنو الاستثمار	**320 471 763**
53	ديون المخزون	**6 393 116 363**
54	تسبيقات على الحساب	**30 593 338**
55	ديون المساهمين والشركاء	3 737 021 682
56	ديون الاستغلال.	405 158 862
57	تسبيقات تجارية	194 179 167
58	ديون مالية	3 133 183 477
	المجموع 2	**14 213 724 652**
	نتيجة السنة المالية	952 876 752
	مجموع الخصوم	17 924 743 406

المصدر: من إعداد الطالب اعتمدا على تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال، 2009، ص34 .

3. مقارنة عرض الميزانيات وفق النظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

من خلال المقارنة بين الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي والمعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني نجد الفروق التالية:

أولا تصنف بنود الميزانية إلى أصول غير جارية "أصول ثابتة" و"أصول متداولة" وهذا ما كان معمولا به في التحليل المالي وبالتالي وفقا لـ النظام المحاسبي المالي لا يقوم المحلل المالي بإعادة تحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية والتي تتطلب معلومات كثيرة حيث من الصعب أن يلم المحلل المالي بكل المعطيات، و خاصة إذا كان المحلل المالي من خارج المؤسسة.

كذلك نجد الميزانية وفقا لــ المخطط المحاسبي الوطني فيها البنود غير مرتبة وفقا لمبدأ السيولة بالنسبة للأصول.

ومن جهة الخصوم فبنودها غير مرتبة وفقا لمبدأ الاستحقاق، لأنه يوجد بنود هي في الأصل غير جارية وتبوب ضمن بنود الأصول الجارية مثل سندات المساهمة والكفالات المدفوعة .....الخ

1.3 مقارنة الأصول غير الجارية وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

نحاول من خلال هذه النقطة إظهار الاختلافات في بنود الأصول غير الجارية في الميزانية المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي و بنود الميزانية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي.

و الجدول الموالي يبين مقارنة بين الأصول غير الجارية(الثابتة) وفقا للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي.

جدول رقم (30):الأصول غير الجارية للمؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني.

الأصول وفق SCF	المبلغ الصافي	الأصول وفق PCN	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية		**الأصول الثابتة**	
		مصاريف اعدادية	
تثبيتات معنوية	1 742 057.90	قيم معنوية	1 742 058
أراضي	12 105 711.45	الأراضي	12 105 711
مباني	50 822 282.63	تجهيزات الإنتاج	195 281 806
تثبيتات عينية أخرى	148 628 742.10	تجهيزات اجتماعية	4 169 219
تثبيتات في شكل امتيا ز			
تثبيتات جاري إنجازها	1 911 636.22	استثمار قيد الإنجاز	1 911 636
تثبيتات مالية			
مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها	11 458 597 888.42		
أصول مالية غير جارية	1 579 923.50		
ضرائب مؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير الجارية	**11 675 388 242.22**	**مجموع الأصول الثابتة**	**215 210 430**

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول غير الجارية في الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي والتي تقدر قيمتها 11 675 388 242.22 دج اكبر منها في المخطط المحاسبي الوطني والتي كانت قيمتها215 210 430 دج

يرجع ذلك لأن هناك بنودا كانت ضمن عنصر الحقوق في المخطط الوطني المحاسبي أصبحت تصنف ضمن الأصول غير الجارية " الأصول الثابتة" وفقا للنظام المحاسبي وهذه البنود هي الأصول المالية غير الجارية، التي كانت ضمن عناصر الأصول المتداولة في المخطط المحاسبي، وقيمتها من خلال الجدول 1 579 923.50دج، وكذلك بند مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها وقيمتها 11 458 597 888.42 دج .

إن هذا الاختلاف في التصنيف لا شك انه يؤدي إلى تغير في مجموع قيم الأصول غير الجارية أو الأصول الجارية والتي بدورها تؤثر على النسب المالية المشتقة منها ومنه اختلاف في القرارات التي يتخذها المحلل المالي لان الاختلاف في القيم يتبعه اختلاف في التعاليق والاستنتاجات ومن ثم القرارات.

2.3 مقارنة الأصول الجارية وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

الجدول الموالي يبين مقارنة بين الأصول الجارية (المتداولة) وفقا للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي.

جدول رقم (31): الأصول الجارية للمؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

الأصول وفق SCF	المبلغ الصافي	الأصول وفق PCN	المبلغ الصافي
		بضائع	173 816 391
مخزون	197 662 802.26	مواد ولوازم	17 962 403
الزبائن	4 474 539 518.19	منتجات نصف مصنعة	
مدينون آخرون	543 162 665.44	منتجات تامة	
الضرائب	11 025 760.31	مخزون خارج المؤسسة	5 884 008
أصول جارية أخرى		المجموع االمخزونات	197 662 802
نقديات وما شابهها		حقوق الاستثمار	4 758 511 425
أصول مالية جارية أخرى	18 559 989.19	حقوق المخزونات	192 828 873
الخزينة	949 773 806.35	حقوق على الشركاء وشركات حليفة	8 941 996 643
		تسبيقات على الحساب	11 861 667
		تسبيقات الاستغلال	587 890
		حقوق على العملاء	2 641 469 295
		متاحات	964 614 379
مجموع الأصول الجارية	6 192 724 541 .74	مجموع الأصول المتداولة	17 511 870 173

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الأصول الجارية "المتداولة" وفقا للنظام المحاسبي المالي اقل من قيمتها وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، حيث بلغت هذه الأخيرة **193 966 639.94 دج** في النظام المحاسبي المالي، في حين بلغت قيمتها في المخطط الوطني المحاسبي **371 984 148.94** دج، ويرجع ذلك لان قيمة الاستثمارات المالية التي كانت تصنف ضمن عناصر الحقوق في المخطط الوطني المحاسبي، أصبحت تصنف ضمن عناصر الأصول غير الجارية في النظام المحاسبي المالي وهذا تطبيقا لمبدأ سيولة الأصول لأنها في الأصل استثمارات طويلة الأجل و يتم تحويلها إلى السيولة عادة خلال مدة تتجاوز سنة.

إذن هذا التغير في القيمة وهو تغير كبير سيؤدي إلى تغير واضح في قيمة النسب المحسوبة انطلاقا من قيمة المخزونات أو مجموع الأصول المتداولة باعتبارها عنصر من العناصر التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وكذا الطويلة الأجل .

بالتالي أي قرار كان يبنى على مختلف النسب وفقا لمعطيات المخطط الوطني المحاسبي سيكون مغايرا إذا ما اعتمدنا بيانات ومعلومات النظام المحاسبي المالي ويمكن إبراز ذلك لاحقا من خلال حساب مختلف النسب وفقا للنظامين.

3.3 مقارنة الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

من ناحية الخصوم فهي بدورها اختلفت فيها مجاميع الكتل المشكلة للخصوم وفيما يلي الجدول الذي نظهر من خلاله خصوم الشركة وفقا للنظام والمخطط المحاسبيين:

جدول رقم (32): خصوم المؤسسة الأم لمجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني

الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي	المبلغ	الخصوم وفق المخطط المحاسبي الوطني	المبلغ
رؤوس الأموال		الأموال الخاصة	
رأس مال الشركة	2500000000,00	راس المال الجماعي	2 500 000 000
الإحتياطات	131 728 070.63	احتياطات	**131 728 071**
		اعانات	15 666 223
فرق إعادة التقييم		فرق اعادة التقييم	11 602 579
أموال خاصة أخرى –ترحيل من جديد	3 478 065 .94	نتيجة رهن التخصيص	3 478 066
		مؤونة الأعباء والخسائر	95 667 064.14
النتيجة الصافية	952 876 752.36	نتيجة السنة المالية	952 876 752
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**3 599 685 467.86**	**مجموع رؤوس الأموال الخاصة**	**3711018755**
خصوم غير جارية			
قروض وديون مالية	308 097 868 .76	**الديون**	
ضرائب (مؤجلة)		دائنو الاستثمار	320 471 763
ديون أخرى غير جارية		ديون المخزون	6 393 116 363
نواتج مقيدة سلفا	111 333 287 .29	تسبيقات على الحساب	30 593 338
مجموع الخصوم غير الجارية	419 431 156.05	ديون المساهمين والشركاء	3 737 021 682
<u>خصوم جارية</u>		ديون الاستغلال.	405 158 862
الموردون والحسابات الملحقة	9 578 703 338.78	تسبيقات تجارية	194 179 167
ضرائب	36 971 519 .78	ديون مالية	3 133 183 477
ديون أخرى	3 964 393 209.95		
خزينة الخصوم	268 928 091 .54		
مجموع الخصوم الجارية	13 848 996 160.05	**المجموع الديون**	**14 213 724 652**
مجموع الخصوم	17 868 112 783 .96	**مجموع الخصوم**	17 924 743 406

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة .

نلاحظ من خلال الجدول اختلاف في شكل أو طريقة عرض مختلف بنود الخصوم إذ تتشكل بنود الخصوم من ثلاثة كتل رئيسية:

كتلة الأموال الخاصة وكتلة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ثم كتلة الديون قصيرة الأجل وهذا في الخصوم المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، هذا التصنيف أو طريقة العرض تساعد المحلل المالي، بحيث يقوم بالدراسة مباشرة دون اللجوء إلى إعادة التصنيف كما كنا نعالج بنود الخصوم المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني التي كانت بنودها تتضمن الأموال الخاصة ككتلة، وكتلة الديون دون الفصل بين الديون الطويلة عما هو قصير.

ومن خلال الملاحظة نجد أن كتلة الأموال الخاصة في النظام المحاسبي المالي تختلف عنها في المخطط المحاسبي الوطني و مرد ذلك هو تصنيف البنود وفقا لاستحقاقية الخصوم وتضمنها لحساب جديد وهو الضرائب المؤجلة والمرصود لها، ونشير إلى أن هذا البند لم يكن يدرج سابقا ضمن بنود الميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني،

كما أن نتيجة الدورة مختلفة ففي الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تساوي 161 497 724.16 دج أما وفق المخطط الوطني المحاسبي فتساوي 162006336.96دج.

و نلاحظ أن طريقة العرض من ناحية الشكل اختلفت حيث ووفقا لـ النظام المحاسبي المالي تعرض بنود الأصول والخصوم لدورتين متتاليين وذلك لتسهيل المقارنات وهذا ما كان مفقودا وفق المخطط المحاسبي الوطني وبالتالي سيكون سهلا من خلال الملاحظة قراءة تطور مختلف البنود سواء بالزيادة أو النقصان وكل هذا سيساعد المحلل المالي في عملية التحليل.

إذن نستطيع القول من خلال شكل وإعادة تصنيف وتبويب مضمون الميزانية المحاسبية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي انه سيكون هناك اثر على عملية التحليل المالي من خلال قيم البنود للميزانيات المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الرابع: انعكاس النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في المؤسسة الأم لمجمع صيدال

1. مقارنة النسب المالية المشتقة من الميزانية المعدة وفق النظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

نتناول في هذه النقطة مجموعة من النسب المالية الأكثر استعمالا من طرف المحللين الماليين، و ذلك لإظهار الاختلاف في قيم النسب المالية المحسوبة من قائمة مالية لسنة واحدة، معدة وفقا لنظامين مختلفين، وذلك لإظهار اثر النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي باعتبار أن القرارات تعتمد على قيمة النسبة وتفسيرها، والجدول التالي يبين مجموعة من النسب المالية.

جدول رقم (33): النسب المالية المحسوبة وفق للنظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي للمؤسسة الأم لجمع صيدال

النسبة المالية	وفقا للنظام المحاسبي المالي	وفقا للمخطط الوطني المحاسبي
نسبة التداول = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية.	6192724541 .74÷ 13 848 996160.05 =0.447	لا يمكن حسابها مباشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة الأجل
النسبة السريعة أو المختصرة = (الأصول الجارية– المخزونات)÷ الخصوم الجارية	5995061739.48÷ 13 848 996160.05 =0.432	لا يمكن حسابها مباشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة الأجل
نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة÷الخصوم الجارية.	949 773 806.35÷ 13 848 996160.05 =0.068	لا يمكن حسابها مباشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة الأجل
معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول.	8 130 905 421.75÷ 17 868 112 783 .96 =0.455	8306 934 929÷ 17 924 743 406 =0.463

تابع للجدول السابق:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة	8 130 905 421.75÷ 11 675 388 242.22 0.696=	8306 934 929÷ 215 210 430 38.95=
معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷الأصول المتداولة.	8 130 905 421.75÷ 6 192 724 541 .74 1.312=	8306 934 929 ÷173 870 511 17 0.474=
نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول.	14 268427 316.1÷ 17 868 112 783 .96 0.798=	14 213 724 652÷ 17 924 743 406 0.792=
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة÷ الأصول غير الجارية.	4 019 116 623.91÷ 11 675 388 242.22 0.344=	لا يمكن حسابها مباشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة الأجل
نسبة التمويل الخاص = الاموال الخاصة÷الأصول غير الجارية.	3 599685 467.86÷ 419 431 156.05 8.582=	3711018755÷ 215 210 430 172.436=
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة÷ إجمالي القروض.	3 599685 467.86 ÷ 14268427316.1 0.252=	3711018755÷ 14 213 724 652 0.261=

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك مجموعة من النسب تعذر علينا حسابها وفق المخطط الوطني المحاسبي وذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة لذلك ومن بينها تلك النسب التي تعتمد على جانب الخصوم كالديون القصيرة والطويلة الأجل لان الميزانية المعدة وفق المخطط لا يتم فيها ترتيب الخصوم وفقا لاستحقاقيتها، وخاصة كتلة الديون وبالتالي أي عملية حساب لتلك النسب ستكون مضللة لعدم دقة المعلومات.

كذلك نلاحظ أن قيمة النسب المحسوبة وفقا للنظام المحاسبي المالي ووفقا للمخطط الوطني المحاسبي تختلف عن بعضها البعض وفيما يلي دراسة للنسب المحسوبة:

- **بالنسبة لنسب السيولة:**

من خلال الجدول استطعنا حساب مجموعة من النسب وفقا للنظام المالي المحاسبي لتوفر المعلومات لذلك ولم نستطع حسابها وفقا للمخطط الوطني المحاسبي لعدم التمييز بين الخصوم الجارية وغيرها غير الجارية.

وبالتالي نستطيع القول أن من أهم الانعكاسات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هو توفر قائمة الميزانية على معلومات مفصلة تساعد المحلل المالي وخاصة الخارجي على حساب مختلف النسب لان المحلل الداخلي يمكن له أن يجتهد ويعيد معالجة الميزانية المعدة وفقا للمخطط حتى تستجيب لعملية التحليل مع افتراض دوما أن معلوماته المبنية على تقديراته واجتهاداته صحيحية.

- **نسبة التداول:**

تعبر عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية (المتداولة) تغطية الخصوم الجارية (المتداولة)، حيث ساوت 0.447 وهي نسبة صغيرة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة دون الحاجة لتسييل أي أصل من الأصول الثابتة أو الحصول على قرض جديد.

و نشير إلى أن النسبة لا يمكن أن تقرأ لوحدها دون مراعاة بقية النسب ذات الصلة، فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة بند بسبب تراكم المخزون مثلا وعدم تصريفه وهو أمر غير مرغوب فيه، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند النقدية بصورة مبالغ فيها، مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للشركات الناجحة والتي تعمل فى نفس القطاع.

- **النسبة السريعة أو نسبة السداد السريع:**

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر، ولقد ساوت قيمة هذه النسبة 0.432 حيث إذا قارناها بالنسبة السابقة نستنتج أن قيمة المخزون كانت صغيرة لان النسبتين متقاربتين رغم استثنائنا للمخزون مما يدل على أن قيمة باقي البنود كبيرة وتدعيما لتعليقنا يمكن حساب وزن العملاء بالنسبة لإجمالي الأصول الجارية فنجده يساوي 72%وهي نسبة كبيرة.

- **معدل دوران مجموع الأصول:**

تدرس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها بشكل عام لخلق المبيعات وتساوي 0.455 وفقا للنظام المحاسبي المالي أما مدلولها فيعني أن كل 1 دج من إجمالي الأصول يدر على المؤسسة 0.455 دج من المبيعات وقد ساوت وفقا للمخطط المحاسبي 0.463 دج ومن خلال المقارنة بين النسبتين نجد ان القيمتين متقاربتين إلا أن النسبة وفق المخطط اكبر ويرجع ذلك لان قيمة الأصول وفقا للنظام المالي المحاسبي كانت اكبر لان قيمة رقم الأعمال وفقا للمخطط المحاسبي كانت اكبر من قيمته وفقا للنظام المحاسبي.

- **معدل دوران الأصول الثابتة:**

كغيرها من نسب النشاط تبين هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تسيير أصولها الثابتة بشكل يساهم في خلق المبيعات ومن خلال الملاحظة لمكونات الأصول الثابتة وفقا للقائمتين نجد:

هناك اختلاف في القيم حيث بلغت الأصول غير الجارية قيمة 242.22 388 675 11 دج في القائمة المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي وكانت اكبر منها بكثير في القائمة المعدة وفقا للمخطط المحاسبي، حيث ساوت 430 210 215 دج وهذا ما انعكس على قيمة النسبة حيث بلغت في 0.696 وفقا للنظام المحاسبي و 38.95 وفقا للمخطط المحاسبي.

ومرد الاختلاف هو إعادة تصنيف الأصول حيث صنفت بعض الأصول لأصول غير جارية "ثابتة" ممثلة في قيمة التثبيتات المالية بقيمة 923.50 579 1 دج، وكذلك مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها بقيمة 888.42 597 458 11 دج، كانت تصنف ضمن عنا صر الأصول المتداولة وفقا للمخطط المحاسبي.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:**

توضح هذه النسبة مدى مساهمة الأصول المتداولة في خلق المبيعات وهي نسبة مكملة للنسبة السابقة حيث قيمتها وفقا للنظام المالي تساوي 1.312 بمعنى كل 1 دج من الأصول المتداولة يدر 1.312 دج مبيعات في حين ساوت وفقا للمخطط المحاسبي 0.474 دج، وما الاختلاف بين قيمة النسبتين إلا دليل أن المعلومات المعدة وفقا للنظام والمخطط المحاسبي يختلفان ويؤديان إلى نتائج مختلفة.

أما اختلاف القيمتين يرجع أساسا إلى إعادة تصنيف بعض الأصول المتداولة وفقا للمخطط المحاسبي لتصبح أصولا غير جارية وفقا للنظام المالي وهذا ما جعل قيمة الأصول المتداولة وفقا للنظام المحاسبي اصغر وبالتالي أصبحت قيمة النسبة اكبر.

- **نسبة التمويل الخارجي:**

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء و تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على الديون لتغطية أصولها وتشير إلى انه كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان دالا على الاعتماد على التمويل الخارجي وكان ذلك خطرا على المؤسسة ، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو انخفضت القيمة السوقية للأصول.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة كبيرة بشكل عام حيث ساوت 0.798 وفقا للنظام المحاسبي و 0.792 ووفقا للمخطط المحاسبي وهي متقاربة وفقا للنظام والمخطط المحاسبي.

- **نسبة التمويل الدائم:**

من خلال الجدول تبين لنا انه لم نستطع حساب هذه النسبة لعدم التمييز بين الديون القصيرة "الخصوم الجارية " والديون الطويلة الأجل والتي هي جزء من الأموال الدائمة وهذا وفقا للمخطط المحاسبي.

أما من خلال النظام المالي فقد تم حسابها وقدرت بـ 0.344 ومدلولها أن نسبة التغطية للأصول الثابتة "غير الجارية " اقل من 50% ومن خلال هذه النسبة نستطيع قراءة رأس المال العامل.

- **نسبة التمويل الخاص:**

هذه النسبة ما هي إلا ترجمة لرأس المال العامل الخاص فهي تبين مدى مساهمة الأموال الخاصة في تغطية الأصول غير الجارية، ومن خلال مقارنة النسب نجد أن النسبة المحسوبة وفقا للنظام المحاسبي والتي تساوي 8.582 اقل من النسبة المحسوبة وفقا للمخطط المحاسبي التي ساوت 172.43.

نلاحظ انه اختلاف جوهري وهو راجع لعدم تساوي الأصول غير الجارية لأنه تم إعادة تصنيف الأصول كما ذكرنا سابقا.

انطلاقا من الفرق في هذه النسبة أي قرار سيتخذ بناءا عليها سوف يكون خاطئ وهذا ما يدعم ان المعلومات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي سوف تكون اكبر مصداقية، ومنه سيكون التحليل المالي المنبثق من النسب المالية المحسوبة مختلفا.

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

وفي هذه النسبة تبين لنا مدى الاعتماد على القروض في تمويل مختلف الأصول وكذلك وزن الأموال الخاصة مقارنة بمختلف الديون، ومن خلال الجدول نجد أن قيمة النسبة وفقا للنظام المحاسبي تساوي 0.252 أما وفقا للمخطط المحاسبي فتساوي 0.261 وبالتالي هناك اختلاف وهو راجع للاختلاف في قيمة الأموال الخاصة.

ومن خلال كل النسب المحسوبة سابقا والمقارنة بين هذه النسب نجد أن اثر تطبيق النظام المحاسبي واضح من خلال اختلاف كتل بنود القوائم المالية لاختلاف طريقة عرض كلا منهما، ما أدى إلى اختلاف النسب المالية والذي يؤدي بدوره إلى اختلاف في التفاسير ومنه الاختلاف في كل قرار يتخذ.

إذن هناك اثر على عملية التحليل المالي على اعتبار أن من أهم الأدوات المستخدمة في عملية التحليل هي النسب بغض النظر عن الانتقادات الموجهة لها كأسلوب يمكن مد دراسة القوائم المالية.

2. مقارنة جدول حسابات النتائج المعد وفق النظام و المخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط المؤسسة في دورة مالية،وبغية توضيح هل من انعكاسات على هذه القائمة نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي من عدمه سنقوم بمقارنة الجدولين ونلاحظ أهم الاختلافات بينه وبين الجدول المعد وفقا للمخطط المحاسبي الوطني السابق .

و فيما يلي نعرض جدول حسابات النتائج المعد وفقا للنظام المحاسبي المالي اعتمادا على الملحق رقم (10) والجدول المعد وفقا للمخطط المحاسبي الوطني اعتمادا على الملحق رقم (11)

جدول رقم (34): جدول حساب النتائج للمؤسسة الأم لجمع صيدال وفق النظام المحاسبي المالي لسنة 2010

البيانات	2010	2009
رقم الأعمال	9 553 016 324.06	8 130 905 421.75
تغير المخزونات الجارية		
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
1 إنتاج السنة المالية	9 553 016 324.06	8 130 905 421.75
المشتريات المستهلكة	9 417210 930.89	7 527 979 421.22
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	252 609 855.55	267 152 103.99
2 إستهلاك السنة المالية	9 669 820 786 .44	7 795 131 525.21
3= 1-2 القيمة المضافة للاستغلال	- 116 804 462.38	+ 335 773 896.54
أعباء العاملين	- 578 362 342.29	- 536 060 343.82
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	- 150 950 037.96	- 153 215 272.44
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال	- 846 116 842.63	- 353 501 719.72
المنتجات العملياتية الأخرى	+ 140 323 439.91	+ 102 864 805.96
الأعباء العملياتية الأخرى	- 32 216 215.28	- 67 643 603.38
مخصصات الاهتلاكات والأرصدة	- 336 049 429.67	- 1 041 171 536.54
إسترجاع عن خسائر القيمة والأرصدة	+ 419 694 868.63	+ 367 271 710.14
5 النتيجة العملياتية	- 654 364 179.04	- 992 180 343.54
المنتجات المالية	+ 1 248 461 469.48	+ 1 962 284 279.46
الأعباء المالية	- 17 313 673.59	- 17 227 183.56
6 النتيجة المالية	1 231 147 795.89	1 945 057 095.90
7 = 5+6 النتيجة العادية قبل الضريبة	576 783 616.85	952 876 752 .36
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	+ 11 361 496 102.08	+ 10 563 326 217 .31
مجموع أعباء الأنشطة العادية	- 10 784 712 485.23	- 9 610 449 464.95
8 لنتيجة الصافية للأنشطة العادية	576 783 616.85	952 876 752.36
العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بيانها		
العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب بيانها)		
9 النتيجة غير العادية		
10 نتيجة السنة المالية		
11 النتيجة الصافية للسنة المالية	576 783 616.85	952 876 752.36

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مجلس الإدارة لسنة 2010 ، ص 34

جدول رقم (35): جدول حساب النتائج للمؤسسة الأم لجمع صيدال وفق المخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009

رقم الحساب	البيان	السنة 2009	
		المدين	الدائن
70	مبيعات بضاعة		8 213 860 579
60	بضاعة مستهلكة	7 505 271 515	
80	الهامش الإجمالي		708 589 064
71	إنتاج مباع		
72	إنتاج مخزن		
73	إنتاج المؤسسة لنفسها		
74	ادعاءات مقدمة		93 074 350
75	تحويل تكاليف الإنتاج		7 865 401
61	مواد ولوازم مستهلكة	20 185 716	
62	خدمات	199 492 236	
81	القيمة المضافة		589 850 863
77	نواتج متنوعة		1 031 154 418
78	تحويل تكاليف الاستغلال		5 426 480
63	مصاريف المستخدمين	557 100 101	
64	ضرائب ورسوم	153 215 272	
65	مصاريف مالية	57 804 680	
66	تكاليف متنوعة	40 970 558	
68	حصص الاهتلاكات والمؤونات	116 471 435	
83	الفائض الإجمالي للاستغلال		700 869 714
79	ايرادات خارج الاستغلال		1 403 308 320
69	تكاليف خارج الاستغلال	1 151 301 281	
84	تيجة خارج الاستغلال		252 007 039
83	نتيجة الاستغلال		700 869 714
84	تيجة خارج الاستغلال		252 007 039
880	النتيجة الإجمالية		952 876 752
88	النتيجة الصافية		952 876 752

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مجلس الإدارة، 2009 ، ص35 .

يظهر جدول حسابات النتائج أعباء وإيرادات المؤسسة خلال الدورة المالية وهذا وفقا للنظام المحاسبي أو المخطط المحاسبي فهو يظهر بطريقة تدريجية الكيفية التي تحول بها رقم الأعمال إلى نتيجة صافية.

ومن خلال المقارنة بين الجدولين نلاحظ أن المعلومات المقدمة وفقا للنظام المالي المحاسبي أكثر تفصيلا حيث تضمن هذا الأخير معلومات لم تكن مقدمة من قبل كالنتائج الجزئية مثل إنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية والفرق بينهما ليعطي القيمة المضافة.

كذلك نلاحظ أن الجدول المعد وفقا للنظام المحاسبي المالي يسمح بإجراء المقارنات من خلال بيانات السنة السابقة التي يتضمنها هذا الجدول، وهو ما كان غائبا في الجدول المعد وفق المخطط المحاسبي الوطني.

والجديد أيضا من خلال جدول حسابات النتائج المعد وفقا للنظام المحاسبي هو الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي نظرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية و مخصصات الاهتلاك والمؤونات، ولم يضف الإيرادات المالية لأنه اوجد مستويين جديدين وهما: النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

بالإضافة إلى النتيجة العادية قبل الضرائب وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للمخطط المحاسبي ونشير إلى أنها تخضع مباشرة للضريبة، لان النتيجة غير العادية أو الاستثنائية غير خاضعة للضريبة وفقا للنظام المحاسبي المالي في حين نجد أن النتيجة الاستثنائية وفقا للمخطط المحاسبي تضاف لنتيجة الاستغلال ثم يفرض عليه الضريبة.

ومن ناحية القيم التي يحتويها كل جدول فهناك اختلافات ونجد مثلا قيمة القيمة المضافة وفقا للنظام المحاسبي المالي تساوي 35 773 896.54 دج ، في حين تساوي 589 850 863 دج وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، أما عن السبب الرئيسي الذي يجعل من القيمتين مختلفتين هو حساب بند تحويل تكاليف الإنتاج الذي يدخل في حساب القيمة المضافة وفقا للمخطط المحاسبي، أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فهو يدخل في حساب النتيجة العملياتية.

3. مقارنة النسب المالية المشتقة من جدول حساب النتائج والميزانية وفق النظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

كذلك يمكن أن نسجل اختلافات من حيث النسب المالية المشتقة من جدول حسابات النتائج و الميزانية العمومية و من بين النسب على سبيل المثال لا الحصر نجد:

جدول رقم (36) بعض النسب المالية المشتقة من جدول حسابات النتائج و الميزانية وفقا للنظام والمخطط المحاسبيين للمؤسسة الأم لمجمع صيدال

النسبة المالية	وفقا للنظام المحاسبي المالي	وفقا للمخطط الوطني المحاسبي
العائد على المبيعات = صافي الدخل ÷ صافي المبيعات.	952 876 752 ÷ 8130 905 421.75 =0.117	952 876 752 ÷ 8306 934 929 =0.114
العائد على الأصول = الدخل قبل الضريبة ÷ مجموع الأصول.	952 876752.36 ÷17868 112 783 .96 =0.0533	952 876 752 ÷ 17 924 743 406 0.05315
نسبة العائد على الاستثمار = صافي الربح÷ الأموال الدائمة.	952 876 752 ÷ 4 019 116 623.91 = 0.237	لا يمكن حسابها مباشرة إلا بعد التحويل للميزانية المالية لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج.

- العائد على المبيعات :

تبين هذه النسبة الربح الصافي المتاح الذي تتصرف فيه المؤسسة بعد تسديد كل ما عليها من تكاليف، منسوبا للمبيعات أو بصيغة أخرى تبين ما ينتجه كل دينار مبيعات من أرباح صافية ومن خلال الجدول نجد أن قيمة هذه النسبة وفقا للنظام المحاسبي اقل حيث ساوت 0.291 ووفقا للمخطط المحاسبي تساوي 0.2921 الاختلاف بينهما ناتج عن عدم تساوي النتيجتين وذلك لزيادة التكاليف المنسوبة لاهتلاك الأراضي محل الامتياز مما جعل النتيجة الصافية في النظام المحاسبي المالي اقل.

- العائد على الأصول :

تعكس هذه النسبة قدرة أصول المؤسسة على توليد الأرباح حيث ساوت هذه النسبة 0.245 وفقا للنظام المحاسبي وهي اقل من النسبة وفقا للمخطط المحاسبي والتي ساوت 0.247 ويرجع الاختلاف أساسا إلى الاختلاف في قيمة الأصول وفقا للنظام عن قيمتها وفقا للمخطط المحاسبي ومرد الاختلاف هو زيادة الأصول غير الجارية بزيادة الأراضي محل الامتياز وكذلك انخفاض قيمة الربح لزيادة أعباء الاهتلاكات الناتج عن زيادة الأصول .

- معدل العائد على الأموال الدائمة:

وتعبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضه فى تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهى العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض ، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يساوي على الأقل تكلفة الأموال ومن خلال الجدول نجد أن النسبة المحسوبة من قائمة جدول حسابات النتائج المعد وفقا للنظام المحاسبي المالي تساوي 0.237 أي أن كل 1 دج مستثمر من الموال الدائمة يعطي ربحا قدره 0.237 دج ونشير إلى أن كل ما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك أفضل.

أما وفقا لجدول حسابات النتائج المعد وفقا للمخطط المحاسبي فتعذر حسابها وذلك لعدم التمييز بين الديون القصيرة والطويلة الأجل وهذا في قائمة الميزانية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني.

خلاصة الفصل الرابع:

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي والذي حاولنا فيه إسقاط الجانب النظري على المؤسستين محل الدراسة، حيث تبين من خلال النتائج المتحصل عليها جراء عملية المقارنة بين القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني أن هناك فروقا جوهرية في طريقة عرض القوائم المالية.

فمن ناحية الشكل كانت القوائم المالية المعروضة وفقا للنظم المحاسبي المالي تستجيب لعملية التحليل المالي، وهذا لان البنود فيها مبوبة ومصنفة حسب احتياجات المحلل المالي لاحترام مبدأ السيولة والاستحقاق لعناصر الأصول والخصوم والتي تتطلبها عملية التحليل .

كذلك يمكن أن نتحصل على معلومات للمقارنة من خلال نفس القائمة وهذا ما كان غائبا تماما في القوائم المالية المعد و وفقا للمخطط المحاسبي.

أما من ناحية المضمون فنظريا ينبغي أن تكون المعلومات المنشورة أكثر صدقا ومعبرة عن الواقع أو الحقيقة الاقتصادية لاعتماد مبدأ القيمة العادلة في عملية قياس عناصر الأصول وهو أيضا ما كان غير معمول به وفقا للمخطط المحاسبي الوطني.

ومن خلال النتائج التي تم حسابها انطلاقا من مجموعة من النسب نجد أن هناك اختلافات في قيم النسب المشتقة من النظام المحاسبي وتلك المحسوبة من المخطط المحاسبي وهو ما يؤكد مرة اخرى أن المعلومة المعروضة في القوائم المالية تغيرت ويثبت أيضا أن عملية التحليل المالي وفقا للنظام المحاسبي المالي تغيرت هي الأخرى.

الخاتمة العامة

الخاتـــمةالعامة:

المتتبع لتطور بناء وانتشار معايير المحاسبة الدولية يلحظ أنها بدأت في شكل ضعيف ولم تلقى قبولا عاما من قبل دول العالم في السنوات الأولى من عمرها، وذلك بسبب تشكيك المهنيين حول العالم بأهميتها وقدرتها على معالجة الأحداث المالية في المجتمعات المحلية، ومع التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي النابعة من إفرازات ما يعرف بالعولمة وانتشار واتساع نشاط الشركات العابرة للقارات وتدفق رؤوس الأموال، والحاجة إليها سواء كانت الحاجة من طرف الدول أو الخواص كل هذا أدى إلى تبني تلك المعايير وهو ما يلاحظ خاصة مع مطلع هذا القرن حيث بدأت المعايير المحاسبية الدولية تلقى صدى وقبولا لدى الكثير من دول العالم باتجاه توافق محاسبي دولي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي هي بحاجة ملحة لاستثمارات سواء محلية وأجنبية، قد سارت في هذا التوجه العالمي حيث قامت بإعداد نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لتلبية حاجيات الفاعلين في السوق سواء المحليين أو الأجانب لان نظامها القديم حسب دراستنا ودراسة الباحثين في هذا المجال الذين اجمعوا على انه لا يساير التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة.

ومن خلال الدراسة فان النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية جاء لتلبية حاجيات مستعملي المعلومة التي ينبغي أن يتوفر فيها حد ادني من الخصائص كالموثوقية والقيمة العادلة والتي تعتبر من أهم النقاط الجديدة في النظام، كما أن هذه المعلومة والتي تظهر من خلال القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات تعرض لمختلف المستعملين كل يطلبها ويدرسها حسب هدفه والحاجة منها.

إن الدراسة المبنية على هذه القوائم يستعمل عليها أسلوب علمي ألا وهو التحليل المالي باستخدام أدواته وأساليبه وتكون الدراسة ذات قيمة ودقيقة إذا ما كانت المعلومات هي الأخرى معبرة بصدق على وضعية المؤسسة، فصدق نتائج الدراسة وسلامة القرارات المتخذة مبني على صدق ودقة المعلومات.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية التي أجريت على المؤسستين تبين لنا الأتي من النتائج:

- النظام المحاسبي المالي يختلف اختلافا جوهريا عن المخطط المحاسبي فقد جاء مضمون النظام بإطار تصوري وهو ما كان غائب في المخطط المحاسبي الوطني؛
- من خلال الإطار التصوري جاء النظام بمفاهيم جديدة للأصول والخصوم والتي أثرت وأثّرت على القوائم المالية؛

- القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي تختلف شكلا بحيث تسمح بالمقارنة الزمانية، وهذا ما كان غائبا في المخطط الوطني المحاسبي الوطني بحيث أصبح مستعمل القائمة المالية سواء كانت الميزانية أو جدول حساب النتائج أن يقارن بيانات المؤسسة الحالية بالسنة السابقة، ومن خلال المقارنة يستطيع كشف تطور قيم بنود القائمة؛
- القوائم المالية تختلف من حيث المضمون بحيث أصبحت معدة وفق متطلبات التحليل المالي، حيث نجد الأصول مرتبة وفق السيولة والخصوم وفق الاستحقاق؛
- إضافة قائمة مالية جديدة وهي جدول سيولة الخزينة والتي تمكن من تعزيز المعلومات المنشورة لأغراض تقييم الأداء داخل المؤسسة واكتشاف مختلف التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة للمؤسسة وكذلك التغيرات في الأصول، المطلوبات، وحقوق الملكية في المؤسسة.

ومن خلال النتائج نستطيع القول أن القوائم المالية المعروضة وفقا للنظم المحاسبي المالي تستجيب بشكل كبير لعملية التحليل المالي ولها انعكاس مباشر على عملية صنع القرار إلا أننا نلمس بعض الاستثناءات تمثلت في:

- عدم وضوح معالجة الحقوق لأكثر من سنة كقيم العملاء الذين تتجاوز فترة تسديدهم لالتزاماتهم اتجاه المؤسسة أكثر من 12 شهرا؛
- كذلك قيمة مخزون الأمان الذي تحتفظ به المؤسسة والذي كنا نعاله سابقا عند عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى مالية وفقا للمخطط المحاسبي الوطني.

ومن خلال المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات موضع الدراسة من خلال النسب المالية المحسوبة توصلنا إلى أن:

- النسب المالية المشتقة من الميزانية المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تختلف كقيم عن المخطط المحاسبي الوطني؛
- استحالة حساب بعض النسب استنادا على الميزانية المعدة وفقا للمخطط المحاسبي، وهو ما يؤكد أن القائمة لا تستجيب لعملية التحليل المالي بشكل كبير؛
- النسب المالية المشتقة من جدول حسابات النتائج والميزانية المعدة وفقا للنظام المحاسبي تختلف عن النسب المشتقة من القوائم المعدة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني.

من خلال كل النتائج السابقة نستنتج أن النظام المحاسبي المالي جاء بمجموعة من القوائم المالية تساعد وتسهل عملية الدراسة للمحلل المالي أثناء تشخيصه للمؤسسة وهذا ناتج على نوعية المعلومة المفصح عنها في تلك القوائم وهذا ما أدى إلى اختلاف قيم النسب المالية المحسوبة ومنه اختلاف الاستنتاجات والقرارات التي يمكن أن تتخذ، وبالتالي نستطيع القول أن التحليل المالي المبني على مخرجات النظام المحاسبي المالي أكثر دقة مما كان عليه سابقا.

و بناءا على ما سبق يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي له أثار وانعكاسات ايجابية على عملية التحليل المالي.

أفاق البحث والتوصيات:

يبقى المجال مفتوحا أما الباحثين في هذا المجال لأن دراسة هل النظام المحاسبي المالي ومن خلال مخرجاته المتمثلة في القوائم المالية السابقة الذكر تستجيب لعملية التحليل المالي تبقى غير كافية، للحكم على نتائج التحليل المالي أو القرارات المبنية على نتائجه.

بغية المواصلة في إطار هذا الموضوع يمكن للباحثين دراسة هل المعالجة المحاسبية للاستثمارات مثلا أو المخزون وغيرها من الكتل المشكلة لأصول وخصوم المؤسسة هي معالجة دقيقة تؤدي إلى قيم موثوقة يمكن الاعتماد عليها في عملية التقييم؟

من جهة أخرى هل المعايير المحاسبية الدولية على اعتبار أن نظامنا المحاسبي المالي مستمد منها هي في خدمة المؤسسات الوطنية وبالتالي نعتمدها كمرجع واحد للنظام المحاسبي أم يجب بناء وتطوير معايير محلية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية تخدم أهداف المؤسسات الجزائرية.

أما من ناحية التوصيات المقترحة فنقترح النقاط التالية:

- ضرورة تأهيل كوادر المؤسسات والقيام بدورات تكوينية مستمرة لتعزيز معارفهم، (المحاسبين) بصورة خاصة؛
- إنشاء مصلحة أو قسم يسهر على وظيفة التحليل المالي داخل المديرية المالية بالمؤسسة؛
- الاهتمام أكثر بالتحليل المالي إذ نجده يدرس كتخصصات في الجامعات العربية في حين ندرسه كمقياس في الجامعة الجزائرية؛
- يجب تنظيم الأسواق لتكتسي صفة نظامية معيارية حتى تستطيع المؤسسات تقييم أصولها وفقا للقيمة العادلة؛
- الاهتمام أكثر بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أبو الفتوح فضالة ، **المحاسبة الدولية** ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القاهرة– مصر، 1996 .
2. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
3. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الإدارية والإدارة المالية**، الجزء الثاني، عمان الأردن، 2014.
4. أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2004.
5. أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2005.
6. ثناء قباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2003.
7. حسين القاضي ، **مأمون حمدان** ، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة دمشق،2011–2012.
8. حسين القاضي ، **مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2011.
9. حسين القاضي و مأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية ، دار الثقافة، عمان ،2000.
10. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، معايير إعداد التقارير المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر،عمان –الأردن، 2012.
11. حمزة الشميخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، 1998.
12. خالد الراوي، يوسف سعادة، **التحليل المالي والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دارا لمنبر للطباعة والنشر، 2000.
13. خالد جمال الجعارات، **مطبوعة مختصر المعايير المحاسبية الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
14. لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية IFRS /IAS**، الصفحات الزرقاء العالمية، 2012.
15. رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998.
16. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS** ، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو ،2009.
17. شعيب شنوف، **التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر، عمان– الأردن،.2012.
18. صلاح الدين إبراهيم فهمي، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية شرح، تحليل و نقد** ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، 2000م.
19. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
20. طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006.
21. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011 .
22. عباس الشيرازي ، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل ، الكويت ، 1990.
23. عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للطباعة للنشر و التوزيع،عمان.

24. عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض السعودية 2009.
25. عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان– الأردن ،2000.
26. عدنان هاشم السامرائي، **الإدارة المالية**، دار زهران للنشر، عمان. 2001
27. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**،دار اليازوري، عمان- الأردن، 2008.
28. فرديريك تشوي وآخرون، **المحاسبة الدولية**، ترجمة محمد عصام الدين زايد، دار المريخ ، الرياض 2004.
29. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، 2008.
30. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية– مدخل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان ،2011.
31. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004.
32. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، عمان–الأردن،2010.
33. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائري، 2005.
34. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر ، عمان– الأردن ، سنة 2014.
35. محمد المبروك أبو زيد ، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ، ايتراك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر 2005.
36. محمد أيمن عزت الميداني، **الإدارة التمويلية في الشركات**، الإصدار الثاني، مكتبة العبيكات،الأردن، 1999.
37. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، 2000.
38. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
39. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول و الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007.
40. محمود الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، الطبعة الثانية ، بدون دار نشر، الجامعة الأردنية، 1998.
41. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
42. منير صالح هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**،الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،1991.
43. نبيه بن عبد الرحمن و. محمد علاء الدين عبد المنعم، **إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة**، جامعة الملك سعود ، الإصدار الخامس عشر ،1998.
44. هيثم محمد الزغبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
45. وزارة المالية ، المجلس الوطني للمحاسبة ، **النظام المحاسبي المالي**، موفم للنشر الجزائر، 2009.
46. وليد عبد القادر ، حسام الدين خداش، **المعايير المحاسبية الدولية** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ،2001.
47. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حسن ، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن.

ثانيا: المجلات

1. أبو بكر مفتاح شابون، **بطاقة الأداء المتوازن**، ، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد1، طرابلس –ليبيا، 2013.
2.
3. مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجزائري و إشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير باتنة، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
4. مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي"تجربة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول ،جامعة ورقلة ،2002
5. مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي، المفهوم والمبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة 2006.
6. قورين حاج قويدر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات**، مجلة الباحث العدد10، جامعة ورقلة، سنة 2012.

ثالثا: الملتقيات

1. تيقاوي العربي، **النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية** ، الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية ،جامعة سعد دحلب ،البليدة 13،14ديسمبر 2011.
2. جودة عبد الرؤوف محمد زغلول، **استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي و التشغيلي للأصول الفكرية**، بحث مقدم إلى برنامج الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية ،مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية و تحديات القرن الحادي و العشرين، السعودية، 08–19 ماي 2010.
3. زينب احمد عزيز حسين، **نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم الأداء** ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني في الإدارة القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، مصر، 6 –8 نوفمبر 2001.
4. مختار مسامح ، **النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد ، وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، الملتقى الدولي الأول ، النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية ،المركز الجامعي واد سوف ، الجزائر ، 17–01–2010.
5. نور الدين مزياني، **النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحديات البيئة الجزائرية**، المؤتمر العلمي الثالث، إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية المعاصرة ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن،2009.

رابعا: الأوامر و المراسيم

1. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 18-ربيع الأول-1430هـ الموافق لـ: 25-03-2009.
2. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ، المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

خامسا: الأطروحات والرسائل

1. احمد عارف محروس، **القياس المتوازن في ظل تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة لفاعلية تحقيق رقابة تكاليف الجودة في المنشات الخدمية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية (غير منشورة)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، 2013.
2. باديس بن عيشة، **تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر.1996.
3. بكطاش فتيحة، **دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة- حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2010-2011.
4. سايح فايز، **أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي -دراسة حالة الجزائر-**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة ، أطروحة دكتوراه.غير منشورة ،2015/2014.
5. شعيب شنوف ، **الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، غير منشورة 2006-2007.
6. شناي عبد الكريم، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016.
7. صالحي بوعلام ، **أعمال الإصلاح في الجزائر وافق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي** ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.
8. صالح بلاسكة، **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس ، سطيف،2011-2012.
9. مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
10. مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، رسالة ماجستير في المحاسبة (غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان ،2013.
11. مصطفى عقاري ، **مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Alain Capiez ,**élement de gestion Financier**, Masson 4 ed Paris,1994.
2. Bernard Colasse, **Harmonisation comptable international**, Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'Audit. Economica, Paris, 2000.
3. Bernard Raffournier et al, **Comptabilité International**, Vuibert, France, 1997 .
4. Georges Depallens, Jen Pierre Jabard, **Gestion Financiere**, 10éme édiion, sirey édiion, Paris, 1990.
5. j y saulquin et C-H DARE Simoles,**Gestion financiere**, Librairie Vuibert ,1993.
6. Jacques Villeneuve, **Analyse d étas financier par ratios pour le P. D.G. de P M E**, Direction du développement des entreprises et des affaires,Québec,2003.
7. Jean Barreau ,Jacqueline Delahaye, **Gestion Financière Manuel et Applications**, Epreuve n^{04} 10^{ed} édition , Dunod Paris 2001.
8. Jean Brilman, Jacquee Hérard**, Les meilleurs pratiques de management**, 6 ème édition, edition d'Organisation, Paris, 2008.
9. Josette Peyard, **Analyse financière**, 8éme édition ed vuibert, Paris, 1999.
10. Hélène Loning et al, **Le contrôle de gestion, organisation et mise en ouvre**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2003.
11. LEFEBVRE Francis, **Banques, Normes et réglementation comptables**, Paris, 1993.
12. Marc Gerretsen et Françoise Gintrac, **Normes IAS/IFRS, application aux états financiers**, bordeaux, édition Dunod .
13. NOBES Christopher, **International harmonisation of accounting**. Royal Holloway, University of London, 2006.
14. Patrice Vizzavona ,**Gestion Finaaciere** ,9eme édition , Alger, Berti Editin,1999.
15. Pierre Conso ,R. lavaud, **fond de roulement et polotique financière**, Dunod, paris 1982.
16. Pierre Conso, Farouk hemici, **gestion financier de, l'entreprise**,9ème édition, Paris,.2002.
17. Pierre Conso, **la Gestion Financière**,5ème Edition Paris, Dunod,1979.
18. Pierre Pauchere**, Mesure de la performance financier de l'entreprise** , OPU, Alger1993.
19. Pierre Vernimmen , **Finance d'entreprise** ,4^{éme} Edition Dalloz, 2000.
20. Robert OBERT, **Pratique des normes IAS/IFRS**, Dunod, Paris, 2003.
21. Robert OBERT ،**Pratique des normes IFRS** ،5^{éme} édition ،Dunod Paris . ,2013.
22. S.Bachagha :**pour un referential comptable algérien qui répondre aux exigences de l'économie de marché**,Ed. dar alhoda.algerie,2003.

ثانيا: الملتقيات

1. BARU Elena, **40 ans de recherche en harmoniation comptable international**, 25éme congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Orléans, le 12-14 mai, 2004.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. http://www.IFAC.ORG.consulté le : 14-04-2016.
2. http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf.
3. http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/iasb-ifrs-ic/iasb-history consulté le :15-04-2016 .
4. http://www.iasplus.com/en/standards/standard4.
5. http://www.ifrs.org/About-us/IFRS-Advisory consulté le 18-04-2016.
6. http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/iasb consulté le :15-04-2016.
7. https://www.ifac.org ,consilté: le 16-04-2016.
8. http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/ifrs_interpretations_committee, consulté le 18-04-2016.
9. http://www.tagorg.com consilté : le 18-04-2016
10. :http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs